المشهد الإسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ٢٠١٠/١٢/٧م الموافق ١ محرم ١٤٣٢هـ العدد ٢٤٦ السنة الثامنة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

المشهد الاقتصادي

صندوق النقد يطالب اسرائيل بزيادة الضرائب وتقليص الميزانية

صفحـ (٤) ـة

عوديد عيران يكتب عن «العقد الأهم في تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي

صفحـ (٧) ـة

حريق الكرمل يشعل المخاوف والأسئلة حول المسؤوليات

إسرائيل تكتشف أهمية السلام في ضوء الحرائق: غير جاهزين لمواجهة الكوارث!

عضو الكنيست السابق عن ميرتس وسكرتير اتحاد المزارعين في إسرائيل، أفشالوم فيلان، في حديث خاص لـ «المشهد الإسرائيلي»: جميع رؤساء الحكومة ووزراء الدفاع يتحملون المسؤولية عن الإخفاق في إخماد حريق الكرمل

كتب بلال ضاهر:

تعالت أصوات سياسية وإعلامية في إسرائيل تطالب وزير الداخلية، إيلي يشاي، من حزب شاس، بالاستقالة عقب الإخفاق في إخماد الحريق الهائل الذي شبّ في جبل الكرمل. ودفع هذا السبب نفسه محللين إلى دعوة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لتحقيق السلام مع العرب لأن الحريق أثبت أن إسرائيل ليست جاهزة لمواجهة الكوارث.

وكتبت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة يديعوت أحرونوت، سيما كدمون، مقالا تحت عنوان «أيها الوزير يشاي، عُد إلى بيتك»، قالت فيه «في دولة طبيعية كان أحد ما سينتحر أو يستقيل. وفي دولة طبيعية كانت ستنطلق دعوة شعبية منذ يومين تطالب بإقالة المسؤولين (عن الإخفاق)... والبدء في تحقيق النظام في دولة العالم الثالث المسماة إسرائيل». وتابعت «لكننا لسنا دولة طبيعية، ولذلك فإن وزير الداخلية والوزير المسؤول عن خدمات الإطفاء والرجل المسؤول بفعل منصبه الوزاري عن هذا الإخفاق المخيف، يدعو بدون حبة خجل إلى تشكيل لجنة تحقيق» بشأن الإخفاق في إخماد الحرائق.

من جهة ثانية دعا كاتبان في يديعوت أحرونوت نتنياهو إلى السعي للتوصل إلى سلام مع العرب. وكتب الصحافي أوري مسغاف أن «الاستنتاج الضروري من الحريق المشتعل في الكرمل هو أنه من الأجدى لإسرائيل أن تسارع إلى صنع السلام، فهي ببساطة ليست جاهزة لمواجهة كارثة». وأضاف أنه «لأمر مخيف التفكير في ما سيحدث هنا في حال التعرض لهجمة صاروخية شاملة. ففي الماضي كانوا يهدئون من روع الجمهور عندما سقطت الصواريخ 'في منطقة مفتوحة'، لكن في أعقاب فشل جهود الإخماد في نهاية الأسبوع الماضي فإن التكتيك الرامي إلى إخضاع إسرائيل بواسطة إمطار المناطق المزروعة بالغابات برؤوس متفجرة يبدو تكتيكا فعالا».

وأشار إلى أن «رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش والقائد العام للشرطة قادوا عملية إخماد الحريق بدون فائدة، فتخيلوا لو أنه تعين عليهم مواجهة خمسة أو عشرة مواقع مشتعلة في أنحاء البلاد وفي موازاة ذلك كان على قادة الدولة الانشغال بأمور أخرى غير الجلب المهين لطائرات إخماد الحرائق من جهات الدنيا الأربع... على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة وصنع السلام والقيام بثورة في سلم أولوياتها، أولا طائرات إخماد حرائق ومعامل تحلية مياه، وبعد ذلك طائرات قاصفة وشبح (إف-٣٥) وغواصات نووية».

وكتب المحلل السياسي في يديعوت أحرونوت شمعون شيفر في الاتجاه ذاته، وأشار إلى أنه «عندما يحلق الصاروخ الأول فوق رؤوس مواطني إسرائيل من جهة الشمال أو الجنوب ومن بعيد أو قريب، فإن القيادة السياسية لن تستطيع الاعتماد على زعماء اليونان وقبرص وروسيا» وهي بعض الدول التي قدمت مساعدات في إخماد حريق الكرمل.

وأضاف أنه في حال نشوب حرب فإنه «سيتعين على إسرائيل مواجهة الكوارث المتوقع حدوثها بوسائلها الخاصة وبالوسائل التي ستصل من أميركا. والعبرة المقترحة أمام صناع القرار هي أنه من الأجدى البحث عن طرق لتحقيق اختراق سياسي مع الفلسطينيين وسورية والدول العربية المعتدلة، وهكذا فقط سنتمكن من إخماد الحريق الذي قد يصيب مواطني إسرائيل». ورأى شيفر أنه «إذا كان نتنياهو يرغب في تفكيك العبوات الناسفة والصواريخ الطويلة المدى الموجهة نحو أهداف في وسط البلاد من جانب حزب الله في لبنان ووقف الأسلحة المتطورة التي تزودها سورية لحزب الله، عليه أن يقوم بعمل ما». وأضاف أن «على رئيس الحكومة دراسة احتمالات الحوار مع سورية بهدف التوصل إلى سلام معها، وإلا فإنه لم يتم حتى الآن اختراع عصا سحرية يمكنها أن تخمد النيران التي ستنتشر في المستقبل في مدن إسرائيل».

وحاول عضو الكنيست السابق عن حزب ميرتس وسكرتير اتحاد المزارعين في إسرائيل، أفشالوم فيلان، في حديث خاص أدلى به إلى «المشهد الإسرائيلي»، أن يفسر عجز إسرائيل عن مواجهة حريق الكرمل، وهي الدولة العظمى الإقليمية والتي تمتلك أحدث الأسلحة والطائرات وترسانة نووية، وليس لديها طائرة لإخماد النيران.

وقال فيلان إن «إسرائيل هي دولة تمتلك التكنولوجيا الأكثر تطورا في العالم، لكنها لا تهتم بأمور أساسية أخرى. وقد تم إهمال كل موضوع إخماد الحرائق في إسرائيل على مدار عشرات السنين. وكل الأبحاث والاجتماعات التي عقدت في الكنيست والحكومة حول وضع جهاز وخدمات إطفاء النيران والمعطيات التي ظهرت على أثر ذلك كانت معروفة، لكن قادة الدولة فضلوا دائما ألا يستثمروا في تطوير هذا الجهاز، وإنما في شراء تقنيات متطورة وطائرات مقاتلة. والكارثة البيئية والإنسانية، بمقتل ٤٢ شخصا، الناجمة عن الحريق، هي كارثة طبيعية كبيرة جدا. لكن لو كان بحوزة إسرائيل طائرات إخماد حرائق، كما هي الحال في أية دولة منظمة تكون في حالة جهوزية لمواجهة أي طارئ على مدار الأربع وعشرين ساعة، لربما تمكنا من إنقاذ الوضع في الشمال، ومن الجائز أن لا نتمكن من ذلك أيضا. لكن الوضع الحاصل [الإهمال] يميز إسرائيل، وهكذا تكون النتيجة عندما لا تتوفر القدرة على مواجهة حريق».

الحريق في قرية عين حوض: ما بين الغابات.. وما تحتها. (ا.ف.ب)

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل تعتقد أن سلم أولويات المصروفات الإسرائيلية يجب أن يتغير؟

فيلان: «لقد قلت لدى مشاركتي في لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست حول هذا الموضوع، قبل أربع سنوات، إن كل موضوع جهاز إطفاء الحرائق يجب أن تجري فيه تغييرات جوهرية وشراء طائرات لإخماد الحرائق وسيارات إطفاء حديثة، وعموما علينا التعامل مع الوضع مثلما تتعامل معه أية دولة متطورة. وطالبت حينها بألا نستخف بمثل هذه الأمور».

(*) إسرائيل تشتري أحدث الطائرات المقاتلة، مثل طائرة «إف-٣٥»، ولا تفكر بشراء طائرة إخماد حرائق.

فيلان: «إن طبيعة جميع القادة في العالم في غالب الأحيان هي النظر إلى الماضي، والقلائل ينظرون إلى المستقبل وما قد يحدث. وأعتقد أن إسرائيل، من ناحية سلم أولوياتها، تنظر إلى تجارب مررنا بها وأخرى لم نمر بها حتى الآن. وموضوع إطفاء النيران هو من الأمور التي نواجه فيها كوارث كبيرة في المستقبل كالتي حدثت في حريق جبل الكرمل».

(*) هل تعتقد أنه سيتم تحديد مسؤولين عن الإخفاق المتعلق بجهاز إطفاء الحرائق؟

فيلان: «إنهم يحملون المسؤولية الآن إلى وزير الداخلية، إيلي يشاي. لكن هذا هراء. فقد كان هناك عشرة وزراء داخلية قبله وحاربوا على هذا الموضوع ولم ينجحوا في الحصول على ميزانيات لأجهزة الإطفاء. وهناك من يتهم موظفي وزارة المالية. وهذا هراء أيضا. المذنب في هذه الحالة، وبشكل متواصل منذ أكثر من عشرين عاما، هم جميع رؤساء الحكومة ووزراء الدفاع. ووزراء الدفاع اعتقدوا دائما أن موضوع إطفاء الحرائق ليس بالموضوع الهام. ولذلك فإن المشكلة ليست في إلقاء المسؤولية على هذا الشخص أو ذاك. فإسرائيل جيدة جدا في موضوع لجان التحقيق، وأنا أعتقد أنها تشكل لجان تحقيق أكثر مما ينبغي، وهم يبحثون دائما عن المذنب ويقيلونه، لكن في المقابل لا يتم حل المشاكل. وأنا شخصيا أحذر منذ سنوات طويلة من أن دولة إسرائيل لا تركز على الجوهر والمضمون وإنما على الأشخاص. لأني أعرف أنه من الناحية الإعلامية والعامة يبحثون دائما عن الشخص ويريدون رؤية الدماء ومن يدفع الثمن. لكن هذا لم يؤد إلى حدوث تغيير جوهري. ولذلك فإن الأشخاص ليسوا مهمين بالقدر الذي ينبغي تصحيح الكثير من الأمور، وهذا يبدأ بعملية السلام وحتى الأمور اليومية».

(*) هل يتوقع أن يؤدي هذا الإخفاق إلى زعزعة الحكومة الإسرائيلية؟

فيلان: «أعتقد أن حكومة إسرائيل ستتخذ عدة قرارات في الأيام القريبة تتعلق بموضوع إخماد النيران وشراء عتاد وأجهزة ووسائل ضرورية. لكني لست واثقا من أن هذا الإخفاق سيؤدي إلى تقويض الحكومة. فالأمور معروفة ومتوقع حدوثها منذ عدة سنوات. وكان يتعين اتخاذ قرار بشأنها منذ وقت طويل ولم يتم ذلك. والمأساة المتمثلة بمقتل ٤٢ سجانا وشرطيا ليست بالأمر المناقض للطبيعة. فالنيران اندلعت وانتشرت بسرعة. ومثل هذه الأمور تحدث في أماكن كثيرة في العالم. وللأسف فإن هذا حدث مرة عندنا، وحدث في روسيا في الصيف. والكوارث تحدث في أماكن كثيرة في العالم. لكنني أعتقد أنه يجب أن تكون هناك ثورة في التفكير في إسرائيل حول كل موضوع إطفاء النيران. وأعتقد أن أحد الأمور الجميلة التي حدثت هي المساعدات التي وصلت من العالم إلينا، وآمل أن يؤدي هذا الأمر إلى تحسين الوضع بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية والأردن وجميع دول المنطقة».

(*) وهذه المساعدات أكدت زيف الادعاءات الإسرائيلية بأن العالم كله يعاديها.

فيلان: «أنا أقول دائما إننا ننتهج سياسة تثير انتقادات وأسهل شيء هو القول إن العالم كله ضدنا. لكن العالم هو ليس ضدنا وليس معنا وإنما ينظر إلى الوضع وبموجب ذلك يقرر سياسته تجاهنا».

(*) هل سيؤثر الحريق على العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين؟ فقد بدا أن الحريق لطّف الأجواء قليلا بين إسرائيل وتركيا.

فيلان: «لا أعرف. لكني آمل أن تساهم مبادرات النية الحسنة التي قدمتها تركيا ودول المنطقة في تحسين الأجواء السياسية. فقد تحدث رئيس الحكومة نتنياهو في الأيام الأخيرة عن 'القرية العالمية' وأنه 'ليس عيبا الحصول على مساعدات من العالم'. وأنا آمل كثيرا أن يترجم نتنياهو ذلك إلى نهج سياسي في مواضيع أخرى، وعندها ربما سنستفيد من الكارثة التي حدثت في جبل الكرمل».

(*) هل تعتقد أن نتنياهو سيوافق مثلاً على تجميد البناء في المستوطنات؟

فيلان: «ربما سيوافق. لكن لأسفي، أنا لست واثقا من أن هذا هو الأمر المهم. إن المهم هو التقدم في عملية السلام والبدء بالتفاوض بصورة جدية حول تسوية دائمة وكل ما يتعلق بذلك، حتى لو تم هذا الأمر على مراحل. وتخوفي من شرط التجميد هو أنه إذا فرضنا أن نتنياهو وافق على التجميد لفترة محددة، والوقت يسير من دون التوصل إلى تفاهمات عند انتهاء فترة التجميد، فما الذي سيحدث؟ هل تتوقف المفاوضات مرة أخرى؟ أعتقد أن علينا، إسرائيليين وفلسطينيين، مواصلة عملية السلام بشكل نتوصل في نهايتها إلى تفاهمات وإلى اتفاق دائم. ولذلك فإني لا أرى أنه يجب وضع مسألة تجميد البناء في المستوطنات كذريعة، وفي نهاية المطاف لا يتم تنفيذ الأمور الحقيقية وهي المفاوضات والتوصل إلى اتفاق».

استطلاع: ارتفاع شعبية نتنياهو وحزب الليكود عقب حريق الكرمل!

٥٧ بالمئة يؤيدون تشكيل لجنة تحقيق

«المشهد الإسرائيلي»: أظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل نُشر أمس الاثنين أن شعبية رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود ارتفعت في أعقاب حريق الكرمل، في الوقت نفسه تصاعد تخوف الإسرائيليين من تبعات حرب مع إيران، ورأى نصفهم تقريبا أن إسرائيل لم تستخلص عبر حرب لبنان الثانية.

ووفقا للاستطلاع الذي أجراه معهد «مأغار موحوت» لاستطلاعات الرأي العام ونشره موقع «واللا» الالكتروني غداة إخماد حريق الكرمل، فإنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن فإن حزب الليكود سيفوز بـ ٣٢ مقعدا في الكنيست، أي أكثر بخمسة مقاعد مما لديه حاليا.

وتبين أن الجمهور في إسرائيل راض جدا عن أداء نتنياهو خلال أيام الحريق، ومنحه ٧٨ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة، وتعتبر هذه علامة عالية جدا قياسا بالعلامات التي يمنحها الإسرائيليون لقياداتهم في الاستطلاعات.

وفي أعقاب تحميل عدد من السياسيين ووسائل الإعلام وزير الداخلية ورئيس حزب شاس إيلي يشاي المسؤولية عن الإخفاق في إخماد الحريق، بدون المساعدات الأجنبية، فإن شعبية حزب شاس قد تراجعت وسيحصل وفقا للاستطلاع على ٩ مقاعد في الكنيست بينما هو ممثل اليوم بـ ١١ مقعدا.

وسيحصل حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان على ١٨ مقعدا لو جرت الانتخابات اليوم بينما هو ممثل بـ ١٥ مقعدا، وستتراجع قوة حزب كاديما المعارض بمقعدين وسيحصل على ٢٦ مقعدا لو جرت الانتخابات اليوم.

وأظهر الاستطلاع استمرار انهيار حزب العمل الممثل بـ ١٣ مقعدا في الكنيست، لكن لو جرت الانتخابات الآن فإنه سيحصل على ٨ مقاعد.

ولدى رد المشاركين في الاستطلاع على سؤال حول من المسؤول عن الإخفاق في إخماد الحريق؟، قال ٣٩٪ إن يشاي هو المسؤول، بينما قال ١٩٪ إن وزير المالية يوفال شتاينيتس هو المسؤول، وألقى ١١٪ مسؤولية الإخفاق على عاتق نتنياهو، وحمل ١١٪ مسؤولية الإخفاق لقائد جهاز إطفاء الحرائق شمعون روماح.

وأيد ٥٧٪ من الإسرائيليين تشكيل لجنة تحقيق رسمية حول إخفاق إسرائيل في مواجهة الحريق، وعارض ذلك ٢٩٪.

وفيما يتعلق بجهوزية إسرائيل لمواجهة هجوم شامل ضدها قال ٣٥٪ إنها ليست جاهزة، فيما قال ٣٤٪ إن الإخفاق في إخماد الحريق لن يؤثر على أداء إسرائيل في حرب وأنها جاهزة لمواجهة هجوم شامل.

وقال ٤٣٪ من الإسرائيليين إنهم باتوا يخشون أكثر نتائج هجوم إسرائيلي ضد إيران.

ووافق ٣٩٪ على مقولة نتنياهو بأنه «ليس عيبا الحصول على مساعدات» في حين قال ٢١٪ إن الاستنجاد بالدول الأجنبية لمساعدة إسرائيل كان مهينا.

وأجري الاستطلاع يوم أول من أمس وشارك فيه ٥٠٢ شخص يشكلون عينة تمثل السكان البالغين في إسرائيل بنسبة خطأ ٤٫٥٪.

توقع صدور تقرير إسرائيلي خطير حول قصورات جهاز الإطفاء بعد إخماد حريق الكرمل!

«المشهد الإسرائيلي»: ذكرت تقارير صحافية أمس الاثنين أن مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي المتقاعد ميخائيل ليندنشتراوس، سيصدر في الأيام القليلة المقبلة تقريرا يتوقع أن يتضمن انتقادات خطيرة حول قصورات جهاز إطفاء الحرائق، وذلك بعد إخماد حريق الكرمل الليلة قبل الماضية، وتزايد المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لتحديد المسؤولين عن إخفاق جهاز الإطفاء.

وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن مراقب الدولة سيصدر تقريره غدًا الأربعاء ويتوقع أن يؤدي إلى اتساع المطالبة في الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق رسمية حول الجهة المسؤولة عن التقصير الحاصل في مجال إخماد الحرائق خلال السنوات الأخيرة.

وأضافت الصحيفة أنه يتوقع أن يتضمن تقرير المراقب انتقادات خطيرة لأداء كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية يوفال شتاينيتس ووزير الداخلية إيلي يشاي في كل ما يتعلق بتعاملهم مع موضوع جهاز إطفاء الحرائق.

وأعلن رئيس لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست يوئيل حسون، من حزب كاديما المعارض، أنه في أعقاب التقرير قد تقرر اللجنة استخدام صلاحيتها بالإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق رسمية. وأضاف أن «تقرير المراقب ليس كافيا، وفقط لجنة تحقيق رسمية بإمكانها إلقاء المسؤولية على الهيئات والأشخاص المسؤولين عن الإخفاق» الذي برز في حريق الكرمل.

ورفض ليندنشتراوس طلب نتنياهو بتأخير نشر التقرير وإرفاقه بتحقيق حول أداء جهاز إطفاء الحرائق والحكومة خلال حريق الكرمل. لكن مصادر في مكتب المراقب لم تستبعد إمكانية التحقيق في ذلك وإصدار تقرير منفصل حوله. ورجحت صحيفة هآرتس أن يكون طلب نتنياهو ينطوي على محاولة منع تشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاقات حريق الكرمل.

على صعيد آخر قالت هآرتس إنها أجرت تحقيقا، اعتمدت فيه على تقارير مراقب الدولة خلال السنوات الأخيرة، تبين منه أن الحكومات الإسرائيلية تتجاهل بشكل دائم قراراتها وتقارير مراقب الدولة وتوصيات لجان التحقيق في كل ما يتعلق بالاستعدادات لمواجهة كوارث كبيرة. وأضافت أن التحقيق في استعدادات الدولة لمواجهة كوارث مختلفة، مثل هزة أرضية أو صاروخ يصيب منشأة تحتوي على مواد خطيرة في خليج حيفا أو حادث طيران أو انتشار وباء، يظهر صورة محزنة. وأشارت الصحيفة إلى أن الكارثة الكبيرة القادمة، بعد حريق الكرمل، هي مسألة وقت وحسب على ضوء تقاعس السلطات (طالع تقريرًا مفصلاً على ص ٢).

وفاة قائدة الشرطة في حيفا يرفع عدد قتلى الحريق إلى ٤٢

ارتفع عدد القتلى في حريق جبل الكرمل إلى ٤٢ قتيلاً بعد وفاة قائدة الشرطة في حيفا أهوفا تومير أمس (الاثنين) متأثرة بالجراح الخطيرة التي أصيبت بها في اليوم الأول الذي اندلع فيه الحريق.

وأعلنت الشرطة الإسرائيلية ومستشفى «رمبام» في حيفا صباح أمس وفاة تومير التي رقدت في المستشفى منذ يوم الخميس الماضي في حالة خطيرة، بعد أن تدهورت حالتها في الساعات الأولى من صباح أمس.

وكانت تومير ترافق بسيارتها حافلة أقلت ٤٠ سجانا إلى سجن الدامون في أحراج الكرمل للمشاركة في إخلاء قرابة ٥٠٠ أسير من السجن. لكن الحافلة وسيارة ضابطة الشرطة علقتا بين ألسنة النيران ما أدى إلى مقتل ٣٦ سجانا وإصابة تومير بجروح خطيرة.

ويشار إلى أنه قتل في حريق الكرمل ضابطا شرطة آخران وفتى كان يساعد أجهزة إطفاء الحرائق.

إطلاق سراح فتيين عربيين اعتقلا على خلفية الحريق

من ناحية أخرى أمرت المحكمة المركزية في مدينة حيفا أمس بإطلاق سراح فتيين عربيين من قرية عسفيا كانت النيابة العامة الإسرائيلية قد ادعت بأنهما تسببا بحريق جبل الكرمل بسبب الإهمال.

ووافق القاضي أبراهام إلياكيم على الاستئناف الذي قدمه الفتيان (١٤ و١٦ عامًا) على قرار محكمة الصلح في المدينة والتي قررت أول من أمس تمديد اعتقالهما لثلاثة أيام.

وقال ممثل النيابة العامة أمام محكمة الصلح إنه يشتبه بأن الفتيين العربيين تسببا جراء إهمالهما بالحريق الهائل الذي اندلع في جبل الكرمل وبموت قتلى الحريق الذين بلغ عددهم أمس ٤٢ قتيلا.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن قرار القاضي إلياكيم إنه فيما يتعلق بشبهة التسبب بموت ٤٢ شخصا «فإني لم أجد أي أساس للاشتباه، إذ أنه من أجل نسب شبهة كهذه للمستأنفين يجب أن تكون هناك علاقة سببية وتوقع لما سيحدث، ولم أجد هذا في التحقيقات التي جرت حتى الآن». وأضاف القاضي أنه «لا خلاف على أن الحريق هو كارثة وطنية وصدمة لأناس كثيرين وخصوصا لمن فقدوا أعزاءهم في هذا الحدث، لكن لا ينبغي إلقاء مسؤولية هذه الكارثة الوطنية على كتفي قاصرين في سن ١٤ و١٦ عاما». ويشار إلى أنه منذ اعتقال القاصرين نفى ذووهما وأقرباؤهما ضلوعهما بالحادث.

واتهم والد الفتيين، اللذين ينتميان إلى الطائفة الدرزية، الشرطة بأنها «اختطفتهما من البيت، كما لو أنهما كانا مخربين وليسا شابين سينخرطان في الخدمة العسكرية، ولا توجد لهما أية علاقة بالحريق ولم يعلما به، فقد كان أحدهما نائما والآخر كان في المدرسة».

وقال الوالد إن «كل شيء حدث بسبب إهمال الجيران الذين حولوا التهمة إليهما، وأولادي لا يدخنون الأرجيلة وبالإمكان فحص ذلك في المختبر».

حريق الكرمل كشف قصورات.. والمخفي أعظم!

مصادر مطلعة: الكارثة المقبلة مسألة وقت جراء عدم استعداد إسرائيل الكافي لمواجهة الهزات الأرضية وحوادث الطيران وإطلاق الصواريخ على مناطق مأهولة!

تشير المعطيات شبه النهائية إلى أن الحريق الهائل الذي شبّ في أحراج جبل الكرمل وبالقرب من مدينة حيفا، منذ يوم الخميس الماضي، أسفر عن مقتل ٤١ شخصا بينهم ٣٦ سجانا. كما أصيب نحو ٣٠ شخصا آخر بحروق أو جراء استنشاق دخان الحريق. وأتت النيران على ٥٠ ألف دونم من الغابات والأحراج ومناطق الرعي وألحقت أضرارا بثلاث بلدات. واحترقت أكثر من ٥ ملايين شجرة. كما احترق ٧٤ مبنى بشكل كامل في كيبوتس «بيت أورن» وقرية الفنانين «عين هود» والمدرسة الداخلية «يمين أوراد»، فيما لحقت أضرار كبيرة بـ١٧٣ مبنى احترقت بشكل جزئي. ومنذ اندلاع الحريق تم إجلاء قرابة ١٧ ألف شخص من بيوتهم، بينهم ٥٠٠ أسير فلسطيني في سجن الدامون، وجنود سجناء في سجن عسكري (سجن ٦)، وسجناء جنائيون في سجن مدني، كما تم إخلاء معسكرين للجيش الإسرائيلي.

وتبين بعد ساعات قليلة من اندلاع الحريق أن إسرائيل عاجزة عن إطفائه، بسبب افتقارها إلى وسائل إخماد النيران، إذ ظهر أنه لا توجد في إسرائيل ولو طائرة واحدة مخصصة لإخماد الحرائق. وبعد ساعات قليلة، أيضا، نفدت المواد المساعدة على إخماد الحرائق– «رتادانت». وفي موازاة هذا كله كانت قوة الرياح وسرعتها تشتدان وتغيّران اتجاهاتها، وبدت كما لو أنها تعبث برجال الإطفاء. وامتدت النيران واتسع نطاقها على نحو كبير للغاية، من قمة جبل الكرمل إلى سفوحه. وفيما وقف الإسرائيليون مذهولين من حجم الحريق، فإنهم ذُهلوا أكثر من عجز السلطات والنقص الهائل في وسائل إخماد النيران. ووصفت وسائل الإعلام هذا العجز بـ«الإخفاق» و«التقصير»، وحتى أن بعضها شبهه بإخفاق إسرائيل في حرب تشرين العام ١٩٧٣.

وأعلنت سلطات إطفاء النيران مساء أول من أمس، الأحد، أنها تمكنت من السيطرة على الحريق، وأن النيران خفتت وأصبح بالإمكان إطفاء النيران التي ما زالت مشتعلة في عدة مناطق في منحدرات الكرمل في غضون أيام قليلة. وتمت السيطرة على الحريق بفضل مساعدات الدول الأجنبية، الأوروبية وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وتركيا والولايات المتحدة، بعد أن استنجد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بها من خلال اتصالات مكثفة مع قادتها وطلب إرسال طائرات لإخماد النيران ومادة «رتادانت».

ووصلت إلى إسرائيل، خلال أيام الجمعة والسبت والأحد الماضية، ١٦ طائرة لإخماد النيران، بينها طائرات «إليوشين» الروسية العملاقة التي تتسع إلى ٤٢ ألف لتر من المياه، والطائرة الأميركية الأكبر من نوعها في العالم لإخماد الحرائق، «إيفرغرين سوبرتانكر»، وهي طائرة بوينغ ٧٤٧ تم تحويلها إلى طائرة إخماد حرائق وقادرة على العمل في الليل وتتسع لـ ٨٠ ألف لتر من الماء. كذلك وصلت إلى إسرائيل عشرات آلاف الأطنان من مادة «رتادانت» و٥٠٠ رجل إطفاء.

وبعد وصول المساعدات الدولية تعالت أصوات سياسيين ووسائل إعلام في إسرائيل وحملت وزير الداخلية، إيلي يشاي، من حزب شاس، المسؤولية عن الإخفاق وطالبته بالاستقالة. وقالت صحيفة هآرتس، الأحد، إن أعضاء كنيست من حزب العمل الشريك في التحالف الحكومي، ومن حزبي كديما وميرتس المعارضين، طالبوا يشاي بالاستقالة في أعقاب الإخفاق في إخماد النيران في الكرمل. ونقلت الصحيفة عن أعضاء الكنيست قولهم إن يشاي كان يعرف كيف يطرح مواقف متشددة والحصول على ميزانيات لصالح شؤون قريبة منه ومن حزب شاس، مثل ميزانيات لطلاب المعاهد الدينية والمباني الدينية، لكنه لم يعمل بشكل مشابه لصالح قوات الإطفاء والإنقاذ.

ونقلت هآرتس عن قياديين في حزب العمل قولهم إن «الخلل في أداء يشاي في مجال إخماد الحرائق ينضم إلى سلسلة من الخلل والتصريحات الظلامية التي أطلقها. والاستنتاج الحتمي هو أن على يشاي تحمل المسؤولية والاستقالة من منصبه».

وقال عضو الكنيست ايتان كابل من العمل، إن «العاقبة الأخلاقية المناسبة هي أن يعود إيلي يشاي إلى بيته حتى لو لم يكن مذنبا في كل شيء، لكن لا يوجد في دولة إسرائيل اليوم مفهوم تحمل المسؤولية».

الحكومة لم تطبق التحذيرات

قال نتنياهو، يوم السبت الماضي، إن «هذا الوقت غير مناسب لإجراء تحقيقات حول الجهات التي تسببت بأكبر كارثة طبيعية في إسرائيل. وسوف نضطر إلى استخلاص الكثير من العبر من أجل أن نتمكن من مواجهة كوارث من هذا النوع». لكن تقارير صحافية ذكرت في مطلع الأسبوع الحالي أن العبر قد تم استخلاصها في الماضي، وخصوصا خلال فترة ولاية نتنياهو الأولى في رئاسة الحكومة، لكن لم يطبقها أحد.

ففي العام ١٩٩٨ وضعت «لجنة غينوسار» على طاولة حكومة نتنياهو تقريرا شديدا تمت كتابته بعد سنتين من عمل اللجنة. وتضمن التقرير استنتاجات خطيرة حول قدرة خدمات إطفاء الحرائق في مواجهة حرائق كبيرة. وأكد التقرير أن جهاز الإطفاء في إسرائيل ليس ناجحا في مواجهة الحرائق الكبيرة، وخصوصا تلك التي تندلع في الغابات. وكان قد تم تعيين «لجنة غينوسار» في العام ١٩٩٦ لتواصل عمل لجنة تحقيق سابقة، التي حققت في ملابسات الحريق الكبير الذي اندلع في جبال القدس قبل ذلك بعام واحد، وفي أعقاب تاريخ الحرائق في إسرائيل، وبضمنها الحريق الكبير الذي شبّ في جبل الكرمل في سنوات الثمانين.

وأقرت «لجنة غينوسار» أنه يجب إلغاء بنية جهاز الإطفاء القائم والذي يخضع للسلطات المحلية ويرتبط بميزانيات هذه السلطات ووزارة الداخلية، وإقامة هيئة قطرية، شبيهة بالشرطة، وتموله الحكومة. وتضمنت توصيات اللجنة زيادة ملاكات القوى العاملة في جهاز الإطفاء بشكل كبير، وشراء عتاد وسيارات جديدة. لكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تنفذ شيئا من هذه التوصيات.

وفي شهر تموز العام ٢٠٠٧، نشر مراقب الدولة، القاضي المتقاعد ميخائيل ليندنشتراوس، تقريرا حول أداء جهاز إطفاء النار خلال حرب لبنان الثانية. وانتقد التقرير بشدة أداء جهاز الإطفاء. وجاء في التقرير أن «المبنى التنظيمي لجهاز الإطفاء يفتقر إلى جهاز مركزي للقيادة والسيطرة، وبرز هذا النقص خلال فترة حرب لبنان الثانية».

وتطرق تقرير مراقب الدولة إلى النقص في وسائل إخماد الحرائق. وتبين أنه على الرغم من التخطيط لإقامة ٤٠ مركزا لتزويد جهاز الإطفاء بالمياه، إلا إنه لم تتم إقامة سوى ثلاثة مراكز كهذه. وعزت وزارة الداخلية ذلك، خلال ردها على تقرير المراقب، إلى عدم توفر ميزانيات لهذا الغرض. كذلك حذر تقرير المراقب من النقص الكبير في الملاكات في جهاز إطفاء الحرائق ومن أن رجال الإطفاء الذين تم تأهيلهم تلقوا تدريبات أولية فقط. وشكك قائد جهاز الإطفاء، أمام المراقب، في قدرة الجهاز على القيام بواجبه خلال حالات الطوارئ.

وفي تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩، نشر «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست تقريرا حول وضع خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ. وتبين من التقرير أن عدد السيارات لدى الجهاز هو ٥١٦، لكن ٣٤٧ سيارة منها فقط صالحة للاستعمال. كما تبين أن هناك ٩٠ سيارة قديمة ويعود تاريخ صنعها إلى عشرين عاما إلى الوراء. وعلى أثر ذلك عقدت لجنة الداخلية في الكنيست اجتماعا حول «انهيار جهاز إطفاء الحرائق في إسرائيل» وذلك في أعقاب سلسلة احتجاجات وإضرابات عن العمل نفذها رجال الإطفاء.

وقال قائد جهاز الإطفاء، شمعون روماح، في اجتماع لجنة الداخلية البرلمانية، إن ثمة حاجة لإضافة ميزانية بمبلغ ٤٠٠ مليون شيكل لخدمات الإطفاء. وشدد على أنه «توجد مشكلة نقص في كافة المجالات، والضائقة كبيرة للغاية. ونحن نتحدث عن نقص بمئتي رجل إطفاء لنصل إلى المواصفات المقررة، وحتى أن هذه المواصفات قديمة وتستوجب التعديل، ولذلك فإن النقص أكبر من ذلك بكثير. كما أن العتاد قديم». وأشار روماح إلى أن جهوزية جهاز الإطفاء والإنقاذ لحالات الطوارئ، مثل الحرائق الكبرى والحروب، «مقلقة للغاية وبشكل أكبر من الاستعداد للحالات العادية».

الكرمل: حريق بعيد الأمد.

وفي كانون الأول العام ٢٠٠٩ عقد نتنياهو اجتماعا في مكتبه حول الوضع في جهاز الإطفاء، وشارك فيه وزير المالية يوفال شتاينيتس، ووزير الداخلية يشاي. وطلب يشاي خلال الاجتماع ميزانية لصالح قوات الإطفاء بمبلغ ٥٠٠ مليون شيكل لكن شتاينيتس رفض ذلك وقال إن الجهاز حصل على ميزانيات أكثر مما يستحق، وأن الوزارة على استعداد لمنح ميزانية أخرى شريطة إجراء إصلاح اقتصادي في جهاز الإطفاء. وانتهى الاجتماع من دون اتخاذ أية قرارات.

وفي شهر تموز الماضي صادقت الحكومة الإسرائيلية على رصد ميزانية ١٠٠ مليون شيكل، من أصل مبلغ ٥٠٠ مليون طلبه يشاي. وحتى مبلغ المئة مليون شيكل كان ينبغي على الحكومة إعطاء ٧٠ مليونا منه بينما تعطي السلطات المحلية ٣٠ مليونا.

الدولة تتنصل من مسؤولياتها

تفيد التقارير الإسرائيلية أن المسؤولين في جهاز الإطفاء والخبراء في شؤون خدمات الطوارئ وأعضاء كنيست وموظفين حكوميين ومراقب الدولة يحذرون منذ ١٥ عاما من سوء حال جهاز الإطفاء. وتم الكشف عن مدى سوء الوضع في هذا الجهاز في اليوم الأول لحريق الكرمل، الخميس الماضي، عندما تبين أن مادة «رتادانت» التي تخمد النيران قد نفدت من المستودعات في إسرائيل كلها.

ويظهر من هذه التقارير أن السلطات الإسرائيلية سلمت المسؤولية على إخماد الحرائق من الجو لشركة «كيم – نير»، وهي شركة خاصة لرش المبيدات وهي مسؤولة عن مخزون «رتادانت». والمسؤول عن شراء هذه المادة هو الدولة بواسطة صندوق خاص. لكن تقريرا نشره موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني، يوم الجمعة الماضي، قال إن الدولة لا تشتري هذه المادة الضرورية لإخماد الحرائق. ولذلك فإنه بعد عدة حرائق، صغيرة الحجم، نفد مخزون «رتادانت» كليا.

وقال المدير العام لشركة «كيم – نير»، دافيد غولان، إن «دولة مثل إسرائيل يجب أن يكون لديها مخزون لا يقل عن ألف طن من هذه المادة. لكن عندما أتوجه إلى وزارتي الداخلية والمالية من أجل الحصول على المادة، وأرجو وأستعطف من أجل الحصول على ٥٠ طنا فقط، فإن الأمر يصبح مستحيلا. وعندما أتوجه إلى رابطة المدن للإطفاء وأطلب مساعدتها، فإن المسؤولين فيها يقولون لي إنه 'بالكاد لدينا المال لتزويد سيارات الإطفاء بالوقود'». وأضاف غولان أنه بعث بعدد كبير من الرسائل إلى وزراء الداخلية والمالية في جميع الحكومات السابقة، لكنه لم يتلق ردا على رسائله. وقال غولان «لو أن الحديث كان عن تنفيذ مشاريع بناء لوضعوا الميزانيات لها، لكن من أجل إخماد حرائق يصبح الأمر غير مهم».

ووفقا للمعطيات الرسمية فإنه يوجد لدى جهاز الإطفاء الإسرائيلي ١٣٠٠ ملاك لرجال إطفاء، أي رجل إطفاء واحد لكل سبعة آلاف مواطن. بينما في الدول الغربية هناك رجل إطفاء مقابل كل ألف مواطن. لكن جهاز الإطفاء الإسرائيلي لا يستخدم الملاكات المتوفرة لديه بسبب شحة الميزانيات. وقال رئيس قسم الأمان في مركز الحكم المحلي، شارون عزريئيل، إن «ميزانية خدمات الإطفاء تبلغ ٢٠٠ مليون شيكل في السنة، وهذا بحد ذاته نكتة. فهذه الميزانية لم ترتفع منذ سنوات طويلة، رغم أن عدد السكان في تزايد مستمر».

الكارثة المقبلة مسألة وقت

في الوقت الذي تمكنت فيه قوات الإطفاء الإسرائيلية من إخماد حريق الكرمل، بفضل المساعدات الدولية، قالت صحيفة هآرتس، أمس الاثنين، إنها أجرت تحقيقا تبين منه أن الحكومات الإسرائيلية تتجاهل بشكل دائم قراراتها وتقارير مراقب الدولة وتوصيات لجان التحقيق في كل ما يتعلق بالاستعدادات لمواجهة كوارث كبيرة. وأضافت الصحيفة أن التحقيق في استعدادات الدولة للكوارث المختلفة، مثل هزة أرضية أو صاروخ يصيب منشأة توجد فيها مواد خطيرة في خليج حيفا أو حادث طيران أو انتشار وباء، يظهر صورة محزنة.

وتبين أن استعدادات إسرائيل لمواجهة حدوث هزة أرضية تسير ببطء شديد. فهناك ٣٥٠٠ مبنى تم تعريفها على أنها خطيرة، وقررت الحكومة بنفسها في العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٠ رصد ١٤٠ مليون شيكل لتعزيز هذه المباني. لكن في الواقع تم رصد ميزانيات قليلة جدا. وأظهر تحقيق هآرتس أن الخريطة الهيكلية القطرية «تاما– ٣٨»، التي تمت المصادقة عليها قبل خمس سنوات، شجعت على تعزيز بضع عشرات من المباني فقط.

وأكد تقرير لمراقب الدولة أنه يوجد في إسرائيل ٤٠٠ موقع يتم تخزين مواد خطيرة فيها، ولا يتم حمايتها. وأدى التقرير إلى حماية جزء قليل من هذه المواقع فقط.

وكانت لجنة تحقيق شكلتها الحكومة في العام ٢٠٠٧، تعرف بـ«لجنة شفير»، قد حذرت من أنه في حال وقوع حدث خطير في خليج حيفا، حيث تتركز الكثير من المواقع التي تتواجد فيها مواد كيماوية خطيرة، فإن قرابة ١٠٠ ألف إنسان يسكنون بقطر عشرة كيلومترات معرضون للإصابة. لكن السلطات لم تفعل شيئًا ولم يتم نقل المنشآت التي تحتوي المواد الخطيرة إلى مناطق أخرى.

كذلك فإنه يوجد خلل كبير في فرع الطيران، وقد كشفت عنه وحذرت منه «لجنة لبيد» التي شكلتها الحكومة وأصدرت تقريرا قبل ثلاث سنوات. وأظهر تقرير مراقب الدولة قبل شهرين أن معظم توصيات اللجنة لم تطبق بكاملها. وفي العام ٢٠٠٨ خفضت مديرية الطيران الأميركية تدريج أمان الطيران في إسرائيل إلى تصنيف المستوى الثاني الذي يميز الدول الفقيرة والمتأخرة.

وفي السنوات الأخيرة دققت وزارة الصحة الإسرائيلية في سيناريوهات تحاكي احتمال انتشار وباء يصيب خُمس السكان في إسرائيل. وتبين أن تطبيق الخطة التي وضعتها الوزارة لحال الطوارئ سيواجه نقصا كبيرا في القوى البشرية العاملة وفي عدد الأسرة في المستشفيات والتي ستكون بمعدل سريرين لكل ألف شخص.

وسيصدر مراقب الدولة، غدا الأربعاء، تقريرا جديدا حول جهاز إطفاء الحرائق. ويتوقع أن يؤدي مضمون التقرير إلى اتساع المطالبة في الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق رسمية حول الجهة المسؤولة عن التقصير الحاصل في مجال إخماد الحرائق خلال السنوات الأخيرة.

وقال صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الاثنين، إنه يتوقع أن يتضمن تقرير المراقب انتقادات خطيرة لأداء كل من نتنياهو وشتاينيتس ويشاي في كل ما يتعلق بتعاملهم مع موضوع جهاز إطفاء الحرائق. وأعلن رئيس لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست، يوئيل حسون، من حزب كاديما المعارض، أنه في أعقاب التقرير فإن اللجنة قد تقرّر استخدام صلاحيتها بالإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق رسمية. وأضاف حسون أن «تقرير المراقب ليس كافيا، وفقط لجنة تحقيق رسمية بإمكانها إلقاء المسؤولية على الهيئات والأشخاص المسؤولين عن الإخفاق» الذي برز في حريق الكرمل.

ورفض مراقب الدولة، ليندنشتراوس، طلب نتنياهو تأخير نشر التقرير وإرفاقه بتحقيق حول أداء جهاز إطفاء الحرائق والوزارات خلال حريق الكرمل. لكن مصادر في مكتب المراقب لم تستبعد إمكانية التحقيق في ذلك وإصدار تقرير منفصل حوله. ورجحت هآرتس أن يكون طلب نتنياهو ينطوي على محاولة لإسقاط المطالب الداعية إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاقات حريق الكرمل.

فعاليات مركز «مدار»

ندوة في جامعة بير زيت تسلط الضوء على «جغرافيا القدس ومستقبلها في التخطيط الإسرائيلي...»

نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار يوم ٢٣ تشرين الثاني الماضي ندوة مفتوحة بعنوان «حسم جغرافيا القدس ومستقبلها في التخطيط الإسرائيلي» وذلك بالتعاون مع دائرة العلوم السياسية في جامعة بير زيت.

وقد استهلت الندوة، التي عقدت في قاعة كلية الآداب في الجامعة بحضور جمع غفير من الطلبة والأساتذة والمهتمين، بكلمة ترحيب من د. عماد غياضة، رئيس دائرة العلوم السياسية، الذي تولى أيضاً إدارة الندوة، وكان المحاضران الرئيسيان فيها كل من د. يوسف جبارين، الأستاذ المحاضر في الهندسة المعمارية والتخطيط المدني في «معهد العلوم التطبيقية– التخنيون» في حيفا، ود. سميح حمودة، الأستاذ المحاضر في دائرة العلوم السياسية في جامعة بير زيت.

وقدم حمودة في محاضرته عرضاً للخلفيات الأيديولوجية والدينية والتاريخية والسياسية القابعة خلف المكانة التي تحتلها مدينة القدس في المشروع الصهيوني الكولونيالي ومجمل برامج التخطيط الإسرائيلي المستهدفة للأراضي الفلسطينية بشكل عام ومدينة القدس بشكل خاص. وأشار في هذا السياق إلى أن الفكر الصهيوني استند في هذا الموضوع إلى ركيزتين رئيسيتين: الأولى ما يسمى بـ«الوعد الإلهي» بإعطاء أرض فلسطين لبني يعقوب، والثانية «الحق التاريخي» المستند إلى الإدعاء أن اليهود عاشوا في هذا البلد وأنشأوا فيه ثقافة .. إلخ. وأضاف مبيناً كيف أخذت الحركة الصهيونية تختلق رموزاً لـ «الأمة اليهودية المتخيلة» و«الدولة المتخيلة» بما يدعم الركيزتين المذكورتين، مشيراً إلى أن القدس لم تكن ضمن هذا الإطار مجرد فكرة دينية وحسب، بل تحمل بالأساس مضموناً سياسياً، لتشكل مرتكزاً لجغرافيا جديدة وفرنا لصهر مجموعات وأفراد «المجتمع الجديد» . وتابع أن «القدس كانت وما زالت بالنسبة للصهيونية والسياسة الإسرائيلية على اختلاف تياراتها المتنفذة قضية محسومة لا يمكن التفاوض عليها».

وفند د. حمودة سائر هذه الإدعاءات والمزاعم اعتماداً على جملة من الحقائق والمعطيات والوقائع، التي تثبت كافتها أن «موضوع القدس» كما تطرحه الصهيونية وإسرائيل لا يستند إلى أي بعد تاريخي أو ديني، مشيراً إلى أنه رغم كل ما قاموا ويقومون به من حفريات وأعمال تنقيب منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، لم تكتشف أية أدلة أثرية أو مدونة تثبت إدعاءاتهم وأن كل ما يقدمونه ما هو إلاّ محض افتراضات واختلاق تاريخ وهمي لا أساس له في الواقع.

وقدم د. يوسف جبارين، المحاضر الرئيسي في الندوة، عرضاً مسهباً مدعماً بالصور والبيانات والخرائط المحوسبة، لمجمل المخططات والمشاريع التي وضعتها إسرائيل وباشرت بتنفيذها في مدينة القدس منذ ما قبل حرب العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، مشيراً إلى أن هذه الخطط، التي تمتد حتى العام ٢٠٣٠، «جاهزة في جواريرهم» وأنه أنجز تنفيذ العديد منها على الأرض فيما قطع البعض الآخر شوطاً متقدماً في التنفيذ، مشدداً على أن «إسرائيل ماضية قدماً وبشكل حثيث على سحب الأرض من تحت أرجل العرب وخاصة في مدينة القدس» وأن هذه العملية الهادفة، من ضمن جملة أهداف، إلى تضييق وخنق رقعة الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة «تجري في كل يوم وعلى مدار الساعة دون توقف».

وبين د. جبارين كيف عملت زعامة الحركة الصهيونية منذ حرب العام ١٩٤٨ على وضع الخطط الرامية إلى جعل القدس «عاصمة أبدية لإسرائيل» مشيراً إلى أن دافيد بن غوريون (رئيس أول حكومة في إسرائيل) أقام لهذا الغرض طاقماً مؤلفاً من ١٢٨ خبيراً في مختلف المجالات، الجغرافية والديمغرافية والمعمارية والتخطيطية والاقتصادية وغيرها، عهد له بوضع الخطط والمشاريع الكفيلة بإنجاز هذا الهدف، وقد استغرق عمل هذا الطاقم ٣ سنوات، من ١٩٤٩ حتى ١٩٥١، وتم في نطاق تنفيذها الفوري تهجير وهدم ٢٣ قرية وبلدة فلسطينية في القدس (الغربية) تشكل، كما قال جبارين، «الإرث الفلسطيني العمراني الحقيقي في القدس».

وتابع موضحاً أنه تم بعد احتلال العام ١٩٦٧ مباشرة إعداد مخططات إسرائيلية شاملة لما تبقى للفلسطينيين والعرب في القدس الشرقية من أراض، وأنه تم في العام ١٩٨١ إنجاز معظم مراحل هذا المخطط، الذي جرى في نطاقه الاستيلاء على أغلب الأراضي والمناطق المفتوحة في القدس الشرقية وتحويلها لأغراض بناء أحياء استيطانية يهودية أو الإعلان عنها كـ «مناطق خضراء»، حول معظمها فيما بعد لصالح بناء أحياء استيطانية جديدة إضافية، فضلاً عن تهجير وهدم العديد من الأحياء الفلسطينية، كحي «الشرفاء» في البلدة القديمة.

واستطرد د. جبارين مسلطاً الضوء على بقية حلقات هذا المخطط الإسرائيلي الرئيسي للقدس الشرقية، الذي يمتد حتى العام ٢٠٣٠، والتي جرى في نطاقها أيضاً إقامة عشرات المستوطنات في نطاق ما يعرف بمخطط «مستوطنات حلقات الطوق حول القدس الشرقية» والتي عملت إسرائيل على ربطها – عبر شبكة طرق وأنفاق خاصة – مباشرة بالقدس الغربية، مشيراً إلى أن تنفيذ هذه المخططات حوّل الأحياء الفلسطينية في القدس إلى «جيوب مبعثرة وغير متصلة تقريباً»، وبين أن السلطات الإسرائيلية تعمدت في هذا الإطار عدم وضع أية خطط هيكلية، منذ ١٩٦٧ وحتى الآن، للقدس الشرقية، وذلك لمنع تطور وتوسع رقعة الوجود الفلسطيني في المدينة بأي شكل كان.

وأوضح المحاضر أن المخطط الإسرائيلي للقدس الشرقية يعمل وينفذ في ثلاثة محاور:

الأول– بلدة القدس القديمة ومحيطها، والذي يشمل خطة إعادة بناء أو إحياء ما يسمى بـ«مدينة داود» والذي ينص أيضاً على التهويد الكامل لمعظم أحياء بلدة سلوان خاصة «وادي حلوة» و«وادي ياصول» و«وادي قدرون» والمنطقة التي توجد فيها منابع وعيون الماء (عين سلوان الفوقا والتحتا وعين اللوزه وبئر أيوب) والتي تضم أيضاً حي البستان، وبحسب الخطط الموضوعة سيتم إزالة وهدم ٤٠٠ بيت فلسطيني قائمة في هذه المناطق والأحياء.

المحور الثاني يتناول محيط المسجد الأقصى في البلدة القديمة، والذي وضعت بموجبه خطط – نفذ قسم منها ويجري العمل الآن بشكل متسارع على تنفيذ ما تبقى– تهدف إلى إعادة بناء «الهيكل المقدس» المزعوم، وتشمل هذه الخطط توسيع ساحة البراق وإقامة شبكة كنس وأنفاق ومزارات يهودية، ومخطط لإقامة ممر من الغرب (تل أبيب– القدس) يمتد حتى مدخل البلدة القديمة في باب الخليل وصولاً إلى «مدينة داود» و«حديقة داود» التي يتم التحضير الآن لإنشائها في سلوان.

المحور الثالث يتناول مخطط ما يسمى بـ«المدينة العثمانية» إلى الشمال من القدس القديمة، والذي ينص على تهويد كامل منطقة الشيخ جراح عبر السيطرة على الأراضي والعقارات الفلسطينية القائمة فيها وبناء بؤر استيطانية جديدة عليها.

وأشار د. جبارين إلى أن مجمل هذه المخططات جاهزة ويجري تنفيذها من دون حاجة إلى قرارات حكومية إسرائيلية جديدة، وأوضح أن الخطط الدمغرافية والاقتصادية الإسرائيلية الموضوعة للقدس الشرقية، والتي تدعم تحقيق «مشروع الحلم الصهيوني للقدس»، تهدف من ضمن ما تهدف إلى جعل نسبة اليهود في القدس الشرقية ٤٨٪ مقابل ٥٢٪ عرب، حتى العام ٢٠٢٠، وصولاً إلى تحويل اليهود فيها إلى أغلبية بحلول العام ٢٠٣٠، مشيراً إلى أن إسرائيل تستخدم في السنوات الأخيرة اليهود المتدينين (الحريديم) كمخزون لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية، منوهاً إلى أن الجانب الفلسطيني والعربي لا يضع ولا يعمل على وضع وتنفيذ أية مشاريع تخطيط بديلة أو مضادة للتخطيط الإسرائيلي لحاضر ومستقبل القدس المحتلة، وتساءل في ختام محاضرته: كيف يمكن إذن جعل القدس عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة؟!

وجرى في ختام الندوة إفساح المجال لطرح الأسئلة والاستفسارات من جانب الحضور، وقام المحاضر بالإجابة عليها.

مكتبة «المشهد»

علامة استفهام كبرى على القدرات المستقبلية لجهـاز التعليم في إسرائيل

بقلم: أنطوان شلحت

(*) الكتـاب: جهاز التعليم في إسـرائيل- نظـرة من الداخل (فصل مـن تقرير «حالـة إسـرائيل: المجتمـع، الاقتصاد والسياسـة ٢٠٠٩» الصادر عن «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية»).

(*) الناشـر: المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية- مـدار (سلسـلة «أوراق إسـرائيلية»، العدد رقم ٥٢)، ترجمة سعيد عياش، تشرين الثاني ٢٠١٠.

(*) يضـم العدد رقـم ٥٢ من سلسـلة «أوراق إسـرائيلية»، الذي صدر أخيـرًا عـن المركز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية- مـدار، فصلاً من تقرير واسـع متعدّد الفصول بعنوان «حالة إسرائيل: المجتمع، الاقتصاد والسياسـة ٢٠٠٩» صـدر في العـام الحالي- ٢٠١٠- عـن «مركز طاوب لدراسـة السياسـة الاجتماعية»، ويقـدّم مؤلفه وهو ناحـوم بلاص، أحد كبـار الباحثـين فـي هذا المركـز، نظرة مـن الداخل إلـى جهـاز التعليم في إسـرائيل، وهي نظرة تنطلق أساسًـا من عرض الواقـع الراهن وما يمكن أن يحيـل إليـه مـن تطـورات فـي المسـتقبل، وذلك فـي ضـوء عمليتين مرّ هـذا الجهاز بهما وكانت لهمـا، خلال العقد الأخير، انعكاسـات مهمة جدًا وبعيـدة المـدى: العمليـة الأولى تمثلت فـي التغيير الجوهـري الذي طرأ علـى التركيبـة الديمغرافيـة للجهـاز، بينمـا تمثلـت العمليـة الثانية في الزيادة غير الكافية في الميزانيات المخصصة للتعليم.

ويؤكـد الفصل، على نحو خـاص، أن التغيـرات الديمغرافية التي طرأت على جهاز التعليم في إسـرائيل تشي بالاقتراب سريعًا نحو عملية انتقال إلـى وضـع مغايـر يصبـح فيـه طـلاب جهـاز التعليـم الرسـمي اليهودي (الحكومـي) في غضـون ثلاثة أعوام مـن الآن أقلية بالنسـبة إلى مجموع الطلاب في إسرائيل، في حين أن الأكثرية ستكون مؤلفة من قطاعي الطلاب العرب والطلاب الحريديم (أي اليهود المتشددين)، اللذين يتصدران لائحة الفئات الفقيرة في المجتمع. وبالتالي فإن ما سينتظر إسرائيل في المستقبل المنظور نتيجة ذلك، وفقًا لقراءة هذا الباحث، هو واقع جديد تتمثل سـمته الأساس في أن إنجازات الطلاب العرب والحريديم في موضوعات التعليم الأساسـية، كما يتم احتسـابها بموجب طرق القياس المتبعة عالميًا في هذا الشأن، ستكون غير متماشية مع متطلبات السوق العالمية، أي أدنى منها، فضلاً عن أنها ستشكل معيقًا أمام عملية اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي ذاتـه. وهذا الاسـتنتاج تم التوصل إليه بواسـطة الاسـتناد إلـى حقيقة أن النمو الديمغرافي المضطرد لهذين القطاعين (العربي والحريدي) في جهاز التعليم، خلال العقد الفائت، لم يكن مقترنًا بتغيير ملموس صوب الأفضل فـي إنجازات طلابهمـا على صعيد المواد الأساسـية، الأمر الـذي يلقي، كما يقول الباحث، ظلالاً من الشك فيما يتعلق بقدرة جهاز التعليم في إسرائيل علـى رفع مسـتوى الإنجـازات المتوسـط لطلابـه، وبقدرته علـى تأهيلهم وإعدادهـم للانخـراط الكامل والمفيـد في الحياة الاجتماعيـة والاقتصادية الإسرائيلية.

وفي واقع الأمر فإن التقرير الكامل لـ«مركز طاوب»، الذي نُقل منه الفصل المنشـور في هذه الورقة، يؤكد أن التراجع النسـبي في مسـتوى المعيشة فـي إسـرائيل مقارنة بالـدول الغربية المتصـدرة، ومعدلات اللامسـاواة والفقر العالية، والمشـكلات الاقتصاديـة والاجتماعية المتفاقمة، هي كلها بمنزلة نتائج مباشـرة لسـلم الأولويات الحكومية وللسياسـة الرسمية ووسـائل تنفيذها. كما أنه يشـير إلى أن أحد العوامل الرئيسـة المسـببة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في إسرائيل يتمثل في جهاز التعليم، إذ إن العديد من الأبحاث يظهر مدى تأثير التحصيل العلمي على طائفـة واسـعة من الظواهـر، بدءا مـن التأثير القوي لمسـتوى الفرد على الدخـل وعلـى فرص العمـل، وانتهاء بتأثير المسـتوى العـام على وتيرة النمـو الاقتصـادي. فالاحتمـالات بـأن يكـون المواطنـون ذوو التحصيل التعليمي المتدني فقراء هي أكبر بدرجة ملموسة من احتمالات إفقار ذوي التعليم العالي، كذلك فإن هناك علاقة وثيقة بين معدلات البطالة العالية وبين عدد سـنوات التعليـم. وكما هي الحال فـي دول غربية أخرى، فإنه في إسـرائيل أيضا (باستثناء حالة المتدينين الحريديم الشاذة) كلما كان مستوى تعليم العامل أعلى، فإن فرصته في العثور على عمل وفي إمكان زيادة دخله تكون أكبر.

ويقتبـس التقريـر فـي هـذا الخصوص سلسـلة مـن الأبحـاث الجديدة الناجزة في شتى أرجاء العالم، والتي تشدّد على وجود علاقة كبيرة بين مستوى التعليم وبين النمو الاقتصادي، وعلى أنه في الوقت الذي يؤدي فيه ارتفاع عدد سنوات التعليم إلى زيادة هذا النمو، فإن ارتفاع مستوى التعليـم لـدى الفئات الفقيرة يعزز فرصها في الانخـراط في دائرة العمل وفي تحقيق مستوى أعلى من الدخل.

وفي حين أن مسـتوى التعليم- الذي يقاس بعدد السـنوات الدراسية- يشـكل علاجا ربما يكون جذريا لمسـائل النمو والفقر وعدم المساواة، فإن نوعيـة التعليم لها تأثير أكبر. وفي العقد الأخير فقط بدأت في إسـرائيل عمليـة قيـاس تأثير نوعيـة التعليم علـى وتيرة النمو الاقتصـادي فيها. وقـد أظهرت الأبحـاث في معظمها أنه كلما كان مسـتوى إنجازات الطلاب في المجالات (مواد التعليم) الأساسـية أعلـى، ازدادت أيضا وتيرة النمو الاقتصادي للدولة عمومًا.

وفـي ضـوء المعطيات المتراكمة حـول العلاقة بين نوعيـة التعليم وبين النتائـج فـي المجـال الاقتصـادي- الاجتماعـي، وكذلـك في ضـوء وجود إسـرائيل في مسـارات اقتصادية واجتماعية ليست مسـتدامة على المدى البعيد، فإن السؤال الذي يطرحه التقرير هو: ما هي المساهمة المستقبلية المتوقعـة مـن جهـاز التعليـم القائـم لمصلحـة المجتمـع والاقتصـاد فـي إسـرائيل؟ وفي معرض جوابه عن هذا السـؤال سـرعان مـا ينبّه إلى أنه بالاعتمـاد علـى المعطيات الراهنة ولـدى مقارنتها بحالة الـدول الغربية المتصـدرة فـإن المصير المرتقب لهذه المسـاهمة يبعث على القلق الشـديد. فمثلاً كانت إنجازات طلاب المرحلة الإعدادية في إسرائيل متدنية مقارنة بجميـع دول منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD) فـي الامتحانات كلها التي أجريت خلال الأعوام العشـرة الأخيرة، باسـتثناء امتحـان واحد. وفي أربعة من بين خمسـة امتحانات، كان متوسـط دول OECD أعلى من المتوسـط الإسـرائيلي بنسبة مكونة من رقمين. وفي ضـوء المعطيات التي تشـير كما سـلفت الإشـارة إلى الصلـة الوثيقة بين الإنجـازات في هذه الامتحانات وبين النمـو الاقتصادي، فإن من الصعب رؤيـة كيـف سـيتمكن طلبة إسـرائيل الآن- وهـم بطبيعة الحـال عمالها وموظفوهـا فـي المسـتقبل غيـر البعيـد- مـن التنافـس بنجاح مـع عالم غربـي بـات أبناؤه يتميزون بمسـتوى إنجـازات أعلى كثيـرًا. في المقابل فإن مشـكلة الإنجازات لا تتلخص فقط في مسـتواها المتوسـط، حسـبما يظهـر ذلـك فـي المعـدلات القطريـة، وإنمـا تتجلـى بكامـل خطورتها في الفجوات الواسـعة في هذه الإنجازات بين المجموعات السكانية المختلفة في إسـرائيل. وبما أن مسـتوى التعليم يشكل خشـبة انطلاق إلى سوق العمـل، فإن دولة تسـودها فجوات كبيـرة جدًا في الإنجـازات التعليمية ستجد صعوبة بالغة مستقبلا في تقليص فجوات الدخل أيضًا.

ويتحدث التقرير عن إتباع سياسة تفضيل تصحيحية على نطاق واسع فـي إسـرائيل، ومع ذلك فإنـه يؤكد أن الفجـوات في الإنجـازات التعليمية مـا زالـت كبيـرة جدًا. ففـي مجـالات التعليم الأكثـر أهمية ما زال مسـتوى الفجـوات داخـل إسـرائيل عاليا بالمقارنـة مع جميـع دول OECD في كل واحـد من الامتحانات التي جرت في العقد الأخيـر. ومن ناحية عملية فإن مسـتوى فجوات التعليم داخل دول هذه المجموعة، منذ العام ١٩٩٩، أدنى بحوالي ٢٠ بالمئة بالمتوسط من فجوات التعليم في إسرائيل.

وقـد تمثلت الخلاصة الرئيسـة للتقرير في أنه لا بُـدّ من انتهاج إصلاح شـامل وعميـق في جهاز التعليم الإسـرائيلي، وهو يشـير إلـى أنه خلال العقـد الأخيـر قدمت بضعـة اقتراحـات لإجـراء إصلاحات جذريـة فيه، غيـر أنـه ما عدا زيادة ميزانيات جهاز التعليم بشـكل ملموس في الأعوام الأخيـرة- وهـي زيـادة بقيمـة ٤ر٣ مليار شـيكل فـي ميزانيـة الحكومة للتعليم الابتدائي وفوق الابتدائي ما بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩- فإنه لم ينفذ أي إصلاح جذري وشامل على هذا الصعيد. وبناء على ذلك فمن غير المتوقـع أن تحدث تغيـرات دراماتيكية في الإنجـازات التعليمية للطلاب الإسـرائيليين، مـع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسـات مسـتقبلية على معـدلات الفقر وعدم المسـاواة، وعلى مسـتوى الحياة فـي الدولة، وعلى وتيرة النمو الاقتصادي.

التعليم في اسرائيل: انحدار متداخل الاسباب.

عرض لأهم نتائج «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٠

اتسـاع الفجـوة بيـن المبـدأ الديمقراطـي و السـلوك العملـي!

أكثر من ٨٥ بالمئة من اليهود يعتقدون أن القرارات المصيرية يجب أن تتخذ بأغلبية يهودية وأكثر من النصف يؤكدون أن من حق الدولة تشجيع هجرة العرب

«المشهد الإسرائيلي»- تقرير خاص:

جرى فـي نطـاق اسـتطلاع «مؤشـر الديمقراطيـة الإسـرائيلية- ٢٠١٠»، الـذي يعـده «مركـز غوتمـان» فـي إطـار «المعهـد الإسـرائيلي للديمقراطيـة» (القـدس)، والذي نُشـرت نتائجه الأسـبوع الفائت، تفحص مـا إذا كان المواطن الإسـرائيلي «يتكلم عـن الديمقراطية» فقـط، أم أنه «يمارس ويصنع الديمقراطية».

وكان مـن المفتـرض أن يُترجـم التأييـد المعلـن للقيـم الديمقراطية المجردة إلى مواقف ومسـلكيات تتسـق مع هذه القيـم، لكن ما تكشـف على أرض الواقع هـو أن الجمهور، في الحـالات والظروف التـي لا يكون فيها تجسـيد القيم المعلنة مريحًـا، أو أنـه باهـظ التكلفة، يتخلـى في غير مـرة عن هذه القيم بسهولة شديدة.

وتدل معطيات الاسـتطلاع الأخير، الذي يسـتند مشـروعه إلى مؤشـرات دولية مقارنة، على وجود فجوة في إسـرائيل بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي.

أولاً: مؤشر الديمقراطية ٢٠١٠

يتفحـص هـذا الجزء وضـع الديمقراطية الإسـرائيلية بناء علـى مجموعـة مـن المؤشـرات الكميـة المألوفـة، وقـد جـرى تفحص السـمات المنعكسـة في المؤشـرات بناء على محـوري مقارنـة، الأول: نوعية الأداء والتنفيذ في إسـرائيل بالمقارنة مـع ٣٥ دولـة ديمقراطيـة فـي أنحـاء العالـم، والثانـي أداء وسلوك إسرائيل في الماضي والحاضر.

في معظم المؤشـرات الدولية يأتي ترتيب إسرائيل مباشرة بعد الديمقراطيات القديمـة، وبجوار الديمقراطيات الجديدة فـي أوروبا الشـرقية ووسـط وجنوب أميـركا. ويتضح أنه لم تطرأ في السـنوات الأخيرة تغيرات ذات شأن في الترتيب العام للديمقراطية الإسـرائيلية، فوضعها النسـبي لم يشهد تحسناً، لكنه أيضاً لم يتراجع إلى الأسوأ.

مـن جهة أخـرى فإن مواطن ضعف كثيرة فـي الديمقراطية الإسـرائيلية لا تـزال مرتبطـة بمجال الحقوق. وعلى سـبيل المثال فإن نسـبة السـجناء المرتفعة (في إسـرائيل) بالنسبة إلى عدد السكان تتسق مع مواطن الخلل والقصور في سلطة القانـون التـي تقـف نوعيتهـا دون المألوف فـي دول الغرب، وهـي تصـل إلى ٢٠٨ سـجناء لكل ١٠٠ ألف نسـمة. وتحتل إسـرائيل على هـذا الصعيد المكان ٢٨ من بـين ٣٦ دولة (جاء مكانها بين التشيك وبولندا).

في مؤشـرات المسـاواة الجندرية طرأ في السنوات الأخيرة تراجع في التدريج النسـبي لإسـرائيل، لكنهـا ما زالت تتقدم في هذا المجال على معظم الديمقراطيات الجديدة.

وفي مؤشـر الاستقرار السياسـي يأتي ترتيب إسرائيل في المكان الأخير بين مجموعة الديمقراطيات التي جرى تفحص وضعها، وتحصل إسـرائيل على علامة سـيئة بشـكل خاص فـي مجال الشـروخ الاجتماعية، الذي لم تشـهد أي تحسـن. وقد سـجل التحسـن الرئيسـي في المؤشـرات المؤسسـية، لا سـيما في أعقاب التحسـن في علامات إسـرائيل في مؤشرات الحكم.

أما في مؤشـرات فسـاد المؤسسـة السـلطوية فلم تطرأ أية تغيرات ملموسة بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

ثانيا: استطلاع الديمقراطية ٢٠١٠

يتناول هـذا الجزء بالعرض والتحليل معطيات اسـتطلاع الـرأي العـام (عينـة تشـمل ١٢٠٣ أشـخاص مـن اليهـود والعـرب) الـذي أجـري فـي شـهر آذار ٢٠١٠، وركـز علـى تقديـرات ومواقـف الجمهـور حيال تجسـيد الديمقراطية في إسرائيل ودرجة التأييد لها والرضا عنها.

إلى جانب التأييد الواسـع للطرح القائل بأن على إسـرائيل أن تبقـى دولـة ديمقراطيـة، يتضح أن الجمهور الإسـرائيلي يميـل إلـى وصـف الديمقراطيـة الإسـرائيلية بـ«الضعيفة» و«غيـر الناجعـة»، ويـرى أن الحل الأفضل هـو حكم مركزي أكثر.

وتقدر غالبية المسـتطلعين (٦٠٪) المزايا الكامنة في زعامة قوية، تستطيع (حسب رأيهم) حل المشاكل بنجاعة. وتفضل الأغلبيـة نظـام تكنوقـراط- خبـراء (٥٩٪) يتخـذ قـرارات تستند إلى اعتبارات مهنية وليس إلى اعتبارات سياسية.

ويظهـر الاسـتطلاع أن الإسـرائيليين يشـعرون بخيبـة أمل من درجـة التأثير المتدنية لتفضيلاتهم، كما انعكسـت فـي تصويتهـم فـي الانتخابـات، علـى سياسـة الحكومة، بالإضافـة إلـى خيبـة أمـل مـن أداء المؤسسـات المنتخبـة وعـدم ثقـة بالكنيسـت والأحـزاب. ويبـين الاسـتطلاع أن الجيش الإسـرائيلي يحظى فـي هذا العام كما في سـنوات سـابقة، بثقـة عاليـة لـدى الجمهـور الإسـرائيلي (٨١٪)، فيما اسـتمرت صورة مؤسسة رئيس الدولة بالتحسن، إذ أعربت أغلبية (٧٠٪) عن ثقتها بالرئيس الحالي (شمعون بيريـس). ويعتقـد ٨٦٪ من الجمهور اليهـودي (٧٦٪ من مجمل الجمهور) أن القرارات المصيرية في الدولة يجب أن تتخـذ بأغلبيـة يهودية، كمـا يعتقد ٥٣٪ من هـذا الجمهور أن مـن حق الدولة تشـجيع هجرة العـرب إلى خارج دولة إسرائيل.

وقد رصدت منذ نشـر مؤشـر الديمقراطيـة الأول (٢٠٠٣) فجـوات جليـة بـين آراء اليهـود القدمـاء وآراء المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، ويتضح أن هؤلاء المهاجرين يشـكلون إحـدى المجموعـات الأقـل ليبراليـة فـي أوسـاط الجمهور الإسرائيلي.

ثالثا: مبادئ ديمقراطية في اختبار التطبيق

يؤيـد الجمهور في إسـرائيل علنا، كما فـي دول ديمقراطية عديـدة أخـرى، النظـام الديمقراطـي، إذ أعـرب ٨١٪ مـن مجمـل الجمهور عـن موافقتهم علـى الرأي المبدئـي القائل إن «الديمقراطية ليست في الواقع نظاما مثاليا، لكنها أفضل من سـائر أشكال الحكم الأخرى». لكن على الرغم من هذا التأييد المبدئي فإن أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي (٥٥٪) يؤيد الطرح القائل إن «الوضع العام لإسرائيل كان يمكن أن يكون أفضـل بكثير لو كانت هناك مراعـاة أقل لقواعد الديمقراطية، وكان هناك حرص أكثر على صيانة القانون والنظام العام».

ويظهـر تحليل الإجابـات حسـب التحديد الذاتـي للانتماء السياسـي للمسـتطلعين اليهـود، علـى محور يسـار- يمين، وجـود فوارق بين المجموعـات، إذ أيد ٦٠٪ من جمهور اليمين هـذه المقولـة مقارنة مـع ٥٠٪ من جمهور الوسـط و٤٩٪ من جمهور اليسار. أي أنه يوجد استعداد أكبر لدى أنصار اليمين للتخلي عـن قواعد الديمقراطية مما هو لدى مؤيدي الوسـط واليسـار، وإن كانت هنـاك في هذين المعسـكرين أيضا أقلية كبيـرة مسـتعدة لذلك. ويدل انقسـام الإجابات على سـؤال: «مـا هي العلامة التي تسـتحقها، حسـب رأيـك، الديمقراطية الإسـرائيلية، علمـا أن العلامـة ١ غيـر كافيـة والعلامـة ١٠ ممتـازة؟» علـى أن الجمهـور اليهـودي يعطـي الديمقراطية الإسـرائيلية العلامـة المتوسـطة ٤ر٥، ومـن ضمنـه يعطـي جمهور المهاجرين الـروس علامة أعلى هي ٦ر٥، فيما يعطي الجمهور العربي للديمقراطية الإسـرائيلية علامة متوسـطة دون ذلك، وهي ١ر٥.

وينقسم الجمهور في موقفه تجاه الطرح القائل بأن إسرائيل كانـت فـي الماضي أكثـر ديمقراطية مما هي الآن. وتبلغ نسـبة المعارضـين لهذا الطـرح- الرأي بـين الجمهور اليهـودي ٤٧٪، وهي تزيد عن نسبة المؤيدين لهذا الطرح (٣٩٪).

وفيمـا يتعلـق بالدسـتور، أكـد ٦٥٪ مـن مجمـل الجمهور أن هـذا الموضـوع مهم بالنسـبة لهـم. ويعتقد ذلـك ٦٩٪ من الجمهور اليهودي، مقابل ٤٥٪ فقط من جمهور المسـتطلعين العرب.

إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية: لدى مجمل الجمهور اليهـودي أشـارت أعلـى نسـبة -٤٣٪- إلـى أن شـطري هذا التعبير (يهودية وديمقراطية) لهما أهمية متساوية، واعتبر ٣١٪ أن المكـون اليهـودي أهـم أكثر، فيما اعتبـر ٢٠٪ فقط أن المكون الديمقراطي أهم أكثر.

حريـة الدين والتعبير: الموقف الشـائع تجاه هذين الحقين مـؤداه أنهمـا مطبقـان بدرجـة ملائمـة (حوالـي ٤١٪ فـي الحالتين). ولكن حين يتناول الحديث حقوق الإنسـان، نجد أن ٣٩٪ يعتقدون أنها مطبقة أقل من اللازم.

الثقـة بالمؤسسـات: فقـط أكثـر بقليـل مـن نصـف مجمـل الجمهـور الإسـرائيلي حاليـا- ٥٤٪-يقولـون إن لديهـم ثقة كاملة أو جزئية بالمحكمة الإسرائيلية العليا، مقارنة مع ٤٤٪ يقولـون صراحة إنهـم لا يثقون بهـذه المحكمة. وعبـر قرابة ٤١٪ فقـط عن ثقـة كاملة أو جزئية بالشـرطة الإسـرائيلية، وفيمـا يتعلق بالأحزاب قال ٧٢٪ مـن مجمل الجمهور إنهم لا يثقـون بها، لكن أكثرية كبيـرة (٦٣٪) عارضت الرأي القائل إن الأحـزاب لم تعد ضرورية في هـذا العصر وبالتالي يمكن إلغاؤها.

المواطنة: فكرة أن المواطنة هي مكانة قانونية متسـاوية لم يتمثلها الجمهور الإسرائيلي سوى بشكل جزئي فقط، إذ أيد ٥١٪ من مجمل الجمهور إتباع مسـاواة تامة في الحقوق بين اليهود والعرب، ويتضح أنه كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهـور اليهـودي، كلمـا ارتفعت أيضـا المعارضة لمسـاواة الحقـوق بـين اليهـود والعـرب: ٥ر٣٥٪ فقط مـن العلمانيين يعارضـون ذلـك، مقابـل ٥١٪ مـن التقليديـين، و٦٥٪ مـن المتدينين و٧٢٪ من المتدينين الحريديم (المتشددين). ويعتقد قرابـة ثلثـي اليهود (٦٢٪) أنه طالما كانت إسـرائيل في نزاع مـع الفلسـطينيين فإنه لا يجـوز أخذ رأي السـكان العرب في إسـرائيل فـي مواضيـع الخارجيـة والأمـن بنظـر الاعتبـار. وتعتقد نسـبة مشـابهة (٦٧٪) مـن الجمهور أنـه يجب عدم السـماح لأقارب مـن الدرجة الأولى لمواطنـين عرب بالدخول إلى إسرائيل في إطار جمع شمل العائلات.

المسـاواة في تخصيص الموارد: تعتقد أكثرية المسـتطلعين مـن مجمل الجمهـور (٥٥٪) أنـه يجب أن تخصـص للبلدات اليهوديـة مـوارد أكثـر مـن المـوارد التـي تخصـص للبلـدات العربيـة، وعارضـت هـذا الرأي أقليـة (٤٢٪). فـي الجمهور اليهـودي، ثمة أغلبية واضحة (٧١٪) فـي اليمين مؤيدة لهذا الموقف، فيما وافقت عليه في معسـكر الوسـط أقلية (٤٦٪)، وفـي معسـكر اليسـار أقليـة دون ذلـك (٣٨٪). ويتضح من انقسـام الإجابات حسـب درجة التديـن أن ٥١٪ من المتدينين الحريـديم يوافقـون علـى هذا التحديـد (الرأي)، فـي حين أن ٤٥٪ مـن صفـوف المتدينـين و٢٨٪ مـن صفـوف التقليديـين و١٨٪ فقط بين العلمانيين يوافقون عليه.

مسـاواة فـي تمويـل الخدمات الدينيـة: يتضـح أن الوضع علـى هـذا الصعيـد أفضل مـن سـابقه، إذ أيد ٣٩٪ مـن مجمل الجمهور تمويلا متساويا، وعارض ذلك ٣٥٪. وبلغت نسبة المؤيديـن لذلك بـين الجمهور اليهـودي ٤١٪ مقارنة مع ٣١٪ يعارضون ذلك.

وعلـى صعيد درجـة التسـامح لـدى الإسـرائيليين اليهود تجـاه جيـران «آخرين» (مهاجـرون روس، حريـديم، عرب، مسـتوطنون سـابقا، عمال أجانـب، متخلفون عقليـا.. إلخ)، يتضـح أن الجـوار الأكثـر إزعاجـا للإسـرائيليين اليهود هو مـع العـرب (٤٦٪)، ثـم وبنفس الدرجـة تقريبًا مـع المرضى النفسـيين والعمـال الأجانـب (٣٩٪)، يلـي ذلك مـع الأزواج مـن مثليـي الجنـس (٢٥٪)، ومـع الحريـديم (٢٣٪)، ثم مع المهاجريـن مـن أثيوبيـا (١٧٪)، ومـع من لا يحافظـون على قدسـية السـبت والأعياد (١٠٪) ومـع المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقا (٨٪).

ويتضـح بنـاء علـى معطيـات الاسـتطلاع أن الجمهـور العربـي أقل تسـامحا بالمقارنة مع الجمهـور اليهودي عندما يـدور الحديـث علـى التجاور مـع «آخريـن». وقـد تصدرت قائمة الجيـران غير المرغوبين هنا الأزواج من مثليي الجنس (٧٠٪) ثـم المتدينـون الحريـديم (٦٧٪) يليهم المسـتوطنون سابقا (٦٥٪).

ويعتقـد ٧٢٪ مـن مجمـل الجمهـور أن الديمقراطيـة الإسـرائيلية تضـررت جـراء ازديـاد واتسـاع الفجـوات في المجتمع. ويعارض ٥٤٪ مـن الجمهور اليهودي الرأي القائل بوجوب أن ينص القانون على عقوبات ضد من يعبر عن آراء مناهضة للصهيونية، ويوافق ٥٠٪ على الرأي القائل بأهمية السماح لأحزاب غير صهيونية بالمشاركة في الانتخابات.

وأعربـت أكثرية بسـيطة فـي العينـة اليهوديـة- ٥ر٥١٪ - عـن اتفاقهـا مـع الـرأي القائـل بأنـه يحـق فقط لمهاجرين جـدد يهـود، حسـب القواعـد والأصـول الدينيـة، الحصـول أوتوماتيكيا على المواطنة (الجنسـية) الإسـرائيلية، وهو ما يوافـق عليه ٥٩٪ من اليهود القدماء، بينما لا يوافق على ذلك بين المهاجرين الروس سوى ٣٥٪.

ويؤيـد ٤١٪ من العلمانيـين إقصاء غير اليهـود، فيما يؤيد ذلـك ٦٣٪ مـن التقليديـين، و٧٩٪ مـن المتدينـين و٨٨٪ مـن المتدينين الحريديم.

ويسـود لدى الجمهور اليهودي إجماع شـبه تـام - ٨٢٪- على وجوب تقديم علاج طبي مجاني بدون الاهتمام بمسـألة مـا إذا كان لـدى المريض تأمين صحـي أم لا. ويؤيد هذا الرأي ٤٠٪ فقط من المستطلعين العرب.

وفيمـا يتعلق بحجب حق الانتخاب والترشـح عن الملزمين بالتجنيد الذين لـم يخدموا في الجيش، ظهرت فوارق كبيرة بـين القطاعـات السـكانية المختلفـة: ٥٦٪ مـن الإسـرائيليين اليهـود القدمـاء يتفقـون مـع الفكـرة، فيمـا رفضهـا ٦٢٪ من المهاجريـن مـن دول الاتحاد السـوفييتي سـابقا، كما رفضها ٧٦٪ من جمهور المتدينين الحريديم.

أخيـرًا فإنـه في هـذا العـام- كما في أعـوام سـابقة- رصد اسـتطلاع مؤشـر الديمقراطية تفاؤلا في نظرة الجمهور إلى مسـتقبل الدولـة. وعلى الرغـم مـن أن أكثرية الإسـرائيليين عبـرت عـن قلقهـا الشـديد مـن تفشـي الفسـاد وفقدت ثقتها بالسياسـيين، كمـا عبـرت عـن قناعتهـا بـأن حربـا جديـدة سـتندلع بعد عدة سـنوات، إلا إنها ما زالت راغبة في العيش في إسرائيل، وتشعر بأنها تنتمي إلى المجموع الإسرائيلي.

إعـــداد: برهوم جرايسي

صندوق النقد الدولي يطالب إسرائيل بزيادة الضرائب وتقليص الميزانية!

رغم تأكيد التقرير المرحلي للصندوق على وتيرة النمو ومعطيات الاقتصاد الإيجابية إلا إنه يطالب بسياسة تقشفية أشد لمواجهة القادم ■ الصندوق يطالب بإجراءات لمواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي في العالم ■ التقرير ينتقد سياسة شراء الدولارات التي يتبعها بنك إسرائيل المركزي ■ مطلب تقليص الميزانية في العام المقبل يطرح أسئلة كثيرة أمام الحكومة التي باشرت في إقرار الميزانية في الكنيست ■

وزير المالية الإسرائيلية (من اليمين) ومحافظ البنك المركزي أعربا عن ارتياحهما الكبير لنتائج تقرير صندوق النقد الدولي!

دعا صندوق النقد الدولي إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات تقشفية بقدر ما، على الرغم مما يظهر وكأنه نجاح لسياستها الاقتصادية، وعدم غرق الاقتصاد الإسرائيلي بالأزمة العالمية بالقدر الذي غرقت فيه الدول المتطورة، فالصندوق الدولي يدعو إلى تقليص الميزانية وزيادة الضرائب، والتوقف عن شراء البنك المركزي للدولارات، وهذا يعني وفق المقاييس الإسرائيلية ضربات ستوجه بالأساس إلى الشرائح الفقيرة والضعيفة، وستتمسك بها الحكومة الإسرائيلية بذريعة التجاوب مع مطالب صندوق النقد.

ويقول التقرير المرحلي الأولي، الذي تسلمه محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، ووزير المالية يوفال شتاينيتس، وهو نتاج عمل عدد من الخبراء الذين مكثوا في إسرائيل لمدة أسبوعين لغرض إعداد التقرير: «إن إسرائيل اجتازت الأزمة الاقتصادية العالمية بسرعة، وكان هذا ثمرة سياسة حازمة، والحفاظ على أطر السياسة الاقتصادية، ولذا فإن التحدي الماثل أمام الاقتصاد الإسرائيلي الآن هو الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي، وإبقاء التضخم المالي في نسبة منخفضة، خاصة على ضوء عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، والحركة المالية من الدول النامية، وتعزيز قيمة الشيكل أمام الدولار، وارتفاع أسعار البيوت في إسرائيل».

وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر إن التقرير بغالبه «يعبر عن دعم السياسة الاقتصادية المطبقة في إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك فإن التقرير يبدي انتقادات في جوانب معينة، ويقدم توصيات سنتعامل معها بجدية، بعد أن نقرأها كاملة».

وقال وزير المالية يوفال شتاينيتس «إننا سعداء بالدعم الذي حصلنا عليه من صندوق النقد من خلال تقريره، لشكل تعاملنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية».

دعوة إلى لجم اقتصادي

وجاء في التقرير المرحلي لصندوق النقد الدولي: «إننا نعتقد أنه على ضوء المستوى العالي للنشاط الاقتصادي، إلى جانب ضغوط التضخم المالي، التي لا تزال في مراحلها الأولى، لا بُدّ من إتباع سياسة لجم اقتصادي، أسرع مما كان مخططا له، وهذا العبء يجب أن يقع على عاتق سياسة الميزانية وليس على عاتق سياسة الفائدة البنكية، وتغيير كهذا في ثقل السياسة يساعد في لجم التضخم المالي، ويقلل من الضغوط التي تدفع في اتجاه تعزيز قيمة الشيكل، ويساعد في تطبيق سياسة الميزانية الجديدة».

ويتابع التقرير «إلى جانب ذلك، فإن على سياسة الفائدة البنكية أن تتركز في جانب التضخم المالي، والاستمرار في إتباع سياسة محايدة، والاستمرار في صد الاهتزازات المالية العالمية، في حين أن التدخل في سوق العملات يجب أن يكون محدودا جدا، وإتباع خطوات من أجل استعادة التوازن بين العرض والطلب في مجال البيوت، فخطوات كهذه من شأنها أن تساعد في لجم سوق العملات».

وجاء في التقرير «من أجل ضمان نجاح إسرائيل على المدى المتوسط، فمن الضروري أن تعمل على تحسين التنسيق بين السلطات المسؤولة عن استقرار الجهاز المالي، وهذا أمر يتطلب إجراءات أفضل لإدارة الصرف العام على المدى المتوسط، وتسريعا كبيرا لجهود دمج الأقليات في سوق العمل».

والمقصود هنا نسبة البطالة المرتفعة جدا بين المواطنين العرب، التي تصل إلى ثلاثة أضعاف النسبة القائمة بين اليهود، وفق تحليل للمعطيات الرسمية التي تصدر تباعا، فمعدل البطالة بين العرب يتراوح في هذه المرحلة ما بين ١٣٪ إلى ١٥٪، وهناك مدن وبلدات تصل فيها نسبة البطالة إلى ٣٠٪، كما أن أكثر المتضررين من سياسة الحرمان من العمل هن النساء العربيات، التي تصل نسبة البطالة الرسمية بينهن إلى حوالي ٧٨٪، وفعليا حوالي ٧٠٪، بعد خصم العمل غير المنظم.

النمو الاقتصادي ثابت

ويشير التقرير الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في إسرائيل يعتبر من الأكثر ثباتا مقارنة مع الدول المتطورة ذات نسبة النمو العالمية، «فالنمو ثابت، وقد ارتفع في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٠ر٨٪، ويقدر أن يرتفع في العام ٢٠١٠ بنسبة ٤٪، في حين أن البطالة هبطت إلى محيط ٦٪، وهذا أقرب إلى أدنى مستوى تاريخي لها، وهذه معطيات تعكس الاستعدادات الجيدة، وسياسة حازمة ومتجاوبة مع متطلبات الأزمة المالية العالمية، حتى قبل أن تصل إلى إسرائيل، ولاحقا إتباع سياسة أشد حزما، مع وصول الأزمة إلى الاقتصاد الإسرائيلي».

ويشير التقرير إلى أن الخطوات الحازمة التي تم إتباعها من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية، رافقتها سياسة رعاية حازمة لا أقل من بنك إسرائيل المركزي، بما في ذلك خطوات دعم للسوق والنشاط الاقتصادي والاعتمادات المالية للمرافق الاقتصادية وأماكن العمل.

ويقول التقرير إنه مع استئناف وتيرة النمو بوتيرة جيدة، فقد حصل تراجع عن سياسة المحفزات المالية، وتم رفع الفائدة البنكية تباعا وعلى مراحل لترتفع من ٠ر٥٪ إلى ٢٪ خلال عام واحد، بالإضافة إلى استمرار التدخل في سوق العملات للجم ارتفاع سعر الشيكل أمام الدولار.

ويشير التقرير إلى أن هذه الإجراءات، إضافة إلى التحركات المالية العالمية، أدت إلى رفع قيمة الشيكل بنسبة ١٥٪ أمام الدولار، وهي نسبة تواصل الارتفاع، وهذا انعكس بشكل سلبي على التنافس الاقتصادي، وبالإمكان التقدير أن هذا الأمر أدى إلى تآكل قسم من الاقتصاد، من خلال تراجع مداخيل وتراجع استثمارات، وحتى جمود في الصادرات، وتراجع في سوق العمل في قطاع الصادرات.

ويقول التقرير إنه من جهة واحدة، فإن ارتفاع قيمة الشيكل يلجم التضخم المالي، الذي عاد في الآونة الأخيرة إلى مجال ما بين ١٪ إلى ٣٪، بعد عدة سنوات من خرق السقف الأعلى لهذه النسبة، وفي الآونة الأخيرة عاد التضخم إلى التوجه من جديد نحو السقف الأعلى المخطط له.

ويوصي التقرير بإتباع سياسة لجم خاصة في ما يتعلق بالتضخم المالي، وجاء فيه «في نظرة إلى المستقبل، وعلى خلفية الارتفاعات المتوقعة في التضخم المالي، والضغوط التي تدفع نحو هذا، وأيضا على ضوء نسبة الدين العام مقابل الناتج القومي العام، فمن الضروري إتباع سياسة لجم على أن يتم هذا بشكل يقلص تأثير التنافس الاقتصادي، ومن خلال مراقبة صارمة لعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي».

ويقدر صندوق النقد في تقريره المرحلي أنه في العام المقبل- ٢٠١١- سترتفع نسبة الفائدة البنكية ما بين ٠ر٧٥٪ إلى ١٪، في حين سيرتفع النمو في العام المقبل بنسبة ٣ر٥٪ مقابل ٤٪ في العام الجاري، كما يقدر التقرير أن النمو سيرتفع في العام ٢٠١٢، دون تحديد نسبة، علما أن النسبة المتوقعة في إسرائيل لذلك العام هي في حدود ٤٪.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن التقرير يوصي بتقليص الموازنة العامة حتى للعام المقبل- ٢٠١١، رغم أن حجم الميزانية بات مقررا، فالصندوق يوصي بأن يكون العجز المالي في العام المقبل ١٪، رغم أن مخطط الميزانية يتوقع عجزا بنسبة ٣٪ في العام ٢٠١١ و٢٪ في العام ٢٠١٢ و١٪ في العام ٢٠١٣.

ويذكر هنا أن المخطط الحكومي للعجز المالي في العامين الماضي والحالي لم يتحقق، وذلك للأفضل، فمثلا في العام الماضي كان مخططا أن يكون العجز بنسبة ٦٪ من الناتج القومي العام، غير أن العجز الذي تحقق على أرض الواقع كان ١ر٥٪، كذلك فقد كان المتوقع للعام الجاري عجزا بنسبة ٥ر٥٪، ولكن حسب التقديرات الجديدة فإن نسبة العجز قد لا تجتاز ٣٪، وحتى أنها ستكون أقل من هذه النسبة.

تخفيض الصرف وزيادة الضرائب

هذا البند من التوصيات ستتمسك به حكومة بنيامين نتنياهو من دون شك، فهو يدعوها إلى تخفيض الصرف العام، بمعنى تخفيض الميزانية، مقابل رفع الضرائب، إذ يطلب صندوق النقد عدم رفع الميزانية بالوتيرة المقررة، ٥ر٢٪ للعامين المقلبين، فكما معروف، فإن الحكومة ستبدأ في العام المقبل إتباع حساب جديد لزيادة الميزانية، بدلا من رفعها بنسبة معدل التكاثر السكاني السنوي، ٧ر١٪، وقد قاد الحساب الجديد، الذي يأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو والتضخم في السنوات العشر الأخيرة، إلى رفع الميزانية بنسبة ٥ر٢٪ في كل واحد من العامين المقبلين، وتخفيض كهذا، سيطال أساسا الصرف على القضايا الاجتماعية، من مخصصات اجتماعية ورفاه وتعليم وصحة، وغيرها، في حين تبقى ميزانية الأمن والجيش على حالها.

ويتوقع محللون اقتصاديون أن يطلب صندوق النقد الدولي من إسرائيل رفع ضريبة القيمة المضافة، بمعنى ضريبة المشتريات، التي هي اليوم ١٦٪، وستستمر بهذه النسبة أيضا في العامين المقبلين، إلا إذا قررت الحكومة التجاوب مع مطلب رفع الضرائب، ورفعت هذه النسبة بالذات، أو عملت على توسيع دائرة تطبيقها، بمعنى أن تطال قطاع الخضراوات والفواكه.

ويتوقف التقرير أيضا عند سوق العقارات، كما يبدو على ضوء الضجة الحاصلة في إسرائيل في الأشهر الأخيرة، إذ ارتفعت أسعار البيوت في وسط البلاد أساسا بنسبة عالية جدا، وصلت في تل أبيب إلى حوالي ٣٠٪، إلا أنه في الشهرين الأخيرين جرى الحديث عن لجم للأسعار، وتراجع في وتيرة بيع البيوت.

ويوصي التقرير حكومة إسرائيل بإعادة النظر في نسبة الضرائب المفروضة على حقول الغاز التي تم العثور عليها قبالة شواطئ البحر الأبيض المتوسط، إذ يدعو التقرير إلى زيادة حصة الحكومة، إلا أنه قبيل صدور التقرير المذكور كانت لجنة رسمية خاصة أقامتها الحكومة في الأشهر الأخيرة، قد أوصت برفع الضرائب على شركات تنقيب الغاز في إسرائيل، إلى مستوى ٦٦٪، بدلا من حوالي ١٠٪ حسب الاتفاقيات المبرمة مع شركات تنقيب الغاز.

وكانت معركة شعبية واقتصادية شعبية قد نشبت في ربيع العام الجاري، بعد أن تبين أن آبار الغاز التي تم العثور عليها في البحر المتوسط قبالة شواطئ البلاد تحتوي على كميات ضخمة تفيض بكثير عن حاجة إسرائيل، فقد أعلنت شركة نوبل إنيرجي أنها عثرت على حقل غاز في قاع البحر المتوسط، على بعد ١٤٠ كيلومترا عن شواطئ حيفا، وأن مساحته تصل إلى ٣٢٠ ألف دونم، وقبل نحو عامين كان قد تم العثور على حقل غاز قبالة شاطئ عسقلان جنوبا بمساحة ٩٧ ألف دونم.

وحينها التفتت عدة جهات إلى طبيعة الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الإسرائيلية مع شركات التنقيب عن النفط، إذ كانت الاتفاقية تمنح الحكومة الإسرائيلية نسبة ٥ر١٢٪ من قيمة الغاز بعد استخراجه، ولكن عمليا ٥ر١٠٪ من القيمة الفعلية مع وصول الغاز إلى الشاطئ، تضاف إليها نسبة ٢٠٪ ضريبة شركات، وبهذا نشأت معادلة: ٣٠٪ لخزينة الدولة مقابل ٧٠٪ للشركات، وهذه معادلة أثارت ضجيجا في الحكومة الإسرائيلية، مما قاد إلى البدء بإعادة النظر في هذه الاتفاقية.

وتوصي اللجنة الرسمية، التي شكلها وزير المالية يوفال شتاينيتس، برفع الضرائب الحكومية على الأرباح الصافية على الغاز بعد تسديد مصاريف استخراجه إلى ٦٦٪ كنسبة قصوى، وترتفع بالتدريج، في حين أن النسبة المتبقية- ٣٤٪ - تكون لشركات التنقيب.

صندوق النقد يعترض على احتياطي البنك المركزي

ويتوقف التقرير عند احتياطي بنك إسرائيل المركزي من العملات الأجنبية، الذي سجل خلال عامين ونصف العام ارتفاعا بنسبة ٢٥٠٪، ليصل إلى مستوى ٢٨ مليار دولار، كان القصد الأولي منه تجاوب الاحتياطي مع حجم الموازنة والناتج العام والصادرات الإسرائيلية، إلا إنه بات أيضا وسيلة اتبعها بنك إسرائيل لمحاربة ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار.

ويذكر أنه في صيف العام ٢٠٠٨ وصل تراجع سعر الدولار إلى درك كبير، إلى ٢ر٣ شيكل، وهذا ما خلق أزمة كبيرة في إسرائيل بشكل خاص في قطاع الصادرات، حيث أن المردود المالي للصادرات الإسرائيلية تلقى ضربة كبيرة، وساهمت في الأزمة الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل لعدة أشهر.

وفي أوج تدهور الدولار تدخل بنك إسرائيل المركزي تحت غطاء أنه يسعى إلى رفع احتياطي العملات الأجنبية في إسرائيل من ٢٨ مليار دولار إلى ٣٧ مليار دولار خلال عامين، غير أن الاحتياطي في هذه المرحلة يدور حول ٦٠ مليار دولار، وقد ارتفع سعر الدولار حتى شهر أيار ٢٠٠٩ إلى مستوى ٢٦ر٤ شيكل، ولكن بعد ذلك عاود مسيرة التراجع، وهبط خلال ثلاثة أشهر إلى مستوى ٨ر٣ شيكل، مما أثار ردود فعل وتساؤلات حول جدوى السياسة التي اتبعها بنك إسرائيل المركزي، وبقي عند هذا الحد قرابة عام، إلى أن بدأ مسيرة تراجع جديدة في الصيف الأخير وهو اليوم يتأرجح ما بين ٦ر٣ شيكل إلى ٧ر٣ شيكل.

وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر في الشهر الماضي إنه معني باستخدام كافة الوسائل التي بيده في الوقت الذي يراه مناسبا كي يواجه سعر صرف الدولار حسب الظروف الآنية والإستراتيجية. وأضاف: «لقد قلت طيلة الوقت إنه لا يمكننا أن نكون لا مبالين أمام ما يجري في سوق العملات الأجنبية».

ويتخوف محللون ومراقبون اقتصاديون من أن هذا الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية سيعرض إسرائيل لخسائر مالية، في حال تأرجح سعر صرف الدولار كثيرا نحو الأسفل، إذ تبين أن غالبية الاستثمارات المالية في الخارج تم توظيفها في الدول المتطورة في أوروبا والولايات المتحدة.

ويقول التقرير إن الاستمرار بهذه السياسة الأحادية الجانب في سوق العملات من شأنه زعزعة الثقة بسياسة صرف العملات الأجنبية، وعرض التقرير على البنك المركزي أن يفرض تقييدات على حركة المال، بمعنى تجارة العملات الأجنبية، وهو المطلب الذي يتزايد في الآونة الأخيرة في إسرائيل، فحتى فيشر ذاته ألمح في وقت سابق إلى إمكانية أن يطلب فرض ضرائب خاصة على المستثمرين في قطاع العملات الأجنبية، الذين يؤثرون بشكل كبير على أسعار الصرف.

تحديات جديدة لأصحاب القرار

وفي مقال له يقول إيتان غبريئيلي، المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن التقرير لم يكن لطيفا إلى هذا الحد، واستنتاجاته وتوصياته تخلق تحديات اقتصادية هامة أمام دائرة صنع القرار، خاصة وأن التقرير يتضمن سلسلة طويلة من التوصيات المؤلمة، وتطبيقها لن يكون سهلا.

ويتابع غبريئيلي أن التوصية المركزية والمباشرة التي ينص عليها التقرير هو لجم الميزانية العامة، من خلال لجم العجز المالي المخطط في الموازنة، من أجل لجم التضخم ومنع رفع الفائدة البنكية بالتالي بصورة عالية.

غير أن ما يشير إليه غبريئيلي ومن قبله صندوق النقد الدولي سيلزم الحكومة بإعادة النظر في الموازنة العامة، ومن ناحية العامل الزمني، فإن الحكومة لا تستطيع سحب مشروع الميزانية، الذي أقره الكنيست بالقراءة الأولى ويجري إعداده في مختلف اللجان البرلمانية، لإقراره بالقراءة النهائية في نهاية الشهر الجاري.

وفي حال وافقت الحكومة على مطلب كهذا، فإن الحل الذي سيكون بين يديها هو تقليص الميزانية العامة فور إقرارها في الكنيست، وأمر كهذا درجت حكومات إسرائيل على فعله، لكن السؤال الذي سيطرح هو أي جوانب سيطالها التقليص، علما أن الحكومة خططت مسبقا لتقليص في الميزانية بنسبة ٢٪، وقد تكون مطالبة بتقليص آخر بنسبة مماثلة.

وهناك خيار آخر أمام الحكومة، هو انتظار النشاط الاقتصادي حتى منتصف العام المقبل لفحص ما إذا كانت مداخيل الضرائب ستتجاوز الهدف المخطط لها، لتمول الحكومة بالفائض العجز في الموازنة العامة، كما يحصل في العام الجاري ومن قبله العام الماضي.

ويقول غبريئيلي إن من يقرأ البنود الـ٢٣ في التقرير، إضافة إلى التحليل والتوصيات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، يبقى مع شعور «بالنصر»: فالتوصيات تذكرنا بشكل كبير بسياسة بنك إسرائيل، التي كتبها البنك في الأشهر الستة الأخيرة، في كل تقرير حول التضخم المالي، وما كان يقوله البنك في كل تلخيصات تقاريره المتتالية.

ويستنتج غبريئيلي أن التقرير جيد لمحافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، وبمدى معين لوزير المالية يوفال شتاينيتس، إذ إنه بإمكانهما أن يعرضا التقرير على كل من يطلب أموالا وإعفاءات وفائدة أقل وغيرها من الشروط، وسيقولان لهم: «لا يمكن فهذا ممنوع، يجب الحفاظ على الغلة، أنظروا ما كتب في تقرير صندوق النقد الدولي، وإقرأوا ما يكتبون حول عواقب عدم لجم الميزانية».

بكلمات أخرى، فإن المرحلة المقبلة قد تكون مرحلة تقشف مالي كبير، على الرغم من المعطيات «الجميلة» التي يعرضها الاقتصاد الإسرائيلي، ذلك بأنها جميلة لقادة الاقتصاد وأصحاب رأس المال وليس للشرائح الفقيرة والضعيفة والمتوسطة.

موجز اقتصادي

البطالة تسجل ارتفاعا طفيفا في الربع الثالث

قال تقرير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن البطالة في إسرائيل سجلت في الربع الثالث من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٠ر٢٪ عما كانت عليه في الربع الثاني الذي سبقه، وسجلت بالتالي نسبة ٦ر٦٪، بعد أن كانت قد سجلت في الربع الثاني ٤ر٦٪، وفي الربع الأول ٩ر٦٪، وبذلك يكون المعدل العام للبطالة منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية الربع الثالث، أي نهاية أيلول الماضي، ٦ر٦٪، وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل الذي كان قائما في العام الماضي ٢٠٠٩ ككل- ٤ر٧٪.

وقال مكتب الإحصاء في تقريره إن البطالة في الربع الثالث من هذا العام تقل بنسبة ١ر١٪ عن النسبة التي كانت قائمة في الربع الثالث من العام الماضي- ٢٠٠٩، وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل أصبح أقل بحوالي ٢٦ ألف شخص عما كان عليه في العام الماضي.

ومن المعطيات الملفتة للنظر، أنه لأول مرة فاقت النسبة بين الرجال نسبتها بين النساء، فنسبة البطالة بين الرجال في الربع الثالث بلغت ٧ر٦٪، مقابل ٥ر٦٪ بين النساء.

وكان عدد العاملين في الربع الثالث من هذا العام في إسرائيل هو مليونان و٩٢٧ ألف شخص، كما أن نسبة المشاركين في العمل المدني ارتفعت في الربع الثالث بنسبة ٠ر٧٪، لتصل إلى ٨ر٥٧٪، وهي نسبة تبقى أقل من المعدل القائم في الدول المتطورة.

٨ مليارات دولار لنقل معسكرات الجيش إلى الجنوب

يتضح من تقرير نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية أن السلطات الإسرائيلية قررت اتخاذ خطوات عملية لتطبيق مشروعها الذين خططت له منذ سنوات، لاستيطان صحراء النقب عسكريا من خلال نقل معسكرات كبيرة وأساسية للجيش الإسرائيلي، بعد أن فشلت إلى حد ما في تشجيع الاستيطان المدني اليهودي، لكبح تنامي نسبة أهالي المواطنين العرب في المنطقة، على أمل أن يتبع نقل المعسكرات انتقال مواطنين للعيش في المنطقة العسكرية، وليعملوا في تلك المعسكرات.

ويتبين من التقرير أن وزارة الدفاع تطلب من الحكومة ٣٠ مليار شيكل، أي حوالي ٨ مليارات دولار، من أجل نقل معسكرات جيش أساسية إلى صحراء النقب على مدى ١٠ سنوات، ومن ابرز المعسكرات التي سيتم نقلها إلى الجنوب معسكرات المخابرات العسكرية، ومن بينها تلك المتخصصة بالرصد والتصنت، إضافة إلى معسكرات «حساسة» أخرى.

وحسب الجيش الإسرائيلي، فإن نقل المعسكرات إلى الجنوب سيوجد ١٠٠ ألف وظيفة في صحراء النقب، وسيساهم في رفع نسبة النمو الاقتصادي من خلال هذه الوظائف الجديدة.

وقالت ورقة عمل مقدمة للحكومة منذ العام ٢٠٠٥ إن إحدى الفرضيات لنقل المعسكرات إلى الجنوب، هو أن ٢٥٪ من الجنود المسرحين بعد إنهاء خدمتهم الإلزامية، قد يقررون البقاء في صحراء النقب للتعلم والعمل في أماكن ذات أفضلية، وليحصلوا على امتيازات مالية وغيرها.

وتسعى حكومات إسرائيل منذ سنوات طوال إلى كسر الميزان الديمغرافي في منطقتي الجليل شمالا، والنقب جنوبا، وهذا لكون ٥٣٪ من سكان الجليل هم من الفلسطينيين، بينما هذه النسبة في النقب تهبط إلى ٣٧٪، وفي صلب هذه المساعي تحفيز اليهود على الانتقال للسكن في هاتين المنطقتين، من خلال محفزات مالية ضخمة، تبدأ بتسهيل القروض الإسكانية، وقسم منها يكون على شكل منح، والتسهيل في الحصول على مكان عمل وغيرها.

وترصد الحكومة في السنوات الأخيرة مليارات الدولارات لتطوير البنى التحتية، وبشكل خاص تطوير شبكة الشوارع السريعة، غير أن كل هذه المشاريع لم تساهم في تحقيق الهدف، فمنطقة تل أبيب الكبرى لا تزال تشهد حالة تفجر سكانية، وأسعار البيوت فيها ترتفع بوتيرة عالية، ورغم ذلك فإن الأزواج الشابة لا تسارع للسكن في المناطق البعيدة عن تل أبيب ووسط البلاد، التي تعتبر المنطقة الاقتصادية الأضخم، وهناك مدن يهودية كبرى في الشمال تسجل سنويا تراجعا في عدد اليهود.

ويرى محللون ومراقبون أن من الأسباب الأخرى لنقل المعسكرات إلى صحراء النقب، هو ارتفاع أثمان الأراضي في منطقتي الوسط ومن ثم الشمال، والفجوة الكبيرة بين ثمنها وأثمان الأراضي في النقب، التي توزعها عمليا الحكومة مجانا على الأفراد اليهود لإقامة مزارع لهم، في حين ستستغل المؤسسة الأراضي القائمة عليها المعسكرات لأغراض أخرى.

وسعت الحكومات المتتالية، خاصة في العقدين الأخيرين، إلى تشجيع نقل مصانع كبيرة إلى صحراء النقب، غير أن هذا المشروع لم يسجل أي نجاح، وهذا نظرا لقلة الأيدي المهنية ورفض الخبراء الانتقال للسكن في الجنوب.

إضراب في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي

استأنف موظفو السلك الدبلوماسي الإسرائيلي الإضراب عن العمل في مطلع الأسبوع الجاري ولمدة غير محدودة، بعد أن فشلت المفاوضات مع الحكومة لرفع أجورهم بنسبة ٤٠٪. وهذا بعد أن كان السلك الدبلوماسي وعاملو وزارة الخارجية قد نفذوا إضرابا واسعا قبل نحو شهرين، وتوقف لغرض خوض مفاوضات، وكما يبدو فإنها لم تفض إلى شيء.

ويقول رئيس النقابة إن الإضراب سيشمل ٨٣٠ موظفا، وجاء أنه بعد أن تآكلت قيمة رواتبهم فإن ١٢٪ من الموظفين يعيشون دون خط الفقر، وتقول النقابة إن مطلبهم بإعادة تدريج سلم الرواتب في وزارة الخارجية قائم منذ العام ١٩٩٣، إلا إنه لم يتم التجاوب معه طيلة السنوات الماضية.

وكان الإضراب السابق قد تسبب بسلسلة من الإحراجات للحكومة الإسرائيلية، إذ لم يتم استقبال مسؤولين دوليين على درجة كبيرة من الأهمية، ومن بينهم وزير الخارجية الروسية، ولم يعمل موظفو الوزارة على تحضير زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى كل من الولايات المتحدة واليونان. ولذا فإن وزارة الخارجية تتخوف من أن تواجه إحراجات جديدة، إذ يصر موظفو الوزارة على تلبية شروطهم كي يعودوا إلى العمل.

تغطية خاصة

في ورقة محدثة صادرة عن مركز «عدالـة» القانوني

قائمة بعشرين قانوناً ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل!

(*) منذ الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في شباط ٢٠٠٩ والتي أفرزت أحد أكثر الائتلافات الحكومية يمينية في تاريخ إسرائيل، بدأ سيل عارم من التشريعات التمييزية التي طُرحت في الكنيست والتي تستهدف المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، في مجالات واسعة ومتعددة.

ونحن نشهد مشاريع قوانين جديدة تستهدف الفلسطينيين في إسرائيل وفي المناطق المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، مباشرة أو بشكل غير مباشر، بوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع، حيث أنّ الأجندة التشريعية للائتلاف الحكومي اليميني تتعزز وتُدفع من خلال الكنيست.

ومن ضمن ما تسعى إليه هذه القوانين ومشاريع القوانين: تجريد وإقصاء المواطنين العرب عن الأراضي؛ تحويل مواطنتهم من حق إلى امتياز مشروط؛ تقويض قدرة المواطنين العرب في إسرائيل وممثليهم البرلمانيين على المشاركة في الحياة السياسية في الدولة؛ تجريم النشاطات والتجليات السياسية التي تتحدى طبيعة الدولة اليهودية أو الصهيونية؛ منح المواطنين اليهود امتيازات خاصة في توزيع موارد الدولة.

وقد بُلور بعض هذه التشريعات خصيصًا لاستبدال أو للتحايل على قرارات المحكمة العليا أو للالتفاف على هذه القرارات، التي توفر الحماية لهذه الحقوق.

وعرضت ورقة صدرت الأسبوع الفائت عن مركز عدالة القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل قائمة بعشرين قانونًا مركزيًا جديدًا ومشاريع قوانين مطروحة الآن والتي تميز جميعها ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتهدد حقوقهم كمواطني الدولة، وتنتهك في بعض الحالات حقوق السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. ولا تشمل هذه الورقة جميع التشريعات التمييزية أو العنصرية المطروحة حاليًا في الكنيست، لكنها تُعدّد مشاريع قوانين تتمتع بقسط كبير من الفرص لنجاح تشريعها وتحولها إلى قوانين تحمل ضررًا جسيمًا لحقوق الفلسطينيين، في حال تشريعها.

وتترافق هذه القوانين ومشاريع القوانين التمييزية بسلسلة من لوائح الاتهام الجنائية التي يقدمها المدعي العام وبوسائل تحريضية وعقابية يقودها الكنيست الإسرائيلي في إطار ملاحقة أعضاء الكنيست العرب.

حقوق الأرض والتخطيط

١. قانون مديرية أراضي إسرائيل (٢٠٠٩)

شرعت الكنيست هذا القانون في ٣ آب ٢٠٠٩، وهو يؤسّس لخصخصة واسعة للأراضي. معظم هذه الأراضي بملكية اللاجئين الفلسطينيين ومهجّري الداخل (التي تديرها الدولة تحت تعريف «أملاك الغائبين»)، فيما تتبع ملكية بعضها إلى قرى عربية هُدمت وهُجرت، وأراض صودرت من المواطنين الفلسطينيين، ويمكن بيع هذه الأراضي وفقًا للقانون كما يُمكن استثناؤها من أية مطالب مستقبلية باستردادها. كما يسمح القانون بتبادل الأراضي بين الدولة وبين الصندوق القومي اليهودي («كيرن كييمت»)، وهي أرض مخصّصة حصريًا للشعب اليهودي. ويمنح القانون وزنًا حاسمًا لممثّلي الصندوق القومي اليهودي (٦ من أصل ١٣) في مجلس سلطة الأراضي الجديد، والذي سيستبدل مديرية أراضي إسرائيل، التي تدير ٩٣٪ من أراضي دولة إسرائيل.

٢ ٢٠١٠) لنظام الأرض (حيازة لأغراض عامّة– ١٩٤٣)

هذا القانون الذي يعود إلى عهد الانتداب يخوّل وزير المالية مصادرة أرض لـ«أغراض عامّة». وقد استخدمت الدولة هذا القانون بشكل واسع لغرض مصادرة أرض فلسطينية، بالتناغم مع قوانين أخرى مثل قانون شراء الأراضي (١٩٥٣) وقانون أملاك الغائبين (١٩٥٠). ويقوم التعديل الجديد الذي سُنّ في ١٠ شباط ٢٠١٠، بالتصديق على ملكية الدولة للأراضي المصادرة، حتى لو لم تخدم الغرض الأصليّ الذي صودرت لأجله. وهو يخوّل الدولة عدم استخدام الأراضي للغرض الأصلي الذي صُودرت لأجله لمدة ١٧ عامًا، ويحرم مالكي الأراضي من الحق في المطالبة بالأرض المصادرة منهم والتي لم تُستخدم لغرض مصادرتها الأصلي. ويوسع التعديل من صلاحية وزير المالية في مصادرة الأراضي «لأغراض عامة»، والتي تشمل وفق القانون تأسيس أو تطوير بلدات، ويسمح للوزير بإعلان أغراض جديدة (للمصادرة). ويهدف القانون الجديد إلى منع المواطنين العرب من تقديم دعاوى قضائية لاستعادة الأراضي المصادرة: فقد مرت أكثر من ٢٥ سنة منذ مصادرة غالبية الأراضي الفلسطينية، وقد تم تحويل مساحات كبيرة منها إلى أطراف ثالثة، بما فيها مؤسسات صهيونية، مثل «كيرن كييمت».

٣. تعديل (٢٠١٠) على قانون سلطة تطوير النقب (١٩٩١): استيطانات فردية

تستخدم الدولة «الاستيطانات الفردية» كأداة لنقل مئات الدونمات وأحيانا الآلاف من الأراضي إلى عائلات يهودية خاصة لاستخداماتها الحصرية، وتُبقي هذه الأراضي خارج متناول المواطنين العرب في النقب. وثمة قرابة الستين مستوطنة عائلية فردية في النقب، تمتدّ على ما مساحته ٦١ ألف دونم، وبعضها يقام أحيانًا من دون تصاريح وخلافًا لقوانين التخطيط. ويعترف التعديل الموضوع في تموز ٢٠١٠ بجميع هذه الاستيطانات العائلية الفردية في النقب ويمنح سلطة تطوير النقب الحق في التوصية أمام مديرية أراضي إسرائيل بتخصيص أراض لاستيطانات عائلية فردية. وقد سبق هذا التعديل قرار صادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية في حزيران ٢٠١٠ بالسماح بالاعتراف باستيطانات عائلية فردية في النقب تمتد على طول «مسار النبيذ». وفي الوقت الذي يوفر فيه التعديل مكانة رسمية للاستيطانات العائلية الفردية التي تتمتع بجميع الخدمات الأساسية، فإنّ القرى العربية البدوية غير المعترف بها في النقب لا تحظى بأية مكانة رسمية مما يضطر سكانها البالغ عددهم ٨٠ ألف نسمة وجميعهم من مواطني إسرائيل، إلى العيش من دون معظم الخدمات الأساسية. وفي قرارها المذكور، لم تتطرق المحكمة إلى ادعاء الملتمسين المتعلق بتوزيعة الأراضي غير العادلة وبالتمييز اللاحق بالقرى غير المعترف بها.

٤. قانون «لجان القبول»

يقوم هذا التشريع الجديد ببلورة عمل «لجان القبول» قانونيًا، وهي جهات تقوم باختيار المرشحين للسكن في وحدات سكنية أو شراء قطع أراض في «البلدات التعاونية» وفي أحياء أهلية في بلدات زراعية في إسرائيل، والمقامة على «أراضي دولة». وتشمل اللجان «ممثلا عن الوكالة اليهودية أو الكونغرس الصهيوني العالمي»، وهي أجسام شبه حكومية، وتُستخدم في هدف من أهدافها لغربلة المتقدمين العرب، إلى جانب مجموعات أخرى مهمشة. وتنشط لجان القبول حاليًا في ٦٩٥ بلدة زراعية وتعاونية، تشكل سوية ما مجموعه ٥ر٦٨٪ من جميع البلدات في إسرائيل وقرابة ٨٥٪ من مجمل قراها. ووفقًا للقانون الجديد، ستقوم لجان القبول بالنظر في الطلبات المقدمة إليها وفق مدى ملاءمة هذه الطلبات «للحياة الاجتماعية في الجماعة المشتركة» وملاءمتها «للنسيج الاجتماعي والثقافي» في البلدة، إضافة إلى شروط عينية أخرى تضعها الشراكات الأهلية في كل بلدة وبلدة. ويؤدي تحصين معيار «الملاءمة الاجتماعية» الاعتباطي في القانون الجديد إلى تكريس التمييز الممارس ضد مواطني إسرائيل الفلسطينيين في منالية أراضي الدولة وفي بلدات وقرى مكرسة على خلفية عرقية. وقد أسست مديرية أراضي إسرائيل معيار «الملاءمة الاجتماعية» بغية الالتفاف على قرار المحكمة العليا المفصليّ في قضية قعدان العام ٢٠٠٠، حيث قضت المحكمة بأنّ استعانة الدولة بالوكالة اليهودية من أجل إقصاء العرب عن أراضي الدولة أسّس التمييز على أسس قومية.

حقوق مدنية وسياسية

٥. مشروع قانون يبطل المواطنة بدعوى نشاطات مُعرّفة كتجسس أو إرهاب

ثمة مشروع قانون مطروح حاليًا أمام الكنيست يسعى للسماح بإبطال مواطنة شخص ما أدين بالتجسس أو مساعدة العدو في وقت الحرب أو ارتكاب نشاطات إرهابية كما هي معرفة في قانون منع تمويل الإرهاب (٢٠٠٥). في ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٠ بعث مركز «عدالة» برسالة إلى رئيس لجنة الداخلية وشؤون البيئة التابعة للكنيست مطالبًا إياه بعدم دعم مشروع القانون هذا. وادعى «عدالة» أنّ المسار الشرعيّ للتعامل مع مثل هذه الاتهامات والجنايات هو القانون الجنائي، وأنّ مشروع القانون يأتي كجزء من سلسلة قوانين ومشاريع قوانين تستهدف المواطنين العرب بحيث يسعى إلى جعل مواطنتهم مشروطة وذلك تماشيًا مع الشعار السياسي اليميني «لا مواطنة من دون ولاء». ويُعدّ إبطال المواطنة واحدًا من أكثر الوسائل العقابية تطرفًا الموضوعة تحت تصرف الدول، ويمكن أن تؤدي إلى ممارسة عقاب قاس وغير متكافئ، خصوصًا عند ممارسته ضد مجموعة معينةً من المواطنين، وهم مواطنو إسرائيل الفلسطينيون في هذه الحالة.

٦. مشروع قانون لتعديل قانون المواطنة (١٩٥٢) لفرض قسم الولاء على غير اليهود الراغبين في الحصول على الجنسية

يطالب تعديل مقترح على قانون المواطنة جميع الراغبين بالحصول على الجنسية الإسرائيلية من غير اليهود عبر مسار التجنّس، بأداء قسم الولاء لدولة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية». ومن المقترح أن يستبدل هذا القسم النص الحالي للقسم، والذي ينص على: «أنا أعلن بأنني سأكون مواطنًا مخلصًا لدولة إسرائيل». وعمليًا، فإنّ مطالبة المواطنين الجدد بأداء قسم الولاء لإسرائيل على أنها «دولة يهودية وديمقراطية» يؤدي إلى تهميش مكانة مواطني إسرائيل العرب، عن طريق اعتبار إسرائيل دولة لليهود فقط. ويستهدف مشروع القانون بشكل عيني مواطني إسرائيل الفلسطينيين، المرتبطين بعلاقات زوجية مع أشخاص – فلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة والدول العربية الأخرى– عليهم أن يؤدوا قسم الولاء بأنفسهم. وقد حظي مشروع القانون بتصديق الحكومة عليه في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٠.

٧. مشروع قانون (٢٠٠٩) لتعديل قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، وتقييد صلاحيات المحكمة العليا للبتّ في شؤون تتعلق بالمواطنة

طُرح مشروع القانون هذا في كانون الأول ٢٠٠٩، ويسعى إلى تقييد صلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية الرقابية للبت في الشؤون المتعلقة بالمواطنة. وقد أُقترح المشروع في سياق مداولات المحكمة العليا حول التماسات قُدمت ضد بنود قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر الساعة)– ٢٠٠٣، والتي تمنع فلسطينيين من المناطق المحتلة ومن «دول عدوة» أخرى كما تعرفها إسرائيل (مثل سورية، لبنان، إيران والعراق) من الدخول إلى إسرائيل لغرض لم الشمل العائلي مع مواطنين إسرائيليين، غالبيتهم الساحقة من مواطني إسرائيل العرب.

٨. مشروع قانون (٢٠٠٩) لتعديل قانون ميزانية الدولة (١٩٨٥) – «مشروع قانون النكبة»

يعتزم «مشروع قانون النكبة» منع جميع الجهات والأجسام التي تتلقى دعمًا من الدولة من القيام بنشاطات تحتوي، من ضمن ما تحتويه، على نشاطات «تُحيي يوم استقلال الدولة أو يوم تأسيس الدولة على أنه يوم حزن وحداد». ودرج الفلسطينيون على إحياء يوم استقلال إسرائيل الرسميّ على أنه الذكرى الوطنية للحداد وينظمون نشاطات تذكارية مختلفة. وقد سعى مشروع القانون في صيغته الأصلية لمنع جميع مظاهر إحياء ذكرى النكبة. واستنادًا إلى الصيغة الحالية لنص القانون، فإنّ أية جهة رسمية تتلقى الدعم من الدولة وتقوم بإحياء ذكرى النكبة في يوم استقلال إسرائيل، ستواجه بغرامة مالية تصل إلى عشرة أضعاف قيمة المبالغ التي صرفتها على إحياء النكبة. ولا ينحصر تأثير هذا المنع في المؤسسات العامة كالمدارس، بل يتعداها إلى الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى والتنظيمات السياسية، حتى لو كانت تحصل على مبلغ ضئيل كتمويل من الدولة. ويفرض مشروع القانون هذا تقييدات صارمة على حرية التعبير والتنظّم. وقد صدّق الكنيست الإسرائيلي على مشروع القانون بالقراءة الأولى في آذار ٢٠١٠.

المشاركة السياسية

٩. قانون المجالس الإقليمية (موعد الانتخابات المحلية– ١٩٩٤) تعديل خاصّ رقم ٦، ٢٠٠٩

يمنح وزير الداخلية سلطة مطلقة لإعلان إرجاء الانتخابات الأولى لمجلس إقليمي بعد تأسيسه لفترة غير محددة من الزمن. لقد نصّ القانون في السابق أن الانتخابات يجب أن تعقد في غضون أربع سنوات منذ تأسيس مجلس إقليميّ جديد. وقد مرّرت الكنيست القانون قبيل الانتخابات التي كان يجب أن تعقد لمجلس أبو بسمة الإقليمي، الذي ضمّ عشر قرى عربية بدوية في النقب (مجموع سكانها ٢٥ ألف نسمة) والتي تأسست قبل هذا التاريخ بقرابة ست سنوات. وأدى القانون إلى عدم إجراء انتخابات وعدم وجود تمثيل للسكان المحليين في جهاز الحكم المحلي الذي يدير شؤونهم. وقد عينت الحكومة الحالية مجلسًا يضم أغلبية من الأعضاء اليهود الإسرائيليين عيّنهم وزير الداخلية، ولا يزالون يشغلون مناصبهم حتى اليوم.

حقوق اقتصادية واجتماعية

١٠. قانون الفعلية الاقتصادية (تعديلات تشريعية لتطبيق الخطّة الاقتصادية ٢٠٠٩–٢٠١٠) (٢٠٠٩).

يتعلق أحد فصول هذا القانون بـ«مناطق الأفضلية القومية». وهو يمنح الحكومة اعتبارًا فضفاضًا لتصنيف مدن وقرى ومناطق كذات أفضلية قومية وتخصيص الكثير من موارد الدولة، من دون معايير، وذلك خلافًا لقرار المحكمة العليا الإسرائيلية المفصلي الصادر في العام ٢٠٠٦، الذي قضت فيه المحكمة بأنّ قرار الحكومة من العام ١٩٩٨ والذي صنّف ٥٥٣ بلدة يهودية كذات أفضلية قومية و٤ قرًى عربية صغيرة فقط بتلك الصفة، هو قرار غير دستوري.

فقرة إضافية من هذا القانون تتعلق بتوزيع «مخصّصات الأطفال»، حيث أنّ القانون الجديد يشترط توفير الدعم الاقتصادي للأطفال بتلقي التطعيمات التي توصي بها وزارة الصحة. ويضرّ هذا التشريع، أساسًا، بالأطفال العرب البدو الذين يعيشون في النقب، لأنّ غالبية الأطفال الذين لا يتلقون تطعيمات هم من هذه المجموعة، نتيجة لعدم منالية وتوفر الخدمات الصحية لهم.

١١. قانون استيعاب جنود مسرّحين (١٩٩٤) (التعديل رقم ١٢– ٢٠١٠):

استنادًا إلى هذا القانون الذي سُنّ في تموز ٢٠١٠، فإنّ أيّ طالب مسجل في جامعة أو كلية أنهى خدمته العسكرية ويسكن في منطقة معرفة على أنها «منطقة أفضلية قومية» كالنقب أو الجليل أو المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، سيُمنح «رزمة تعويضات» تشمل: الأجر الدراسي الكامل للسنة الدراسية الأكاديمية الأولى؛ سنة تحضيرية مجانية للدراسة العليا؛ وامتيازات أخرى في مجالات مختلفة مثل السكن الجامعي. وتزيد هذه الرزمة من الامتيازات الممنوحة أصلا للجنود المسرحين في إسرائيل. وعمومًا، فإنّ الفلسطينيين مواطني إسرائيل معفيّون من الخدمة العسكرية وبالتالي فإنهم مستبعدون من تلقي هذه الامتيازات الحكومية ويُميز ضدهم على أساس انتمائهم القومي. كما أنّ هناك عددًا من مشاريع القوانين التي تشترط تقديم المساعدات الاقتصادية بتأدية الخدمة العسكرية / المدنية، لا تزال مطروحة على طاولة البحث في الكنيست.

١٢. مشروع قانون تجريد أعضاء كنيست مشتبهين بمخالفات جنائية من مخصصات

يؤثر هذا القانون على أعضاء كنيست سابقين أو حاليين أعلن النائب العام كونهم مشتبهين محتملين أو متهمين في المحكمة أو مدانين بارتكاب مخالفات جنائية، لم يمثلوا في المحاكمة الجنائية الجارية ضدهم، وهم رهن التحقيق على مخالفات تصل عقوبتها إلى خمس سنوات حبس على الأقل. وقُدم مشروع القانون ردًا على عضو الكنيست السابق عزمي بشارة، الذي غادر إسرائيل في آذار ٢٠٠٧ بعد أن أعلنت الشرطة الاشتباه في تزويده حزب الله بمعلومات أثناء حرب لبنان الثانية. في التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٠ صوتت لجنة الكنيست على تصديق مشروع القانون بالقراءة الأولى وحولته إلى الهيئة العامة للكنيست.

قوانين الإجراء الجنائي: الأسرى والمعتقلون

١٣. مشروع قانون يهدد بانتهاك حقوق أساسية أخرى للمعتقلين الأمنيين

يرمي مشروع القانون هذا المقدم في العام ٢٠١٠ إلى توسيع سريان إجراءات الاعتقال الصعبة والخاصة بالمشتبهين بارتكاب مخالفات أمنية. ورغم أنّ هذا المشروع يبدو محايدًا لأول وهلة، إلا أنه سيُطبق فعليًا وبالأساس ضد الفلسطينيين من سكان غزة والفلسطينيين مواطني إسرائيل. وتسمح الإجراءات الخاصة لسلطات تطبيق القانون بتأجيل عرض المشتبه الأمني أمام القاضي إلى ٩٦ ساعة بعد اعتقاله (بدلا من ٤٨ ساعة بخصوص المعتقلين الآخرين). كما تسمح المحكمة بتوسيع اعتقال المشتبه الأمنيّ حتى ٢٠ يومًا في كل مرة (بدلا من ١٥ يومًا) وبإجراء مداولات تتعلق بتمديد اعتقاله من دون مثوله في المداولة. وبما يخص هذه النقطة، فإنّ مشروع القانون يسعى إلى الالتفاف على قرار المحكمة العليا الصادر في شباط ٢٠١٠ والذي أعلن عن عدم قانونية البند رقم ٥ من قانون الإجراءات الجنائية (٢٠٠٦)، الذي نصّ على أنّه يمكن إجراء مداولة بتمديد اعتقال المشتبهين أمنيًا قبل محاكمتهم في غيابهم. ويجرد هذا القانون عددًا من الإجراءات الوقائية الهامة المضمونة للمعتقل، وبالتالي تعريضهم لخطورة أكبر لتعذيبهم وإساءة معاملتهم.

١٤. مشروع قانون يوسع إجراءات منع المحامين من التقاء أسرى أمنيين محكومين

سيسمح مشروع القانون هذا لمصلحة السجون الإسرائيلية بمنع المحامين من التقاء الأسرى الأمنيين المحكومين لسبعة أيام (القانون يسمح اليوم بمنع التقائهم لـ٢٤ ساعة)، مع إمكانية تمديد هذه الفترة حتى ٩٠ يومًا (القانون يسمح اليوم بتمديدها حتى ٥ أيام)، وذلك بدعم من المدعي العام للدولة. ووفقا لمشروع القانون، يمكن للمحكمة المركزية أن تمدد هذا المنع حتى ستة أشهر، بدلا من ٢١ يومًا كما هي الحال في القانون الحاليّ.

١٥. «قوانين شاليت»

ثمة عدة مشاريع قوانين مطروحة اليوم أمام لجنة الكنيست، تسعى كلها إلى فرض المزيد من التقييدات المتشددة على الأسرى الأمنيين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وقد مرّت جميع هذه المشاريع التصويت الأولي في الهيئة العامة للكنيست وهي تتمتع بدعم واسع وقوي بين أعضاء الكنيست. وتتمثل الغاية من وراء هذه التقييدات الجديدة المفروضة على الأسرى الفلسطينيين في ممارسة الضغط على حركة «حماس» لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير غلعاد شاليت. وتُعتبر هذه غاية سياسية لاغية لا يمكن الاستعانة بها لتبرير انتهاك حقوق الأسرى الأساسية. وفي حال تصديق الكنيست على مشاريع القوانين المذكورة فإنّ الأسرى الفلسطينيين سيكونون معرضين ومكشوفين أمام استخدامهم كرهائن أو ورقة تفاوض في المفاوضات الجارية على تبادل الأسرى.

– مشروع قانون منع الزيارات– ٢٠٠٩ يسعى إلى فرض حظر تامّ على الأسرى الذين ينتمون إلى تنظيمات مُعرّفة على أنها تنظيمات إرهابية، من التمتع بزيارات في السجن.

– مشروع قانون تقييد الزيارات للأسرى الأمنيين– ٢٠١٠ ينصّ على أنّ أيّ أسير ينتمي إلى إحدى التنظيمات المعرفة على أنها تنظيمات إرهابية تحتجز رهائن إسرائيليين، يجب أن يُمنع من تلقي الزيارات في السجن ومن حقه الالتقاء مع مُحام.

– مشروع قانون إطلاق سراح الأشخاص المخطوفين والأسرى– ٢٠٠٩ في حال صُنف تنظيم معين على أنه تنظيم إرهابي يحتجز رهائن إسرائيليين ويطالب بإطلاق سراح أسير عينيّ يقبع في السجون الإسرائيلية، يجب عندها وضع هذا الأسير في «عزل تام ويجب منعه من التواصل مع أيّ إنسان آخر».

– مشروع قانون سجن أسرى مطلوبين– ٢٠٠٩ ينص على أنّ أيّ أسير يجري اشتراط إطلاق سراحه بإطلاق سراح إسرائيلي محتجز لدى تنظيم مُعرف على أنه تنظيم إرهابيّ، يجب أن يُحرم من أيّ حق يُقيّد لأسباب أمنية، كما يجري اعتقاله في العزل لأجل غير مسمى ويُمنع إطلاق سراحه المبكر أو المشروط. وعند تمضية هؤلاء الأسرى محكومياتهم الكاملة، يجب عندها الإعلان عنهم كمعتقلين واستمرار احتجازهم.

حرية التنظّم

تسعى هذه السلسلة من مشاريع القوانين إلى تقليص حرية التنظّم والتعبير الخاصة بالجمعيات الأهلية غير الحكومية في إسرائيل. ويأتي هذا الوابل من مشاريع القوانين، بالأساس، كردٍّ على الادعاءات التي تقول إنّ عمل هذه المؤسسات الشرعي من أجل حماية حقوق الفلسطينيين يشكّل حملة متعمدة «لنزع الشرعية» عن إسرائيل في أعقاب نشر تقرير غولدستون في أيلول ٢٠٠٩. مشروع القانون الرابع الوارد هنا يستهدف بشكل عينيّ المؤسسات العربية في إسرائيل وفق مبدأ يشابه ذلك يسيّر مشروع قانون الولاء المذكور فيما تقدم.

١٦. مشروع قانون متطلبات الكشف عن متلقي الدعم من جهات سياسية أجنبية (٢٠١٠) – «مشروع قانون تمويل الجمعيات»

تمتعت الصيغة الأولى من مشروع القانون هذا بدعم الحكومة وقد مرّ بالقراءة التمهيدية في الكنيست في شباط ٢٠١٠. وقد شكل مشروع القانون تهديدًا لعمل ووجود تنظيمات حقوق الإنسان عبر تعريفها على أنها «جهات سياسية»؛ إجبار ممثلي المؤسسات الأهلية على الإعلان عن تلقي التمويل من الحكومات الأجنبية في كل ظهور جماهيري؛ إلغاء مكانة المؤسسات الضريبية كمؤسسات خيرية؛ وطلب تسجيل أرقام هويات الأعضاء وعناوينهم. ومنذ ذلك الحين، جرى تعديل مشروع القانون مرتين وتم إلغاء بعض التقييدات الخطرة منه. مع ذلك، تفرض الصيغ الأخيرة من مشروع القانون متطلبات عدوانية في تقديم التقارير حول دعم الحكومات الأجنبية، بما في ذلك تفاصيل هدف المنحة، المبلغ، هوية المتبرع وتفاصيل جميع التعهدات المبرمة بين المتبرع وصاحب المنحة. ويجب على هذه التفاصيل أن تُنشر على الملأ أيضًا في موقع الجمعية الشبكي ووزارة القضاء ومسجل الجمعيات. وفي حين أنّ الغاية المعلنة من مشروع القانون هي زيادة الشفافية، إلا إنه مشروع قانون زائد وغير لازم كون جميع المؤسسات غير الربحية في إسرائيل مجبرة بتقديم قائمة بهوية المتبرعين لها، بما في ذلك الحكومات الأجنبية، في مواقعها الشبكية وتقاريرها السنوية المقدمة إلى الحكومة.

فالهدف من وراء هذا المشروع هو إعاقة عمل الجمعيات الأهلية والإضرار بقابليتها المالية، حيث أنّ هذه التقييدات قد تقلل بشكل كبير من دعم الحكومات الأجنبية. كما أنه يستهدف جمعيات حقوق الإنسان، والمجموعات التي تتلقى الدعم من الحكومات الأجنبية في إسرائيل. وهكذا، لن يلحق مجموعات اليمين والمستوطنات أي أذى كونها تُمول بدعم خاص. وهكذا، فإنّ مشروع القانون يحمل تمييزًا جوهريًا ملازمًا. كما أنّ الجمعيات الفلسطينية والجمعيات التي تدعم الحقوق الفلسطينية هي الأكثر عرضة للخطر، كونها تفتقر عمومًا للتمويل الآتي من المصادر الحكومية الإسرائيلية وهي تتمتع بمنالية محدودة للتمويل المحلي. وقد مرّ مشروع القانون بالقراءة الأولى في الكنيست في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٠.

١٧. قانون المؤسسات (الجمعيات) (تعديل– استثناءات لتسجيل ونشاط مؤسسة) (٢٠١٠) – «مشروع قانون الشمولية القضائية»

قُدم مشروع القانون هذا في شباط ٢٠١٠ وهو يسعى ليخرج عن القانون المؤسسات التي توفر المعلومات للأجانب و/ أو أنها ضالعة في دعوى قضائية في خارج البلاد ضد مسؤولين رفيعين في الحكومة الإسرائيلية أو ضباط في الجيش متهمين بارتكاب جرائم حرب. وقد يمنع مشروع القانون تسجيل أية جمعية إذا «توفرت الأرضية المعقولة للاستنتاج بأنّ المؤسسة توفر معلومات لجهات أجنبية أو أنها ضالعة في إجراءات قضائية خارج البلاد ضد مسؤولين حكوميين رفيعين أو ضباط في الجيش الإسرائيلي، بتهم ارتكاب جرائم حرب». ويمكن إغلاق جمعية قائمة وفق صلاحيات القانون المقترح في أعقاب الضلوع في النشاطات المذكورة. ويشير نصّ مشروع القانون مباشرة إلى تقرير غولدستون كي يبرر بنوده وشروطه. وهو يشكّل هجمة خطيرة على تنظيمات حقوق الإنسان وعلى أيّ شخص يعارض جرائم الحرب. ولم يتم التصديق على مشروع القانون الخاص حتى الآن من طرف الحكومة.

١٨. مشروع قانون حظر ممارسة المقاطعة (٢٠١٠) – «حظر حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»

قُدم مشروع القانون في حزيران ٢٠١٠ وهو يسعى لأن يُخرج عن القانون أيّ نشاط داعم لأي شكل من أشكال المقاطعة ضد مؤسسات أو أفراد أو منتوجات إسرائيلية. وفي صيغته الأصلية، استهدف مشروع القانون إسرائيليين والسلطة الفلسطينية وفلسطينيين وحكومات أجنبية وأفرادًا، وتوخى فرض غرامات باهظة وعقوبات اقتصادية ومنع دخول (إسرائيل) لمؤيدي نشاطات المقاطعة. ومع ذلك، وبعد أن مرّ مشروع القانون بالقراءة التمهيدية في الكنيست في ١٤ تموز ٢٠١٠، ألغي مطلب حظر ومنع المواطنين الأجانب والجهات السياسية الأجنبية، فيما أُبقي فقط على حظر وتغريم المواطنين الإسرائيليين والمقيمين فيها. واستنادًا إلى مشروع القانون، فإنّه يمكن لأيّ «طرف متضرّر» أن يقاضي أية مؤسسة أو شخص بادر إلى مقاطعته، حتى مبلغ تصل قيمته إلى ٣٠ ألف شيكل، من دون الحاجة لتوفير أدلة على الضرر الحاصل. وفي حال تمرير هذا المشروع، فإنه سيُجرّم النشاطات التي تقوم بها الكثير من الجمعيات في إسرائيل وسيلحق ضررًا كبيرًا بقدرتها على العمل كمدافعة عن حقوق الإنسان.

١٩. مشروع قانون حماية قيم دولة إسرائيل (تعديل تشريعي) (٢٠٠٩) – «مشروع قانون دولة يهودية وديمقراطية»

يمكن لمشروع القانون الخاص هذا أن يخوّل مسجل الجمعيات ومسجل الأحزاب صلاحية إغلاق جمعيات أو أحزاب إذا كانت أهدافها أو نشاطاتها مناهضة للدولة بكونها «دولة يهودية وديمقراطية». طُرح مشروع القانون في العام ٢٠٠٩ وهو يناقض الحق في حرية التنظم وحرية التعبير الخاصتين بجميع المؤسسات العربية في البلاد والتي تسعى عبر وسائل ديمقراطية لتحدي التمييز وتحسين المكانة السياسية والقانونية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل، ولدعم وتعزيز مبدأ كون إسرائيل دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها. فهذا المشروع يطلب منهم التعبير عن ولائهم للدولة اليهودية وبالتالي يسعى لتقليص حقوق الأقلية العربية. ويشابه مشروع القانون البند رقم ٧أ من قانون أساس: الكنيست– ١٩٥٨ الذي يطالب كل قائمة عربية سياسية بعدم إنكار وجود إسرائيل كـ«دولة يهودية وديمقراطية»، وهو شرط غير ديمقراطي جرى استغلاله في كل انتخابات لمحاولة شطب مشاركة الأحزاب العربية السياسية في الانتخابات. وقد أقرت اللجنة الوزارية للتشريع في مطلع تشرين الثاني ٢٠١٠ بوجوب تعديل النصّ بالتنسيق مع وزير القضاء وإعادة طرحه ثانية بعد ٣٠ يومًا.

المناطق الفلسطينية المحتلة

٢٠. التعديل رقم ٨ (٢٠٠٧) على قانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة القانونية– ١٩٥٢)

يسعى مشروع القانون هذا لإعفاء الدولة من مسؤوليتها أمام الإصابات أو الأضرار التي تلحق بالفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة. ومع أنّ مشروع القانون اقترح قبل بدء ولاية الحكومة الحالية، إلا إنها تبنته وهي تدفعه الآن بشكل فعال. وسيسري القانون المقترح بشكل تراجعيّ على الإصابات وعلى الأضرار في الممتلكات التي تكبدها الفلسطينيون منذ العام ٢٠٠٠ ولاحقًا. ويشترط مشروع القانون أنه حتى ضحايا عمليات قوات الأمن الإسرائيلية المحظورة والتي تمت في خارج سياق أية عملية أثناء الحرب، سيظلون من دون عون قضائيّ متمثل في تعويضات مادية.

النقب: ازاحة البيوت العربية من طريق التهويد.

متابعـــات

إعداد: بلال ضاهـر

إقرار إقامة معسكر اعتقال كبير والبدء ببناء «جدار أمني» عند الحدود مع مصر «لكبح موجة تسلل الأفارقة إلى إسرائيل»!

صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها الأسبوعي الذي عقد يوم الأحد من الأسبوع الماضي، على إقامة معسكر اعتقال كبير يتسع لاحتجاز عشرة آلاف مهاجر إفريقي من الذين يتسللون إلى إسرائيل عبر حدودها مع مصر. ويقضي قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة معسكر الاعتقال في منطقة النقب في جنوب إسرائيل وتزويد المحتجزين الأفارقة فيه باحتياجات أساسية مثل أماكن للنوم وطعام وشراب وخدمات صحية. وفي موازاة ذلك بدأ الجيش الإسرائيلي، قبل أسبوعين، في بناء جدار أمني عند الحدود الإسرائيلية– المصرية التي يتسلل المهاجرون إلى إسرائيل عبرها.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في بداية اجتماع حكومته الذي تمت فيه المصادقة على إقامة معسكر الاعتقال: «إننا ملزمون بوقف موجة المتسللين». لكنه أشار إلى «أننا لن نوقف لاجئي الحرب، لكن علينا وقف دخول جموع المتسللين بسبب الانعكاسات الصعبة جدا لذلك على المجتمع الإسرائيلي». ويقضي القرار الإسرائيلي بأنه سيكون بإمكان المهاجرين الأفارقة تقديم طلبات لجوء في إسرائيل، خلال فترة أقصاها عام واحد منذ دخولهم إلى إسرائيل. وأعلن نتنياهو أنه سيتم فرض غرامات على مشغلي المهاجرين الأفارقة. وحول منشأة الاعتقال قال نتنياهو إن «علينا توفير رد إنساني يتمثل بالنوم والطعام والخدمات الطبية إلى حين إخراج المتسللين من البلاد».

وكان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحاق أهرونوفيتش، قد بعث برسالة إلى سكرتير الحكومة، تسفي هاوزر، عبر فيها عن معارضته لأن تكون سلطة السجون مسؤولة عن إدارة معسكر الاعتقال وطالب بتكليف مصلحة تسجيل السكان والهجرة بالمسؤولية عن إدارة المعسكر. وقررت الحكومة الإسرائيلية تشكيل لجنة للبحث في شكل معسكر الاعتقال، على أن تنهي عملها خلال ٦٠ يوما وأن يتم البدء في إقامة المعسكر خلال ستة شهور. وقد عارض قرار الحكومة الوزيران أفيشاي برافرمان من حزب العمل وبيني بيغن من حزب الليكود.

وعبرت منظمات حقوق إنسان ورؤساء سلطات محلية في إسرائيل عن معارضتها واحتجاجها على إقامة معسكر الاعتقال. وتوجهت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ومركز مساعدة العمال الأجانب إلى نتنياهو وشددتا على أن إسرائيل تواصل خرق تعهداتها تجاه طالبي اللجوء. وجاء في رسالة المنظمتين الحقوقيتين أن «حكومة إسرائيل تواصل تجاهل واجباتها الأخلاقية والقانونية سواء تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء أو تجاه الأطفال، رغم كونهم من المجموعات التي تحظى بالحماية البالغة وفقا للقانون الدولي والقانون الإسرائيلي».

ووفقا لمعطيات السلطات الإسرائيلية فإنه تسلل إلى إسرائيل، خلال السنوات الخمس الماضية وحتى نهاية تشرين الثاني الماضي، ٣٦٥٦٦ مهاجرا إفريقيا. وتشير التقديرات إلى أنه دخل إلى إسرائيل خلال العام الحالي قرابة ١٢ الف مهاجر إفريقي. وقال ديوان نتنياهو إنه توجد منشآت كهذه في دول غربية بينها أستراليا وهولندا وإيطاليا، وإن غايتها هي المس بالمحفز الاقتصادي الكامن في الهجرة إلى إسرائيل.

٣٠٠ ألف مهاجر ينتظرون في سيناء

يستدل من المعطيات التي تنشرها إسرائيل أن التخوف الأساس هو ليس من المهاجرين الذين تسللوا إلى إسرائيل وإنما من المهاجرين الأفارقة الموجودين في شبه جزيرة سيناء ومن أولئك الموجودين في القاهرة ويتوقع أن وجهتهم هي إسرائيل.

وقال رئيس مركز الأبحاث الجيو – إستراتيجية ورئيس معهد الأبحاث التابع لكلية الأمن القومي في جامعة حيفا، البروفسور أرنون سوفير، المعروف بمواقفه الصهيونية المتشددة، إن «هناك قرابة ٣٠٠ ألف مهاجر [إفريقي] يتواجدون في منطقة سيناء. وفي القاهرة توجد حركة لمليون إفريقي يريدون الوصول إلى أوروبا. لكن بسبب تشديد الشروط فإنهم يفكرون باتجاهات أخرى وبالأساس بإسرائيل. وبموجب التقديرات فإن حجم النزوح من مناطق السودان وأريتريا وأثيوبيا يتراوح ما بين مليون وثلاثة ملايين مهاجر» (موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني – ٢٥,١١,٢٠١٠).

ويتضح من المعطيات الإسرائيلية أن غالبية المهاجرين الأفارقة التي وصلوا إليها لم يأتوا من مناطق منكوبة بالحروب وإنما هم مهاجرون للعمل، إذ إن ١٥ بالمئة فقط من المتسللين جاؤوا من السودان هربا من الحرب الأهلية هناك. واعترفت السلطات الإسرائيلية ببضع مئات من هؤلاء المهاجرين على أنهم لاجئون ومنحتهم مكانة تتلاءم مع هذا التعريف.

ويتولى الجيش الإسرائيلي مسؤولية الاعتناء بالمهاجرين فور تسللهم إلى إسرائيل والقبض عليهم. وبعد ذلك يتم تسليمهم إلى مصلحة السجون ويتم الزج بهم في السجون. لكن بسبب دخول أكثر من ألف مهاجر إلى إسرائيل كل شهر، فإن مصلحة السجون تفرج عن المهاجرين، خصوصا على ضوء الاعتراف الإسرائيلي بأنه لا يمكن إعادة المهاجرين إلى مواطنهم. وهكذا فإن المهاجرين يتوجهون إلى المدن الإسرائيلية. ففي إيلات، أصبح المهاجرون الأفارقة يشكلون ١٥ بالمئة من عدد سكان المدينة. كذلك هناك آلاف المهاجرين المتواجدين في تل أبيب ويبحثون عن العمل فيها.

ويذكر في هذا السياق أن الإسرائيليين، بشكل عام، يخلطون بين المهاجرين الأفارقة وبين العمال الأجانب، الذين تم إحضارهم إلى إسرائيل بشكل قانوني. لكن هذا لم يمنع الكثير من الحاخامات من إصدار فتاوى تطالب الإسرائيليين، في جنوب تل أبيب ومدينة بني براك، بعدم تأجير بيوتهم للمهاجرين والعمال الأجانب.

من جانبه قال نائب محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، البروفسور تسفي أكشطاين، ليديعوت أحرونوت إن «مشكلة مهاجري العمل تؤدي إلى بروز ظاهرتين مركزيتين: خفض متوسط الرواتب بشكل كبير وزيادة عدد الفقراء في إسرائيل. واليوم هناك ١٤ بالمئة من الذين يعملون بوظيفة كاملة ويتقاضون راتبا أقل من الحد الأدنى للأجور».

وأضاف أن «مهاجري العمل يعملون ساعات كثيرة، وبعضهم يعمل ١٠ – ١٢ ساعة في اليوم. ولا يُلزم أحد بأن يدفع لهم الحد الأدنى من الأجور ولا يحصلون على مخصصات ضمان الدخل، وهكذا فإنه في الواقع يؤدي تشغيلهم إلى خفض الراتب في سوق العمل. وكان معظم العاملين في المطاعم والفنادق حتى فترة قصيرة مضت من الإسرائيليين. لكن وجود العمال الأفارقة الذين يوافقون على حد أدنى من الرواتب غيّر الصورة. وهذا أمر بسيط: أنت تستورد فقراء، ويصبح لديك فقراء أكثر».

العرب هم الأكثر تضررا

وأشار أكشطاين إلى أن «الوضع القانوني الرسمي للمهاجرين أفضل من وضع العمال الأجانب غير القانونيين. والمتسللون من إفريقيا موجودون في مكانة مفضلة، لأن السلطات قررت ألا تعتني بهم. وهم في مكانة الحاصلين على تصريح للتواجد في إسرائيل، ولذلك فإنه مسموح لشركات القوى العاملة تشغيلهم. وربما هذا ليس موثقا بتصريح مكتوب، لكن توجد مصادقة. ويتم تشغيل جميعهم تقريبا في الفنادق والمطاعم. وخلال سنتين فإنهم حلوا مكان جميع العمال الإسرائيليين هناك».

ورأى أكشطاين أن «المتضررين الأساسيين من هذه الظاهرة هم عرب إسرائيل ومجموعات سكانية مثل المهاجرين الأثيوبيين. وفي تقديري أن هذا الواقع سيزيد الفقر في إسرائيل. ولا شك في أن تشغيلهم يمكن من تزويد خدمات أرخص للسكان، فأنت تصل إلى فندق وتحصل على خدمات تكون تكلفتها متدنية أكثر. وهذا يعني أننا تحولنا إلى مشغلين لعمال أكثر فقرا».

وقالت الباحثة في المعهد الجيو – إستراتيجي في جامعة حيفا، الدكتورة عوفرا كلينغر، إن «التطورات في وسائل الإعلام صعدت الدافع لاستغلال الفرصة وساعدت مهاجري العمل على الحفاظ على اتصال مع عائلاتهم في أوطانهم. وثمة ظاهرة مثيرة وهي إقامة شبكات اجتماعية [في شبكة الانترنت] في الدول المستوعبة والأوطان التي ترسخ ظاهرة الهجرة. والمهاجرون يزودون أقربائهم بمعلومات حول إمكانيات الهجرة والمساعدة في إيجاد عمل وسكن وما إلى ذلك. وفي هذا الواقع يستفيد أصحاب المصالح المختلفة، مثل المهربين عند الحدود وشركات القوى العاملة ومزيفي جوازات السفر وتأشيرات الدخول وغيرهم».

مهاجرون من إفريقيا نجحوا في التسلل إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية.

ووفقا لمعطيات وزارة الأمن الداخلي فإن تكلفة ظاهرة التسلل تصل إلى ١٠٠ مليون شيكل في السنة. ويتوقع أن يرتفع هذا المبلغ مع ازدياد عدد المهاجرين الذين يصلون إلى إسرائيل. ويرافق ذلك ظواهر اجتماعية استدعت السلطات إلى التعامل معها. وعلى أثر تصاعد حالات العنف بين المهاجرين، شكلت وزارة الأمن الداخلي مؤخرا وحدة خاصة من الشرطة للتعامل مع المهاجرين في تل أبيب، وتشمل عشرات الشرطيين. وقالت مصادر في وزارة الأمن الداخلي ليديعوت أحرونوت، إنه «باستثناء الجانب الاقتصادي، فإن الكثيرين من المهاجرين، الذين يصلون من دول إسلامية، قد يشكلون خطرا أمنيا».

وأشار أكشطاين إلى أن «أولاد المهاجرين يذهبون إلى المدارس. والسلطات تساعدهم. وهم يحصلون على خدمات بلدية. ولا أحد يمنعهم من الحصول على خدمات طبية. فهم يستحقون الحصول على مساعدة طبية أساسية. وأولئك الذين يشغلونهم، شركات القوى العاملة، يدفعون عنهم لمؤسسة التأمين الوطني. فإذن هم يحصلون على حقوق في حال تعرضوا إلى الإصابة. ومن هذا الجانب فإنهم يصبحون جزءا من دولة إسرائيل ويتمتعون بتمويل دافع الضرائب».

ورغم أن إسرائيل بدأت ببناء الجدار الحدودي، بتكلفة ١٫٣ مليار شيكل، إلا إن أكشطاين يؤكد على أنه «يستحيل منع هذه المجموعات السكانية من الوصول إلى هنا. بعضهم يصل إلى هنا كسائحين. وهم سوف يجدون حلولا أخرى للتسلل من خلالها. والجدار لن يمنع ذلك، إذ توجد مجموعات سكانية فقيرة تريد الوصول إلى الدول الغنية، وهذا أمر في غاية البساطة خصوصا وأن هناك جهات في الدول الغنية المعنية بتشغيلهم».

ويؤكد على ذلك البروفسور سوفير بالقول إن «الجدار وحده لا يساوي شيئا، لكن إذا تم تنفيذ عمليات أخرى فإن هذا سينجح». وقال أكشطاين إنه «يجب تبني ما هو موجود في دول OECD [منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية] وهو منع المهاجرين من إمكانية الحصول على أماكن العمل. وهذا يعني أن تمول مكوثهم وتمنحهم الطعام وتهتم بسكنهم، إلى حين تنجح في إعادتهم إلى أوطانهم، لكن يجب ألا تمنحهم إمكانية الدخول إلى سوق العمل».

من التحرّش الجنسي إلى التستر على سياسيين فاسدين

فضائح لا تنتهي ترافق عملية تعيين قائد عام جديد للشرطة الإسرائيلية!

لا يمرّ تعيين موظف كبير في إسرائيل بسهولة، أو الأصح القول بدون فضيحة. وينطوي تعيين كهذا على صراع قوى، أشبه ما يكون بصراع بين أعداء لدودين، لدى الحديث عن تعيين مسؤول على جهاز أمني. وقد حدث هذا قبل تعيين رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، يوءاف غالانت، قبل شهور معدودة. عندها، ظهرت قضية «وثيقة غالانت» التي ما زال من غير المعروف من الذي بادر إلى نشرها، وبالأساس من الذي زورها. وتضمنت الوثيقة تفاصيل من شأنها تشويه سمعة رئيس أركان الجيش الحالي، غابي أشكنازي، الذي عارض تعيين غالانت خلفا له.

لكن تعيين قائد عام جديد للشرطة رافقته فضيحة، بل فضائح، فاقت قضية تعيين رئيس أركان الجيش بكثير. فقد كان أمام وزير الأمن الداخلي، إسحاق أهرونوفيتش، عدد من المرشحين، وجميعهم من ضباط الشرطة الكبار، وعليه اختيار أحدهم للمنصب. وتقلصت في الأسابيع الماضية القائمة ليبقى فيها ثلاثة مرشحين، هم شاحر أيالون ويوحنان دانينو وأوري بار – ليف. وبعد ذلك بدأت تتكشف الفضائح الواحدة بعد الأخرى لتطال اثنين من المرشحين. وقد اضطرت هذه الفضائح أهرونوفيتش إلى إرجاء الإعلان عن المرشح الذي سيفوز بمنصب القائد العام للشرطة، الذي كان متوقعا يوم الخميس الماضي، على ضوء تحقيقات تجريها دائرة التحقيق مع أفراد الشرطة التابعة لوزارة العدل (ماحاش).

وتم الكشف عن الفضيحة الأولى، قبل ثلاثة أسابيع تقريبا، وهي تتعلق بالضابط أوري بار – ليف. عندها تقدمت الدكتورة أورلي إينيس بشكوى مفادها أن بار – ليف تحرش بها جنسيا مستخدما القوة. وإينيس، الخبيرة في علم الاجتماع، هي المبادرة لمشروع «مدينة بلا عنف» الذي تمت تجربته في مدينة تل أبيب ولقي نجاحا كبيرا. وثارت الشكوك في حينها، حسبما أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية، بوجود دوافع شخصية لدى إينيس لتقديم شكوى ضد بار – ليف وإبعاده عن دائرة المرشحين لمنصب القائد العام، وهذه الدوافع تتمثل بوجود علاقة غرامية بينها وبين ضابط الشرطة إيلان فرانكو، المرشح هو الآخر للمنصب الرفيع.

وقرر المحققون في «ماحاش» إخضاع إينيس وبار – ليف إلى جهاز كشف الكذب (بوليغراف). وتبين أن إينيس تقول الحقيقة، بينما بار – ليف لم يقل الحقيقة لدى إجابته على بعض الأسئلة، وبينها تلك المتعلقة بالتحرش بإينيس. لكن بعد ذلك، وخلال تحقيق مطول أجراه محققو «ماحاش» مع بار – ليف، تبين أن هذا الضابط يواجه اتهاما أخطر بكثير. فقد قدمت امرأة، يشار إليها بالحرف «م»، شكوى قالت فيها إن بار – ليف، وبمساعدة صديقة مشتركة لهما، خدراها وأنه اغتصبها وهي غائبة عن الوعي في غرفة في فندق. ونفى بار – ليف هذه التهمة ضده، لكنه في الوقت نفسه أعلن عن تنحيه عن المنافسة على منصب القائد العام للشرطة وطلب الخروج لإجازة من العمل.

وأعلنت «ماحاش»، يوم الخميس الماضي، أنها توصي بمحاكمة بار – ليف، وأنه تم تسليم نتائج التحقيق إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، والمدعي العام، موشيه لادور. وجاء في بيان صادر عن وزارة العدل الإسرائيلية أنه توفر ما يكفي من الأدلة لتوجيه لائحة اتهام ضد بار – ليف، واتهامه بارتكاب مخالفات تتعلق بمحاولة التحرش الجنسي بالقوة بحق إينيس. وأضاف البيان أنه فيما يتعلق بـ«م»، فإن المحققين لم يتمكنوا من جمع أدلة كافية تمكنهم من تقديم لائحة اتهام.

وتابع البيان أن توصية «ماحاش» تبلورت بعد أن تم التحقيق مع بار – ليف ثلاث مرات، خضع خلالها لفحص على جهاز «بوليغراف». وعلى أثر بيان وزارة العدل وتوصية «ماحاش» وإعلان بار – ليف عن تنحيه من المنافسة على منصب القائد العام، أبلغ المستشار القانوني للحكومة وزير الأمن الداخلي أن بإمكانه استئناف عملية تعيين القائد العام.

يشار إلى أنه في بداية «قضية بار – ليف» لم تكن هوية إينيس معروفة وكان يشار إليها بالحرف «أ». وبادرت إلى الكشف عن هويتها خلال تظاهرة جرت في تل أبيب، في ٢٥ تشرين الثاني الفائت، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء. وكانت إينيس المتحدثة المركزية في التظاهرة.

وقالت إينيس أمام المتظاهرين: «لن أختبئ، لأني لم أفعل أي شيء سيء. وقد جئت إلى هنا هذا المساء كي أقول: كفى. هذه أنا، وهذا هو اسمي، وهذا هو وجهي وأنا أتنازل عن السرية. وأنا موجودة هنا هذا المساء كي أمثل وأرفع الصوت الصامت والمتردد والخائف، في غالب الأحيان، لضحايا التحرش». وأضافت أنه «في الأسابيع الأخيرة ومنذ أن تجرأت على تقديم شكوى بات دمي مهدورا. وانشغل الكثيرون في محاولة تشويه سمعتي ومصداقيتي ونمط حياتي ونواياي. وقسم كبير مما تم نشره هو أكاذيب وتشويهات... وبودي أن أقول ما ينبغي أن يكون مفهوما من تلقاء نفسه، وتذكير كل من لم يفهم بعد بأنه عندما تقول المرأة 'لا' [للتحرش]، فإنها تقصد 'لا'».

وكانت المتظاهرات، وبينهن عضوات كنيست حاليات وسابقات وشخصيات معروفة، قد استقبلن إينيس بترحاب كبير. كذلك تم رفع لافتات في التظاهرة كتب فيها «كلنا أ» و«هذا قد يحصل لنا جميعا»... وقالت المديرة العامة لاتحاد مراكز مساعدة ضحايا العنف الجنسي، ميخال روزين، إن «إينيس اختارت التحدث في التظاهرة من أجل تمرير رسالة مفادها أن قصتها ليست قصة خاصة وإنما هي جزء من قصة التحرش في عالم العمل».

من جانبها قالت المديرة العامة لاتحاد الحركات النسائية، نوريت تسور، إن إينيس توجهت إلى الاتحاد قبل حوالي نصف عام، «وقد رافقناها وحاولنا إقناعها بتقديم شكوى. وقد خافت كثيرا من تقديم شكوى تحسبا من المس بعائلتها وبمستقبلها المهني».

التحقيقات وفساد السياسيين

في أعقاب قضية بار – ليف، بقي مرشحان قويان لمنصب القائد العام للشرطة، هما أيالون ودانينو. والأخير كان يتولى في الماضي رئاسة شعبة التحقيقات والمباحث. لكن قبل يوم واحد من الإعلان عن الفائز بالمنصب، أعلن أهرونوفيتش عن إرجاء إعلانه، وعندها تم الكشف عن قضية أخرى ذات أبعاد عامة، وحتى خطيرة. وتبين من تحقيقات أجراها مكتب مراقب الدولة، القاضي المتقاعد ميخائيل ليندنشتراوس، أن دانينو مشتبه بالتورط في منع إجراء تحقيقات داخلية تتعلق بمقتل مخبريْن للشرطة، كانا يعملان داخل تنظيمين إجراميين في مدينتي اللد والرملة. وقد تم كشف أمرهما وقتلا على أيدي أفراد في التنظيمين. وتبين أيضا أن المخبرين علما مسبقا بانكشاف أمرهما لدى التنظيم وطلبا التوقف عن العمل داخل التنظيم الإجرامي، لكن ضباطا كبارا ماطلوا في اتخاذ القرار.

ويتوقع أن يدلي ضباط كبار في الشرطة كانوا يتولون مناصب رفيعة في الشرطة لدى مقتل المخبرين، في تشرين الأول وتشرين الثاني من العام ٢٠٠٦، بإفادات أمام ليندنشتراوس حول القضية. وبين هؤلاء الضباط القائد العام الحالي للشرطة، دودي كوهين، الذي كان يتولى وقتئذ منصب قائد الشرطة في منطقة وسط إسرائيل. ويشار إلى أن ليندنشتراوس بدأ بالتحقيق في القضية في العام ٢٠٠٨، ولذلك فإنه يسود غضب في مكتب وزير الأمن الداخلي أهرونوفيتش على ما يصفونه بـ«مماطلة» مراقب الدولة.

رغم ذلك أعلن مكتب أهرونوفيتش، في نهاية الأسبوع الماضي، أنه «سننتظر تقرير المراقب». لكن في هذه الأثناء تسود تقديرات بأن أهرونوفيتش لن يتمكن من الانتظار فترة طويلة، خصوصا وأن ولاية القائد العام الحالي للشرطة شارفت على الانتهاء. وفي الوقت نفسه نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في مكتب المراقب قولها إنها تعي أهمية الوقت لكن التدقيق بأمر دانينو «يجب أن يكون جذريا ومعمقا ولا يمكن إنهاؤه في غضون أيام». كذلك رفضت المصادر انتقادات مقربين من أهرونوفيتش قالوا إن المراقب انتظر حتى الدقيقة التسعين للإعلان عن وجود إشكالية في تعيين دانينو.

وقال موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني، يوم الخميس الماضي، إنه على ما يبدو فإن المستشار القانوني للحكومة لن ينتظر حتى نهاية تدقيق المراقب وإنما سيبحث في وجهة نظر زوده المراقب بها وتتعلق بدانينو، في الأيام المقبلة، وما إذا كان احتمال تعيين دانينو قائدا عاما للشرطة لن يتم إلغاؤه في حال التوجه إلى المحكمة العليا ضد قرار التعيين.

غير أن قضية دانينو لا تقف عند هذا الحد، وإنما تتعداه إلى ما هو أخطر بكثير. فقد كتب محلل الشؤون الأمنية في صحيفة هآرتس، أمير أورن، يوم الخميس الماضي، أن دانينو كرئيس لشعبة التحقيقات في الشرطة «عُرف بالأساس كمن يساعد في إغلاق ملفات [فساد] ضد رؤساء حكومات، وهي الشهرة التي اكتسبها في قضية 'الجزيرة اليونانية' التي كان يشتبه بأن أريئيل شارون ضالع فيها. كما أن مؤيدي [رئيس الحكومة السابق إيهود] أولمرت سعوا إلى استخدام دانينو ضد ليندنشتراوس. وحدث هذا قبل سنة تقريبا من قضيتي تالانسكي [قضية «المغلفات المالية] و'ريشونتورز'، وهما قضيتان وضعتا دانينو في جانب ليندنشتراوس، وبعيدا عن جانب أولمرت. وعمليا، ثمة شبه كبير بين الضابط والمراقب، إذ وصل كلاهما إلى منصبيهما لكونهما حبيبي السياسيين، الذين أملوا بالتعاون معهما. لكنهما خيبا آمال السياسيين من خلال قيامهما بعملهما بصورة مهنية، وكل واحد بأسلوبه الخاص».

وأضاف أورن أنه في ١٥ أيار العام ٢٠٠٧ نشرت إحدى الصحف التي داومت على مهاجمة ليندشتراوس والدفاع عن أولمرت، وعلى ما يبدو أن المقصود صحيفة يديعوت أحرونوت، عنوانا جاء فيه أن «رئيس شعبة التحقيقات والمباحث، يوحنان دانينو، توجه إلى المدعي العام والقائد العام للشرطة طالبا فتح تحقيق ضد ليندنشتراوس، بشبهة تشويش مجرى تحقيقات حساسة تجريها الشرطة».

ووفقا لأورن فإن مدير عام وزارة الأمن الداخلي، حغاي بيلغ، استقال من منصبه بصورة مفاجئة في العاشر من تشرين الثاني الماضي. وأضاف الكاتب أن «بيلغ كان يمسك بيده مسدس ألعاب نارية، وضغط على الزناد وأطلق قضية بار – ليف / أورلي إينيس». وتابع أورن أنه بعد خمسة أيام من ذلك حضر أهرونوفيتش، وزير الأمن الداخلي، إلى مكتب المراقب ليندنشتراوس لإجراء محادثة حول مواضيع شتى. لكن أهرونوفيتش سأل ليندنشتراوس، بصورة عفوية، حول ما إذا كان يجري المراقب تحقيقا بشأن أحد المرشحين لقيادة الشرطة بشكل يعرقل تعيينه.

وأشار أورن إلى أن الادعاءات ضد دانينو، على المستويين المهني والشخصي، كانت معروفة لأهرونوفيتش، وخصوصا فيما يتعلق بالناحية المهنية، وخصوصا تلك المتعلقة بمقتل المخبرين في اللد والرملة، وبما يتعلق في إغلاق ملف التحقيق ضد شارون وأدائه في ملف التحقيق في قضايا أولمرت.

ورغم ذلك فإن أورن لفت إلى أن دانينو يعتبر مرشحا مفضلا بالنسبة لأهرونوفيتش.

وفي أعقاب اللقاء سافر ليندنشتراوس إلى مؤتمر لمراقبي الدول في جنوب إفريقيا. وبعد عودته إلى إسرائيل مباشرة اتصل به أهرونوفيتش.

وبعد ذلك تم نشر أخبار تفيد بأن أهرونوفيتش وليندنشتراوس والمستشار القانوني للحكومة اتفقوا على أن يختار وزير الأمن الداخلي لمنصب القائد العام للشرطة واحدًا من المرشحين دانينو وشاحر أيالون.

لكن بعد النشر توجهت حركة «أوميتس» (مواطنون من أجل الإدارة السليمة والعدالة الاجتماعية والقضائية) إلى مكتب المراقب وطلبت إرجاء تعيين دانينو في حال تم تفضيله على أيالون.

وأدى توجه حركة «أوميتس» إلى إعادة الإعلان من جانب المراقب عن وجوب التدقيق في أهلية دانينو للمنصب. وتساءل أورن حول هذا الأداء وسبب عدم التحقيق في أهلية دانينو من قبل. «لماذا فقط الآن؟ وإذا كانت هناك معلومات خطيرة ومؤكدة، لربما ينبغي إيقافه عن العمل وليس فقط منع ترقيته؟». واللافت أن تلميحات أورن حول إغلاق دانينو ملفات تحقيق ضد شارون وأولمرت موجهة إلى أهرونوفيتش، الذي ينتمي إلى حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، الذي يخضع منذ أكثر من عشرة أعوام لتحقيقات تتعلق بشبهات فساد خطيرة، ويتوقع أن يتم إنهاء التحقيق فيها في الفترة المقبلة.

٢٠٠٠- ٢٠١٠: العقد الأهم في تاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي

بقلم: د. عوديد عيران (*)

لدى إلقاء نظرة من المستقبل، من مكان ما في منتصف القرن الحادي والعشرين، إلى حاضرنا، ربما سيكون العقد الحالي بالذات (٢٠٠٠- ٢٠١٠) من بين العقود الأكثر أهمية في تاريخ النزاع الإسرائيلي- العربي، وربما ستكون السيرورات والأحداث التي وقعت في هذا العقد من بين التطورات والأحداث الأكثر حسما وأهمية. بطبيعة الحال فإن التقسيم إلى عقود هو عملية مصطنعة وهو يتم هنا فقط لغرض شحذ تفحصها (السيرورات) من خلال معرفة وفهم أن البعض منها بدأ قبل بداية العقد الحالي وأن سيرورات أخرى ستستمر وتتواصل بالتأكيد بعده أيضا، كما أن اختيار المواضيع التي يمكن النظر إليها كمؤثرة وحاسمة ليس تعسفيا تماما، وسيكون ثمة من سيرغب في أن يضيف عليها مواضيع أخرى.

المتغيرات في الخطابين الإسرائيلي والفلسطيني

إن عملية السلام، أية عملية سلام، وأكثر منها عملية التسليم، هي أكثر تعقيداً من مجرد جولات محادثات بين طواقم رسمية. ويُعدّ بُعد الخطاب العام على جانبي الحدود شرطا حيويا لنجاح العملية توطئة للتوصل إلى اتفاق ومن ثم إلى تطبيقه. وغياب خطاب كهذا أو نمطيته في الجانبين المصري والأردني، هي أحد الأسباب للسلام الفاتر بين إسرائيل وجارتيها، مصر والأردن.

ويشكل الجدل العام في إسرائيل، ولا سيما الذي دار قبل وبعد مؤتمر كامب ديفيد في صيف العام ٢٠٠٠، مثالا على أهميته وتأثيره. وقد أبدى رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتئذٍ ايهود باراك جرأة بطرحه للنقاش العام مستقبل المستوطنات ومستقبل القدس، وربما دفع ثمنا سياسيا جراء ذلك. ومنذ ذلك الوقت صار في الإمكان إخضاع مسألة ما إذا كانت جميع المستوطنات ستستمر في البقاء في أعقاب التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ومسألة تقسيم القدس أو عدم تقسيمها في نطاق هكذا اتفاق، للمناقشة بصورة مفتوحة وعلنية. كذلك فإن الاقتراحات التي عرضها رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٨ على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تعكس من ضمن ما تعكس تأثير النقاش العام على من عارض في العام ٢٠٠٠ أي تنازل للفلسطينيين في موضوع القدس. وقد افترض أولمرت، كما صرح بذلك علنا، بأنه سيحظى بتأييد برلماني فيما لو طرح للمصادقة اتفاقا بروح مقترحاته للتسوية الإقليمية (٦٫٥٪ تقريبا من الضفة الغربية تحت سيادة إسرائيل، وتقسيم القدس بروح اقتراح كلينتون في نهاية العام ٢٠٠٠، وعودة رمزية للاجئين فلسطينيين). إن التأثير المتبادل بين الزعيم وبين الرأي العام هو ظاهرة معروفة ولا جديد فيها، غير أنه تجدر مراقبتها في سياق التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين وسط كسر مسلمات لدى الرأي العام وما يوصف بـ «مراوغة» الزعيم.

لا يوجد توازن من هذه الناحية بين العملية التي حدثت خلال هذا العقد في المجتمع الإسرائيلي وتلك التي حدثت لدى الجانب الفلسطيني، إذ إنه من الصعب الإشارة إلى سجال عام فلسطيني مشابه، بيد أنه لا يجوز التغاضي عن ظواهر مثيرة في هذا السياق. فاقتراحات سري نسيبة وعامي أيالون أو «مبادرة جنيف» هي أمثلة على أن الشرخ العميق بين «حماس» و«فتح» يشكل أيضا تعبيرا للجدل حول نهج سياسي وأيديولوجيا يقف في صلبهما كما هو معروف الموقف تجاه إسرائيل وحق وجودها والاعتراف بها. كذلك فإن مبادرة السلام العربية من العام ٢٠٠٢ ليست نتاج نقاش عام واسع في المجتمع العربي وربما لم تكن لتولد لو كان الأمر مرهونا بنقاش عام، غير أنها تعبر عن مرونة، مهما كانت محدودة، في التوجه العربي في كل ما يتعلق بمسألة اللاجئين والاعتراف بإسرائيل.

تبدل الأجيال في الزعامتين الإسرائيلية والفلسطينية

ربما لم تؤد وفاة ياسر عرفات إلى تغيير فوري في مواقف الفلسطينيين تجاه القضايا الجوهرية، لكنها حررت المعسكر الفلسطيني من زعيم اعتبر نفسه نبيا للحركة الوطنية الفلسطينية. فالمفاوض الفلسطيني لم يعد يرى نفسه ملزما بحمل مسدس وارتداء زي عسكري والتباهي برتبته. كذلك فإن رحيل أريئيل شارون عن رئاسة الحكومة الإسرائيلية رمز إلى تنحي جيل قاتل في «حرب الاستقلال» (حرب ١٩٤٨) وكان متدخلا بشكل مباشر في نزاع أرسى أنماطا متصلبة في «النظرة إلى الآخر».

إن الدمج بين المتغيرات في الرأي العام وبين تنحي أو رحيل جيل المحاربين في ١٩٤٨ عن منصة الزعامة في إسرائيل يخلق إمكانية لمرونة في المواقف الإسرائيلية الرسمية وفي المفاوضات. فباستطاعة أي زعيم لإسرائيل يرغب في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين وسط تقديم «تنازلات مؤلمة»، بما في ذلك بناء على استطلاعات الرأي العام، الاعتماد على الرأي العام الإسرائيلي الذي سيسمح بالتوصل إلى اتفاق من هذا النوع.

تأثير الجدار الأمني

ساهمت موجة «الهجمات الإرهابية» التي وقعت في بداية العقد في حث وتسريع تنفيذ خطة إقامة جدار الأمن (جدار الفصل) على امتداد مسار محاذٍ في قسم منه لخط الرابع من حزيران ١٩٦٧ والواقع في قسمٍ آخر إلى الشرق من هذا الخط. في أجزاء مثل القدس تحول الجدار إلى سور. فتضافر عامل الغضب في إسرائيل في أعقاب ما أوقعته تلك الهجمات من إصابات، مع إقامة العائق المادي (الجدار) أدى إلى النتائج التالية:

أولا- انخفاض حاد في عدد الهجمات وبالتالي في عدد المصابين، ورغم أن الجدار لم يكن العامل الوحيد في ذلك، فقد رسخ في وعي الجمهور الإسرائيلي، وحتى في وعي عدد من صانعي القرارات والمسؤولين، فهم مؤداه أن الجدار هو العامل الرئيس في هذا التحول.

ثانيا- عدا عن الحيلولة دون مرور «المخربين» فقد قلص الجدار بشكل حاسم وصول أكثر من ١٢٥ ألف عامل فلسطيني ممن كانوا يأتون للعمل يوميا في إسرائيل. فطوال أكثر من ثلاثين عاما نشأ جيل من العمال ورجال الأعمال الفلسطينيين الذين تعرفوا على نمط الحياة في إسرائيل- الاجتماعي والاقتصادي والسياسي- كما أن البعض منهم أجادوا اللغة العبرية. من الصعب معرفة حجم تأثير هذا الجيل، لكن يمكن الافتراض أن قسما منه كان له تأثير لجهة الاعتدال، لا سيما في الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الجيل الذي نشأ منذ ذلك الحين فيعيش في عزلة تامة عن المجتمع الإسرائيلي الذي ينظر إليه بمصطلحات العساكر والسجانين ومانعي الحركة والمرور. فآلاف الإسرائيليين الذين اعتادوا على زيارة المدن الفلسطينية الرئيسة في الضفة الغربية كفوا عن القيام بذلك بسبب «الإرهاب»، وفيما بعد بسبب الجدار، وتلاشت الأسواق التي قامت على طرق المرور من الغرب إلى الشرق، وهكذا توقفت تماما عملية التفاعل، الإيجابية في جوهرها، بين السكان الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين.

ثالثا- أدى تضافر تأثير الجدار و«تصفية الإرهاب»، خاصة انطلاقا من الضفة الغربية، إلى إقصاء وتهميش المسألة الفلسطينية في الوعي العام الإسرائيلي. هذه اللامبالاة لها تأثير مزدوج: فهي من جهة تلغي الضغط الشعبي على الزعامة السياسية للعمل في هذا الاتجاه أو ذاك في المسألة الفلسطينية، وتتيح من جهة أخرى لهذه الزعامة إمكان العمل بحرية أكبر من أجل التوصل إلى تسوية تشمل «تنازلات مؤلمة» إذا ما كانت ترغب في ذلك.

رابعا- الجدار كخط للحدود النهائية. رسخ الجدار في لاوعي الإسرائيليين كخط دفاع فعال يمكن القيادة السياسية من الانطواء إلى هذا الخط والمطالبة في المفاوضات بتحويله إلى خط الحدود المتفق عليه بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. وقد تحدد مسار الجدار بناء على اعتبارين رئيسيين- مستوى الأمن الذي يوفره الجدار في المسار الواقع عليه، واعتبارات ديمغرافية هدفها أن تضم داخل المنطقة الواقعة بين الجدار وخطوط العام ١٩٦٧ أقصى عدد من المستوطنين وأدنى حد من الفلسطينيين. في القدس حدد مسار الجدار من منطلق الالتصاق قدر الإمكان بخطوط الحدود البلدية التي رسمت بعد حرب ١٩٦٧. هذا المطلب، إذا ما جرى تبنيه من قبل المفاوضين الإسرائيليين، بعيد جداً عن موقف الحد الأقصى الفلسطيني في هذا الموضوع (فالجدار كحدود نهائية سيؤدي إلى ضم ٨٫٥٪ تقريبا من مساحة الضفة الغربية، في حين أن الموقف الفلسطيني يقبل بـ ٤٪ على أبعد تقدير مقابل تبادل أراض). في موضوع مسار الجدار كحدود دائمة يمكن لإسرائيل أن تستعين أيضا بتأييد الولايات المتحدة، التي تبنت منذ العام ١٩٦٧ «حدوداً قابلة للدفاع عنها» وأبدت إبقاء كتل المستوطنات الكبيرة تحت سيادة إسرائيل، في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

التدخل الدولي

من الصعب الإشارة إلى عقد تعمق فيه التدخل الدولي في جوانب حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني أكثر من هذا العقد (الأخير). من ناحية إسرائيل ينطوي ذلك على شيء من الإيجابية، وإن نجمت في خضم ذلك قيود مستقبلية على حرية عملها.

في القطاع الاقتصادي أدى الانقطاع بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية إلى تبعية متزايدة لدى هذه الأخيرة للمساعدات المالية الدولية. صحيح أن المساعدات بدأت تتدفق منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، غير أن الانقطاع أو الانفصال من جهة والتخوف من الفساد وتحويل أموال المساعدات لتمويل أعمال إرهابية من جهة أخرى، أديا إلى زيادة التدخل الدولي في النشاطات الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. هذا الأمر ينطوي على قدر من الإيجابية من ناحية إسرائيل، ذلك لأن هذا التدخل يقلص من أضرار «الانقطاع» الاقتصادي الذي فرض نتيجة تفاقم الوضع الأمني.

في الوقت ذاته، وفي أعقاب فشل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١ واندلاع الانتفاضة الثانية، تزايد التدخل الدولي في محاولة لرسم سمات وملامح التسوية المستقبلية. وقد انبثقت من هذه العملية- السيرورات- أفكار الرئيس كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠، والمبادرة العربية في ٢٠٠٢، وخريطة الطريق في ٢٠٠٣، ومؤتمر أنابوليس في ٢٠٠٧، واستئناف المفاوضات المباشرة في أيلول ٢٠١٠. صحيح أن الحديث يدور في شكل أساس على تدخل فعال من جانب الولايات المتحدة أكثر من تدخل لاعبين دوليين آخرين، إلا إنه يجب الإشارة إلى دخول لاعب جديد إلى النشاطات والجهود السياسية والاقتصادية ممثلا في اللجنة الرباعية الدولية، وفي الواقع فإن تدخل «الرباعية» ملموس بالأساس في المجال الاقتصادي، غير أن النشاطات العامة والشاملة لهذا الإطار خلقت سابقة لن تستطيع إسرائيل تجاهلها في المستقبل.

هناك سابقة مساوية في أهميتها، وربما أكثر أهمية في دلالاتها للمدى البعيد، تتمثل في التدخل الدولي في جوانب الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب «خريطة الطريق»، وإنشاء أجهزة أمنية (فلسطينية) بالتعاون بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذا التدخل المباشر أوجد سابقة إضافية، لا يمكن لإسرائيل أيضا تجاهلها أو منع تكرارها. ولم يكن هذا المثال الوحيد، إذ لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل وافقت أيضا على تواجد فريق من المراقبين من طرف الاتحاد الأوروبي على الحدود بين قطاع غزة ومصر كبديل جزئي لتواجدها على المعبر بين الجانبين (المصري والفلسطيني).

ويمكن الافتراض بأن مطلب إسرائيل بشأن ترتيبات أمنية وثيقة وناجعة تمنع، بواسطة تواجد قوات أمنية إسرائيلية بعد وضع الاتفاق موضع التنفيذ، شن عمليات «إرهابية» من أراضي الدولة الفلسطينية، سيصطدم برفض الفلسطينيين لمثل هذا التواجد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تواجد عناصر أمن دولية تلبي متطلبات إسرائيل في المجال الأمني.

ترسيخ مبدأ الدولتين كحل سياسي نهائي!

على الرغم من أن مبدأ الدولتين «حلق» في الفضاء السياسي على الأقل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو العام ١٩٩٣، إلا إنه لم ينل شرعية رسمية من الولايات المتحدة سوى في خطاب الرئيس جورج بوش في حزيران ٢٠٠٢ وفي «خريطة الطريق» في ٢٠٠٣، التي قبلت إسرائيل بمسارها الرئيس. فللمرة الأولى وافقت أغلبية معسكر اليمين السياسي في إسرائيل على هذا المبدأ فقط بعد قيام حكومة أريئيل شارون في العام ٢٠٠١، وقد انسحب وزيران فقط من حكومة شارون فيما لم ينسحب أي وزير من حكومة بنيامين نتنياهو بعد خطاب «بار- إيلان» في حزيران ٢٠٠٩ (ولا حتى أفيغدور ليبرمان الذي انسحب من حكومة شارون الأولى). ويشكل ذلك تحولا أيديولوجيا لا يستهان به، وهو شرط ضروري - وإن لم يكن وحيداً- لإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، يكون مقبولا على الطرفين. ومن الواضح أنه سينشب مع استمرار المفاوضات، جدل حاد حول سمات وملامح الدولة الفلسطينية ومكونات سيادتها، غير أن استعداد اليمين لقبول الفرضية الأساس للحل ينطوي على مغزى تاريخي.

ويوازي، أو يكمل هذا الإقرار، المطلب المطروح باعتراف العرب بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي.

ويعتبر ذلك تجديداً أيضا، إذ إن هذا المطلب لم يطرح في جميع جولات المفاوضات السابقة. ومع أنه يمكن الادعاء أن نهاية النزاع والمطالب المتبادلة التي ستكون جزءا من الاتفاق الشامل بين الجانبين تقدم جوابا على هذا المطلب، إلا إن الاعتراف الفلسطيني والعربي المطلوب ينطوي على تسليم تام بوجود إسرائيل.

وهناك طرق لحل مسألة قلق واهتمام الفلسطينيين والعرب تجاه الأقلية العربية في إسرائيل وحقوقها الكاملة، وهو الأمر الذي يطرح كسبب لرفضهم (أي الفلسطينيين والعرب) تقديم الاعتراف المطلوب.

وكما هو معلوم فإن مسألة المكانة الدستورية والفعلية للعرب في إسرائيل نشأت بفعل قيام دولة إسرائيل، إلا إنها أخذت تتفاقم أكثر فأكثر، وقد سمعت لدى الجانبين، اليهودي والعربي، خلال العقد الماضي، تعابير تطرف يمكن أن تثقل في المستقبل على إيجاد حل للنزاع الشامل بين إسرائيل والفلسطينيين.

إقامة مؤسسات الدولة (الفلسطينية) العتيدة

في عهد ما بعد «حرب الأيام الستة» (١٩٦٧) بدأت فكرة إقامة وطن قومي فلسطيني تنضج وتطل إلى العلن فقط بعد مرور نحو عشرة أعوام من تلك الحرب. وقد شكلت قمة الرباط في العام ١٩٧٤، واتفاقية الحكم الذاتي في إطار معاهدة كامب ديفيد في العام ١٩٧٩، وإعلان «البندقية» الصادر عن الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٨٠، محطات في تطور الفكرة إبان تلك الأعوام.

غير أن سيطرة إسرائيل التامة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حالت دون تطور مواز لمؤسسات تكون قادرة على أن تخدم في المستقبل الدولة العتيدة. وقد شكل رد إسرائيل على الانتفاضة الثانية من الناحية الفعلية عملية تصفية لطلائع هذه المؤسسات، إلا إن تحولا طرأ خلال وقت قصير، بدايته في «خريطة الطريق» وزيادة تدخل القوى العظمى في تنصيب سلام فياض على رأس الحكومة الفلسطينية، وإنشاء مؤسسات وقوات أمنية فلسطينية. وتعتبر خطة فياض من شهر آب ٢٠٠٩ لإقامة مؤسسات الدولة، قبل قيامها، أول محاولة في تاريخ الفلسطينيين في العصر الحديث للتعاطي مع عملية إقامة الدولة بصورة مؤسسية ومنهجية. وسوف ينظر الفلسطينيون إلى العقد الحالي باعتباره الحقبة التي هدمت فيها - ولكن أيضا التي أقيمت ووسعت فيها- البنية التحتية للدولة الفلسطينية.

عقد التحديات الوجودية

تعاظم خلال هذا العقد نوعان من التحديات.

التحدي الأول هو محاولة تقويض ونزع الأساس الأخلاقي- القانوني عن دولة إسرائيل. وفي الواقع يجب التمييز بين النقد، الذي لا يميز أحيانا بين دولة إسرائيل وبين أعمال أو سياسات تتبع من جانبها، وبين تحدي مبرر وشرعية وجود إسرائيل في حد ذاته، ولكن مما لا شك فيه أنه تم خلال هذا العقد اختراق السدود. ولعل أبرز مثال هو «مؤتمر ديربن» الأول (لمناهضة العنصرية) لكنه لم يكن المثال الوحيد. فمن مقالات نشرت في الصحف وحتى مقاطعة سلع وبضائع إسرائيلية، بما في ذلك منتجات قادمة من داخل إسرائيل قبل ١٩٦٧، اتسعت هذه الحملة (المعركة) في العقد الأول من القرن الحالي.

التهديد الوجودي الثاني الذي تعاظم خلال هذا العقد، يتمثل في التطوير العسكري للبرنامج النووي الإيراني. ونظرا للانعكاسات المباشرة لهذا البرنامج وبسبب نشاطات إيران، سواء بشكل مباشر أو بواسطة جهات مثل حماس وحزب الله، أضحت إيران عاملا له تأثير مباشر وغير مباشر على فرص إيجاد حل سياسي للنزاع الإسرائيلي- العربي، ولهذا السبب أيضا تحول النزاع من موضوع إسرائيلي- عربي إلى موضوع شرق أوسطي تتدخل فيه أطراف وعناصر إقليمية أخرى، لم يكن لها حتى العام ٢٠٠٠ تأثير مباشر على طابع ومضامين المفاوضات بين إسرائيل وجاراتها.

هذه «الإضافة» في حد ذاتها تجعل المفاوضات- بين إسرائيل وسورية، وإلى حد ما أيضا بين إسرائيل والفلسطينيين- مركبة ومعقدة أكثر. ولا شك في أنه في المفاوضات المتجددة مع الفلسطينيين، وبالطبع في المفاوضات مع سورية إذا ما تجددت، ستكون إيران عاملا مؤثرا جداً، حتى وإن لم تكن متواجدة، وليس فقط من باب أن إسرائيل ستطالب بقطع العلاقات العسكرية بين مثلث إيران - سورية - حزب الله. لهذا السبب سيكون للربط الناشئ في هذا العقد بين التهديد الإيراني، بوجهيه، الذري والتآمري، وبين عملية السلام تأثير حاسم على فرص التوصل إلى تسوية شاملة إسرائيلية - عربية. والتهديد النووي- التآمري يخلق بكيفية ما وحدة حال بين إسرائيل ودول عربية تشعر أنها مهددة، لكن ذلك ليس حلفا طبيعيا، كما أن أجل هذه التهديد ليس واضحا وليس من شأنه أن يشكل اليوم أيضا حافزا لاتخاذ قرارات حاسمة من جانب إسرائيل. عدا عن هذا التهديد، فإن عملية خروج الولايات المتحدة من العراق وأفغانستان تخلق أيضا عوامل عدم استقرار وعدم وضوح من شأنها أن تصعب اتخاذ قرارات حاسمة في إسرائيل، قرارات لها بطبيعة الحال انعكاسات بعيدة المدى.

أخيرا، يمكن القول إن العقد الواقع بين ٢٠٠١- ٢٠١٠ لم يتسم بعمليات سياسية وعسكرية حاسمة. في المقابل استمرت وتعمقت خلاله عمليات وسيرورات سيكون لها تأثير حاسم على اتجاهات في النزاع الإسرائيلي- العربي وحله.

س. عياش.

(*) رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب ودبلوماسي سابق. المصدر: نشرة «عدكان إستراتيجي»، عدد تشرين الأول ٢٠١٠، التي يصدرها وينشرها المعهد المذكور على موقعه الإلكتروني. ترجمة

الجدار: عودة إلى ذهنية القلعة.

حريق الكرمل: المؤسسة الإسرائيلية تتهرّب من مسؤولياتها بتأجيج التحريض على العرب!

بقلم: هشام نفّاع (*)

تحاول بعض أذرع المؤسسة الإسرائيلية حماية مؤخراتها من ألسنة النار. فقد انكشفت أمام العالم كله كمؤسسة عاجزة حين يتعلق الأمر بإطفاء النار، وليس إشعالها. في حوزتها أسراب من الطائرات المقاتلة والمروحيات القادرة على إحراق الأخضر واليابس. لكن ترسانتها تكاد تخلو من طائرة للإطفاء. هذه هي المعادلة في هذه الدولة. هذه هي خلاصة سياستها.

هنا، لم تكشف مأساة الكرمل حقيقة تخلّف الجهاز المدني في إسرائيل لصالح ذلك العسكري، فقط. بل كشفت مؤخرات مسؤوليها عارية على الملأ.. راحت بعض الأذرع تبحث عن مخرج ووجدته كالعادة في التحريض على العرب. فتوالت التسريبات والاتهامات الجوفاء لمواطنين عرب بإشعال الحرائق. وتبدّت جوقة كراهيّة كريهة اجتمع فيها صوت البوليس والإعلام وردود قراء سامة على مواقع الانترنت، بينها تعليقات منحطّة على الصفحة الرسمية للشرطة في «فيسبوك»! هكذا بكل صفاقة. دون دليل أو طرف خيط واهٍ يسعى البعض إلى إشعال نار التحريض للتهرّب.

قبل ذلك بأيام نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» استطلاعًا عن عمق تفشي العنصرية في المجتمع الإسرائيلي. وكان بين نتائجه: ٥٣٪ من اليهود الإسرائيليين يرون أن على الدولة تشجيع هجرة العرب إلى الخارج، ٤٦٪ لا يرغبون بجيران عرب، ٥٥٪ يرون أنه يجب تخصيص موارد للبلدات اليهودية أكثر من تلك العربية، ٥٦٪ يدعون إلى سحب حق الترشح والانتخاب ممن لم يخدموا في الجيش. وسارع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان إلى البحث عن المسؤولين عن هذا الانحطاط العنصري ووجدهم دون عناء.. ليس الأحزاب التي تدعو إلى الترانسفير (مثله)، ولا الفاشيين الذين يشرّعون قوانين الولاء (مثله)، ولا العازفين على أوتار الخوف والأحقاد لجني المكاسب الانتخابية (مثله). لا أبدًا. فالمسؤول بنظره عن «تعمق الكراهية بين العرب واليهود» هو «قيادة عرب إسرائيل»، على حد تعبيره. ومثله كتب أحد كبار زعماء الاستيطان، يسرائيل هارئيل، في صحيفة «هآرتس»: «هذا نتيجة للتعابير الفظة، قولا وفعلا، لدى الجمهور العربي في إسرائيل. فنخبه السياسية، الدينية والثقافية تنشط في البلاد والخارج لنزع الشرعية عن مفهوم دولة قومية يهودية».

المنطق واضح في الحالتين: لهدف التنصّل من المسؤولية، يتم تحميلها بفجاجة للعربي. فهو مسؤول عن العنصرية ضده. وهو المجرم الذي ضرب كرمله (نعم، كرمله!) بكارثة من النار. هل نحتاج إلى تعريف أدقّ للعبث؟ وللقرف؟! فليس أن مؤسسة هذه الدولة لا تزال تزرع الرياح وتحصد الزوابع؛ ليس أن الداء العنصري ينخر في عقليتها وخطابها وممارستها؛ ليس أن إدمانها على بارود الحرب يجعلها تتجاهل وتجهل كيفية بناء أجهزة مدنية لحماية سلامة ومصالح مواطنيها؛ ليس أن التحذير القديم من أن سياسة الاحتلال ستحرقها من الداخل لا يزال نافذ المفعول، بل شديد الخطر.. لا، فهناك مشجب عربيّ يتم تعليق عفنهم عليه.

يجب أن تُقال الأمور بكل وضوح: الجماهير العربية لا تخاف من التحريض لكنها تتعامل معه بكل جدية. وهي مصرّة على مقاومته بكل حزم. ولكن، تعالوا نفترض أن لعبة التحريض الدموية نجحت، لينتهي الأمر بكنس مأساة احتراق الكرمل تحت بساط اتهام العرب. فمن سيخدم هذا؟ بالطبع ليس من خرّبت مأساة الحريق بيوتهم، بل مسؤولين يحاولون لملمة الأمور للخروج سالمين من المسؤولية عما أدت إليه سياسة الخراب التي ينتهجونها على كافة المستويات. وطالما يتعامل هذا المجتمع الإسرائيلي بهذا «التسامح» الفاضح مع المسؤولين عن خراب بيته، فلن يتغيّر شيء حتى لو اعتقد ١٠٠٪ منهم أن العربي هو المسؤول. لأنه حين تحلّ المأساة القادمة، لن ينفعهم هذا في شيء.. سيظلّون ضحايا للجهل والجبن والإذعان لامتطاء مؤسستهم الحاكمة ظهورَهم المستباحة إراديًا.

أما آن الأوان للخروج من هذه النفسيّة الانتحارية؟ ومتى يُطلق من تبقى من عقلاء قلائل في هذه الدولة صوتهم، ليس لأجل العرب، بل لأجل مجتمعهم هم - هذا المجتمع المنفصم الذي يعتقد أنه يعيش في دولة عظمى متطورة بالرغم عن أنه يرى في كل مرة مدى العجز عن القيام بما هو مفهوم ضمنًا، ومع ذلك يواصل جرّ عربة عفن السّلطة وهو مغمض العينين إلى الهاوية القادمة.

(*) صحافي- حيفا.

تغطية خاصة

عشر سنوات على أكتوبر 2000: هل تأسست مرحلة جديدة؟ وتساؤلات أخرى لا بُـدّ منها...

بقلم: د. هنيدة غانم (*)

شهدت الساحة الفلسطينية في إسرائيل خاصة والساحة الإسرائيلية عامة خلال الشهرين المنصرمين عقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات التي رافقتها نقاشات حامية في الذكرى العاشرة الأولى لأحداث (هبة) أكتوبر ٢٠٠٠ التي راح ضحيتها ١٣ فلسطينيا وتسببت بإصابة العشرات واعتقال المئات. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مؤتمر مركز عدالة ومؤتمر المركز العربي– اليهودي للأبحاث في جامعة تل أبيب وندوة في مسجاف بمشاركة رئيس مجلسها الإقليمي ورئيس بلدية سخنين.

وفيما عمد الإسرائيليون إلى التساؤل حول إمكانيات اندلاع انتفاضة جديدة والسبل الكفيلة بمنع تكرار ما حدث، فإن الفلسطينيين انشغلوا بحكم كونهم الضحايا في استعراض أوضاعهم والتأكيد على أن الواقع الذي أدى إلى اندلاع أحداث ٢٠٠٠ لم يتغير، بل إنه زاد سوءا، ناهيك بالطبع عن أن الدولة لم تقدم أية لائحة اتهام بحق أحد ممن ثبت تورطهم في أعمال القتل غير المبررة (للحقيقة وللسخرية– كما أشارت المحامية أورنا كوهين– فإن لائحتي اتهام قدمتا بالفعل وبالذات ضد اثنين من أهالي الشهداء وانتهتا بإدانتهما!)

كان ملفتا للانتباه من بين الندوات والمؤتمرات التي عقدت في الجانب الفلسطيني عنوان مؤتمر عدالة بالذات والذي كان تحت عنوان «الذاكرة الجماعية» وقد طلب مني المشاركة فيه. وهدف المؤتمر كما أعلن منظموه هو الحفاظ على ذاكرة الأحداث حية، خاصة لدى الجيل الشاب الذي كان عشية الأحداث أو في أثنائها طفلاً وصار اليوم على أبواب الجامعات أو في مراحل تعليمية متقدمة أكثر. هذا الجيل لم يعش الأحداث ولكنه يعرف عنها بالتأكيد من خلال ما يصله من أبناء مجتمعه أو من خلال الإعلام، ولكنه أيضا يشكل تصوره عن الأحداث من خلال الصورة التي تعرض أمامه، ومن خلال لغة الوسيط (أيًا كان) الذي يعمل على إيصالها.

لكن ما الذي يعنيه الحديث عن ضرورة الحفاظ على ذاكرة جماعية لحدث ما زال صداه قويا وشكل موضوعا دائما للحديث السياسي فضلاً عن أن صوره ما زالت حاضرة أمامنا، واقصد بالذات الجيل الذي عايش الحدث؟.

يشير بعض المنظرين إلى أن السعي نحو التذكر يحمل في طياته أيضا قلقًا من النسيان، ولا يقصد هنا نسيان تفاصيل الحدث «الكمي»، إذ إن الأحداث الكبرى لا يتم نسيان تفاصيلها بسهولة، ناهيك عن أن الشعوب تعمد إلى كتابة تاريخها الوطني دائما حتى لو كانت تحت سلطة غريبة، إذ تعمد في هذه الحالات إلى التسجيل الشفهي مثلا، وهي تسجل في كتب التاريخ مثلا تاريخ عدد شهدائها وتنوعهم الديني والجغرافي وكيفية سقوطهم وساعتها، ويعني هذا عمليا أن لا خوف من نسيان «التفاصيل»، ونشير هنا إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الإعلام والانترنت والفضائيات في حفظ الأحداث (أو تشويهها في أحيان أخرى). إن الخوف إذن يتعلق إلى حد بعيد بالقلق من عدم النجاح في إيصال المشاعر التي رافقت الحدث أو في إيصال حميمية اللحظة وزخمها ومعناها، ما يعني إحالتها لاحقا إلى موضوع لنقاش المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسيين الذين سيحاول كل واحد منهم «إعطاء المعنى» المناسب للحدث: هل كان مفصليا أم لا؟ هل شكل تعبيرا عن غضب على واقع اجتماعي أم عن نزعة قومية؟ هل سيتكرر ما حدث إن حسنا وضع العرب أم لا؟.. وما إلى ذلك من الأسئلة التحليلية التي ترتبط بشكل واع أو غير واع بأيديولوجيات سياسية مختلفة ومتضاربة.

إن الحديث عن «الحاجة إلى الحفاظ على الذاكرة» يعني أن الذي يُخشى إذن هو عدم النجاح في إيصال حميمية اللحظة الجماعية وبالذات الأداء السياسي في مكان الحدث للجماعة، وهو أمر مختلف وأحيانا مناقض للتصريح السياسي للقادة، لأنه لا يرتبك ولا يوارى بل يؤدى من خلال الفعل لا اللغة «السياسية». فقد كشفت أحداث أكتوبر حدود المناورة السياسية التي يستطيع العربي في إسرائيل العمل فيها في إطار الدولة التي تأسس التمييز بين مواطنيها على أساس مواطن مرغوب (يهودي) ومواطن مارق (عربي). خلالها وبعدها لم يعد النقاش حول إمكانية التوليف بين دولة يهودية تكون أيضا ديمقراطية مجرد نقاش نظري وإنشائي يتنافس فيه المثقف الفلسطيني والمثقف الليبرالي اليهودي الإسرائيلي على تفسير معنى الدولة اليهودية والديمقراطية وأهميتها وشروطها والأهم طبعا قدرتها على المساواة بين العرب واليهود، إذ أعطى استشهاد ١٣ فلسطينيا مواطنا إجابة عملية أو بالأحرى كان الأداء العملي والتنفيذي لفكرة سياسية تميز بين مواطنيها ليس على أساس ميزانيات بل على أساس الحسم من هو حقا الصديق ومن هو العدو. ولو تخيلنا أن فكرة الدولة اليهودية الديمقراطية هي سيناريو لفيلم أو لمسرحية وأن ما حملته سنوات التسعين من نقاش حامي الوطيس بين المثقفين والساسة الليبراليين المنتصرين لفكرة معادلة الدولة اليهودية والديمقراطية من أمثال روت غابيزون وأليكس يعقوبسون وأمنون روبشتاين على سبيل المثال لا الحصر من جهة، وبين قيادات فكرية أخرى معارضة بالذات من مثقفي ونشطاء المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل من جهة أخرى، لو تخيلنا أن كل هذا كان نقاشا وعصفا ذهنيا حول السيناريو فإن ما حدث في ٢٠٠٠ كان الممارسة التنفيذية للفكرة، أو بالأحرى لحظة الحقيقة التي تم فيها إخلاء المسرح من جمهور المعلقين والمتنافسين وإفساح المجال لتطبيق فكرة الدولة «اليهودية والديمقراطية»، وسيتضح أن هناك لاعبين مركزيين على المسرح تم صياغتهما من منظور استعماري قومي فيه الأنا مقابل الآخر، وأن الاشتباك بينها لا بد من أن يكون على هذا الأساس وأن المصالحة بينهما ستكون أيضا على هذا الأساس، وهي على أية حال فكرة ليست سيئة إذا ما تمت على أساس الندية والمساواة.

مجموعة من التساؤلات

بعد هذه الملاحظات العابرة وبعد مرور عقد على الأحداث لا بد من الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي ترتبط بالحفاظ على ذاكرة ٢٠٠٠ وتحيل إلى حد بعيد لما يريده الفلسطيني في المستقبل.

وبادئ ذي بدء، ما الذي حدث أصلا في أكتوبر ٢٠٠٠، بالطبع ليس من حيث أن الدولة قتلت وقمعت بل هل ما حدث هو هبة كما تسمى حينا أم هي أحداث كما تسمى أحيانا أم أن الذي حدث كان انتفاضة؟ إن كثرة التسميات تدل على أننا أمام شيء يورط حتى في تسميته، لأن تسميته تتطلب موقفا من الذي حدث يتعدى تكرار تفاصيله. أم أن الورطة هي الإصرار على العودة إلى الاشتباك في نقاشات المعلقين والجماهير المشجعة لفكرة الدولة اليهودية والديمقراطية ومعارضتهم؟ هل هذا الارتباك في التسمية هو جزء من عدم القدرة أو ربما عدم الرغبة في الحسم السياسي.

لو أن ما حدث هو هبة كما يقول الكثيرون فإن ما صار كان بالفعل نزوة انفعال وغضب على واقع معين تماما مثلما كانت هبة المهمشين الأفارقة في أحياء مرسيليا الفقيرة، وهي أزمة من الممكن حلها من خلال سياسة الجزرة والعصا مثلما طرح ساركوزي.

هل ما صار كان أحداث أكتوبر أو أحداث ألـ ٢٠٠٠؟ إن كانت كذلك فهي لا تختلف كثيرا عن الذي حدث مع اليهود الشرقيين الذين ثاروا ضد أوضاعهم في أحداث وادي صليب.

ويبقى أن نتساءل هل كان ما صار انتفاضة؟ وهنا الورطة الحقيقية لأنها تعني موضعة رام الله وغزة والناصرة في جبهة واحدة ضد شيء ما، بمعنى آخر القول إن نموذج المواطنة للعربي في الدولة اليهودية انهار وأن الضرورة تقتضي البحث عن بديل من نوع آخر.

ولو أردت أن ألخص على أساس ما توصلت إليه من نتائج، على الأقل في البحث حول المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل وبناء الهوية منذ ١٩٤٨ حتى ٢٠٠٠، أقول إنه ما بين النكبة والنكسة كان الفلسطينيون في إسرائيل يتعاملون مع إسرائيل كدولة عابرة مثل سحابة صيف وآمنوا بكل جدية أنها ستنتهي لا بد بمساعدة القوات العربية وهو ما لم يحدث بالطبع، إذ إن حرب ١٩٦٧ خيبت آمالهم ونقلتهم من القناعة بنهاية الدولة إلى التفتيش عن وسائل للاندماج فيها، وقد تبنى جزء غير بسيط فكرة إمكانية الاندماج فيها كدولة يهودية وديمقراطية، ورغم ما حمله يوم الأرض من مرارة إلا إن الأمر لم يصل إلى مطالبة جماعية بتحويل الدولة إلى دولة مساواة على أساس المواطنة المدنية المشتركة بل على أساس المساواة في دولة يهودية. وقد تغيرت مجريات الأمور في التسعينيات وصعدت فكرة دولة المواطنين وكثر الحديث عن المواطنة، وبالفعل بدا في الظاهر أن إسرائيل تحاول حقا دمج العربي فيها لكنها تصر على كونها دولة يهودية. ثم جاءت انتفاضة ألـ ٢٠٠٠ لتؤسس لمرحلة جديدة، تنهي تماما فكرة إمكانية التوفيق بين الدولة اليهودية والديمقراطية، وتفتح مرحلة من القمع من قبل الدولة من أجل محاصرة العرب والأهم تربيتهم من جديد، وهو ما يعني تصعيد اللهجة القومية– الصهيونية والتشديد على الاعتراف بيهودية الدولة وتحويل التشكيك في إمكانية التوليف بين دولة يهودية وديمقراطية إلى تشكيك غير شرعي.

وللتلخيص أكرر القول إن الحديث عن الذاكرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أولا الإجابة عن أسئلة سياسية بالدرجة الأولى، وهي ماذا نتذكر بالضبط؟ ما الذي حدث العام ٢٠٠٠؟ والأهم هل أسس هذا الشيء لمرحلة جديدة؟.

(*) المدير العام للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

تعبير «دولة يهودية وديمقراطية» ما زال بحـاجة إلى شرح وإيضاح...

بقلم: يائير شيلغ (×)

تحول تعبير «دولة يهودية وديمقراطية» في الأعوام الأخيرة إلى لازمة مقدسة تقريبا. وباستثناء محافل متطرفة في اليمين واليسار– كتلك التي ترفض علنا الهوية اليهودية أو الديمقراطية للدولة– فإن الجميع يرفعون هذا اللواء عاليا. هناك أوساط متدينة، وحتى حريدية (متشددة دينيًا)، تقسم باسم «الدولة اليهودية والديمقراطية»، وبالأساس بغية تأمين موافقة عريضة على «الدولة اليهودية»، فيما تقسم أوساط يسارية باسمها بالأساس من أجل ضمان موافقة عريضة على مبدأ الديمقراطية.

وهكذا نشأ ميزان رعب يبدي فيه كل معسكر استعداده لأن يقسم باسم القيمة الثانوية في نظره بغية ضمان الموافقة على القيمة الأكثر مركزية. ومن اللافت أن هذا التعبير، الذي يعتبر كما لو أنه نزل على العالم مع لوحات العهد (وصايا موسى العشر) أو على الأقل مع «وثيقة الاستقلال»، تسلل إلى الخطاب العام بشكل مباشر، بالذات في سياق سلبي.

في المرة الأولى ورد في كتاب القوانين الإسرائيلي شيء ما يذكر بتعبير «دولة يهودية وديمقراطية» في التعديل لقانون أساس الكنيست من العام ١٩٨٥، والذي نص للمرة الأولى على الحق في استبعاد قائمة أو أشخاص من التنافس في الانتخابات البرلمانية يعارضون هوية إسرائيل كدولة يهودية أو ديمقراطية. وقد كانت خلفية ذلك دخول حركة «كاخ» (التي كان يتزعمها الحاخام مئير كهانا) للكنيست في انتخابات العام ١٩٨٤، ورغبة المشرعين في منع هذه الحركة وأمثالها من الدخول مجدداً للكنيست. وطالب المشرعون في هذه السياق أيضا بالموازنة بين أحزاب ومرشحين من هذا النوع وبين أحزاب أو مرشحين يعارضون الهوية اليهودية للدولة.

في المرة الثانية، وهي الأبرز والأشهر، دخل هذا التعبير، وفي هذه المرة بصيغته الإيجابية، إلى كتاب القوانين الإسرائيلي في قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته (١٩٩٢). وحدد القانون هدفه في الرغبة في «تكريس قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، في قانون أساس»، ومن هنا يتضح أن القائمين على صياغته اعتبروا أن قيم كرامة الإنسان وحريته تنسجم مع الهوية اليهودية للدولة، وليس فقط مع هويتها الديمقراطية.

على الرغم من مركزية القانونين المذكورين، ومركزية التعبير «دولة يهودية وديمقراطية» في كل واحد من هذين القانونين، إلا إنهما (أي قانوني الأساس) لم يهتما مطلقا بتحديد وإيضاح مغزى هذه المصطلحات. في العام ١٩٨٥ ربما كان بالإمكان تفسير ذلك بالشعور أن الحديث يدور على موضوع بديهي، فظاهريا من السهل تحديد ماهية «رفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»، وإن كانت هذه «السهولة تبددت»، في الواقع، مثلما أثبتت قرارات وأحكام المحكمة العليا فيما يتعلق بالالتماسات التي دعت إلى منع عزمي بشارة وأحمد طيبي، ومن الجهة الأخرى باروخ مرزل، من الترشح والتنافس في الانتخابات، والتي (أي الالتماسات) رفضت جميعها. عموما من الواضح أن من الصعب أكثر القيام بتحديد إيجابي (كما ينص القانون من العام ١٩٩٢) لماهية «قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

حاليا تبدو هذه العبارة بالأساس كعبارة تهدف إلى التخفيف من مخاوف الأوساط المتدينة من الطابع الجارف لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، علما أن القائمين على صوغه افترضوا بحسن نية أن هناك في المجتمع الإسرائيلي توافقا حول ماهية «دولة يهودية وديمقراطية»، أو أنهم أنفسهم لم ينجحوا في التوصل إلى توافق كهذا ولذا آثروا الاكتفاء بصيغة احتفالية وضبابية في نفس الوقت. على أية حال، من الواضح تماما، منذ تذويت هذا التعبير في الخطاب العام (في أعقاب سن قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته) أن هناك أشخاصا مختلفين يفسرون هذا القانون بأشكال مختلفة كليا. وعلى سبيل المثال، فقد سعى القاضي أهارون باراك (الرئيس السابق للمحكمة العليا) في عدد من القرارات المتعلقة بتفسير القانون وكذلك في مقال مبدئي نشره حول الموضوع، إلى إبطال إمكانية أن يمس مكون الـ «يهودية» بأي شكل بالمكون «الديمقراطي»، ولذلك فسر التعبير بقوله إن المكون «اليهودي» يتعلق فقط بالمصادر اليهودية الهادفة إلى توكيد وتكريس الطابع الديمقراطي للدولة. وقد لاقى هذه التفسير انتقادات شديدة (محقة في نظري) وخاصة من جانب أوساط متدينة، ومن ضمنها نائب باراك في المحكمة العليا البروفسور مناحيم ألون، رأت فيه محاولة للتملص من الرغبة الواضحة للمشروع لإيجاد توازن بين مبدأين مختلفين، أحدهما مبدأ عالمي والثاني مبدأ خاص. في المقابل ثمة أوساط متدينة تقدس الدولة اليهودية، ومن وجهة نظرها فإن المكون «الديمقراطي» يهدف في المحصلة إلى ضمان مبدأين رسميين للنظام، الأول يقضي بأن تتولى هيئة تمثيلية منتخبة من قبل مجموع المواطنين، أي الكنيست، اتخاذ القرارات الحاسمة في الدولة، والثاني أن تتخذ القرارات البرلمانية الحاسمة بتصويت أغلبية إلى جانبها. ووفقا لهذه الطريقة فإن العنصر أو المكون «الديمقراطي» لا يعني شيئا بشأن مضامين القرارات الحاسمة طالما أنها اتخذت بأصوات أغلبية البرلمان المنتخب، ما يعني أن الكنيست مخول بأن يتخذ بتصويت أغلبية قرارات تمس بحقوق أساس لمواطنين من إسرائيل أو حتى جميع المواطنين. كذلك هناك أوساط عربية ويهودية ما بعد صهيونية تعارض تعبير «دولة يهودية»، لأن الأمر، من وجهة نظرها، يحول إسرائيل من ديمقراطية تطبق المساواة تجاه جميع مواطنيها إلى «إثنوقراطيا»، أي دولة فيها حقوق زائدة لأصحاب هوية إثنية معينة، والمقصود هنا اليهود. وهكذا نشأت حلقة مفرغة خطيرة، كلما أبدى فيها عرب إسرائيل (أو على الأقل قيادتهم السياسية والفكرية) تحفظا أكبر تجاه تعريف إسرائيل كـ «دولة يهودية» كلما ازدادت مخاوف اليهود من هذا الوضع، ولذلك فهم يسعون إلى تكريس الهوية اليهودية أكثر في تشكيلة منوعة من القوانين.

ومن الجهة الأخرى، نجد أنه كلما سعى اليهود إلى تكريس الهوية اليهودية للدولة في المزيد من القوانين، كلما ازدادت مخاوف العرب من هذا التعريف، الذي يعتبرون أنه موجه ضدهم، وليس لليهود، ولذلك فإنهم يصعدون من رفضهم له. وينظر لهذه الأمور كنبوءة تحقق نفسها، إذ يقول العرب: لقد تخوفنا منذ البداية من أن تعريف إسرائيل كدولة يهودية موجه ضدنا (وكما يقول عضو الكنيست أحمد طيبي: إسرائيل دولة يهودية بالنسبة للعرب وديمقراطية لليهود)، فهذه القوانين تثبت صحة تخوفنا. من هنا فإن تضافر القوانين التي تقيد وتنتقص من حقوق العرب وتصاعد معارضتهم لتعريف إسرائيل كـ «دولة يهودية» يخلق تصعيدا متبادلا، يضع علاقات اليهود والعرب في الدولة على سكة تصادم مشحون.

في المقابل يتضح أنه عند تحديد مصطلح «دولة يهودية» تحديداً مقلصا والتوضيح أن القصد ليس دولة تميز في قوانينها بحق غير اليهود، نجد أن الاستعداد العربي لقبول الدولة اليهودية يزداد. وعلى سبيل المثال فقد اتضح من استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في العام ٢٠٠٧ أن ٧٥٪ من عرب إسرائيل مستعدون لتأييد دستور يعرف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية إذا ما ضمنت فيها مساواة في الحقوق للأقليات. بعبارة أخرى، فإن جل معارضة عرب إسرائيل لتعبير «دولة يهودية» ليس بسبب رفضهم اعتبار إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وإنما نتيجة تخوفهم من أن هنا التعريف موجه للمس بحقوقهم. فضلا عن ذلك، ثمة استعداد كبير في أوساط اليهود المعارضين لقانون الولاء والمواطنة، حتى لا يمس بالعرب، لتأييد قسم ولاء بديل لـ «مبادئ وثيقة الاستقلال»، على الرغم من أن تعبير «دولة يهودية» يظهر في الوثيقة، في حين لا ذكر فيها نهائيا لتعبير «دولة ديمقراطية». والسبب هو أن «وثيقة الاستقلال» تؤكد في الوقت ذاته على الدعوة للسلام، وبالأساس على المساواة في الحقوق لجميع مواطني إسرائيل من دون فرق أو تمييز على أساس الدين والعرق والجنس. بمعنى أنها تزيل من تعبير «دولة يهودية» التخوف من المس بالحقوق المتساوية، والذي يشكل لب المشكلة من ناحية الجمهور العربي ومؤيديه اليهود. صحيح أن الزعامة العربية لم تعبر عن تماثلها واستعدادها لقبول قسم الولاء حتى لـ «مبادئ وثيقة الاستقلال»، لكن يبدو أنه في حال كانت هذه هي الصيغة، فإن معارضتها ستكون أقل، ولما كانت ستحظى بدعم وتأييد واسعين إلى هذا الحد في صفوف الجمهور اليهودي.

خلاصة القول، إن تعبير «دولة يهودية وديمقراطية» بسيط وقابل للاستيعاب، بل ونجح في أن يرسخ على الأقل في وعي الجمهور اليهودي كمعبر عن توازن سليم بين الهوية القومية– الخاصة لإسرائيل وهويتها المدنية– العالمية، غير أنه ينطوي على نقيصة جلية: فنظرا لأن مغزاه غير واضح بما فيه الكفاية، فقد نشأ لدى عرب إسرائيل التخوف من أنه موجه في الواقع لإقصائهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وهذا التخوف في حد ذاته يحرك ويثير تحفظهم من التعبير برمته. ما يستدل من ذلك هو أنه يجب عدم التخلي عن استخدام التعبير ذاته، لكن ثمة حاجة ملحة لإيضاح مرماه بشكل يجعله مقبولا لدى أغلبية الجمهور اليهودي والعربي على حد سواء، وبروح وثيقة الاستقلال: «يهودية» تعني الدولة القومية للشعب اليهودي، و«ديمقراطية» تعني دولة تحافظ على المساواة في الحقوق لمواطنيها كافة.

(*) صحافي وباحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». ترجمة خاصة.

المشهد الإسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
رام الله – الماسيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 -2- 00970
فاكس: 2966205 -2- 00970
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org